جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور التمويل البنكي في دعم القطاع الخاص
- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- خميس مليانة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي بنكي

من إعداد الطالبين:
-بوتوشنت بلقاسم
-أمقران كريم

تحت اشراف الأستاذ
شويرب جلول

نوقشت بتاريخ 2018/06/20 من طرف اللجنة:

الأستاذ: دحمان عبد القادر	(أستاذ مساعد ب – جامعة الجيلالي بونعامة)	رئيسا
الأستاذ: شويرب جلول	(أستاذ مساعد ب – جامعة الجيلالي بونعامة)	مشرفا
الأستاذ: زحوفي نورالدين	(أستاذ مساعد أ – جامعة الجيلالي بونعامة)	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018

شكـــــــــر

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه إذا رزقنا وألهمنا الصبر والمثابرة ووفقنا لإنهاء هذا العمل المتواضع، ونسأله تعالى من فضله العظيم أن يزيدنا علما وتعليما ويسر لنا أمرنا فله الحمد والشكر والثني عليه الخير كله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وإعترافا بالجميل لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر وخاصة إلى كل من مد لنا العون والمساهمة من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل.

كما نتفضل بأحر تشكراتنا للأستاذ المحترم: "شويرب جلول" الذي ساهم بنصائحه ولم يبخل علينا بجهوده لإنجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر إلى كل موظفي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بخميس مليانة 281، ولا ننسى أن نشكر كل من شارك في طبع هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة أو إبتسامة أو دعاء.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الذين قبلوا مناقشة هذا البحث، ومنحو جزء من وقتهم الثمين لتقييم هذا العمل

نسأل الله العلي القدير أن ينفع هذا العمل قارئه و أن يتقبله في ميزان الحسنات إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

وشكر جزيلا.

إهداء

إلى من غمرتني بحبها وحنانها، إلى من رافقتني دعواتها أينما رحلت....
.....أمي الحنونة.

إلى من أفنى عمره وكل جهده لأجلي، إلى من زرع بداخلي بذور العلم...
...أبي العزيز

إلى الأستاذ المشرف الذي كان له الدور الفعال والفضل الكبير في إنجاز هذا العمل
....الأستاذ شويرب جلول

إلى كل أخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل أصدقائي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

بلقاسم
بلقاسم

إهداء

إلى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها وأول الناس بصحبتي

إلى نبع الحنان الصافي ذالك القلب الكبير وتلك النعمة الغالية الطاهرة صاحبة الفضل علي التي مهما فعلت وقلت وكتبت لن أوفيها حقها ولن أرد لها فضلها الأبدي

" أمي العزيزة فاطمة "حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني نبات حسنا وكان لي سراجا منيرا ومن علمني الصمود أمام أمواج البحر إلى صاحب القلب الكبير إلى الوجه النظير إلى تاج الزمان إلى صدر الحنان

إلى أبي الغالي " فريد"

إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي سندا في هذه الحياة إخوتي، سفيان، مرية.

والى كل أصدقائي: لحسن، بلقاسم، عز الدين، شهيرة، ليلى، محمد، موسى، رابح، عبد الحميد لطيف، أمين، كريم، زكرياء، وأصدقاء الحي: براهيمي محمد، يونس أمقران، توفيق سعادو,

إلى من شاركني في إنجاز هذا العمل رفيق دربي وأخي الغالي" عماد حمدي ".

وإلى الأستاذ الذي لم يبخل علينا بأي معلومة " شويرب جلول " الذي لا ننسى فضله علينا.

والى كل من يعرفني من بعيد ومن قريب.

كريم

كريم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على القطاع الخاص، من خلال توضيح الدور الذي يوليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بخميس مليانة، في منحه التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاستثمارية، وكذا معرفة الإجراءات المتبعة عند منحه التمويل.

حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على جمع البيانات على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، من خلالها تم الحصول على المعلومات الثانوية التي شغلت الإطار النظري، اما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة ملف مشروع استثماري، بالاضافة إلى جمع الإحصائيات وتحليلها.

ويرى العديد من الاقتصاديين ان تطوير مثل هذه القطاعات وتشجيع إقامتها، يعتبر من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول، حيث أصبحت منذ مطلع التسعينات البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية: التمويل البنكي، القطاع الخاص، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قروض استثمار، قروض استغلال.

abstract:

The private sector plays an important and important role in the economic development strategies in most countries of the world. It represents a large part of the production sector in various countries. Many economists believe that the development and promotion of such sectors is one of the most important sources of economic and social development in countries in general and Algeria In particular, since the beginning of the nineties it has become the most powerful alternative to many economies as a basic platform for increasing production capacity on the one hand, and contributing to addressing the problems of poverty and unemployment on the other. The problem of financing is one of the obstacles facing the owners of the sector Especially during the construction period, mainly due to banks' reluctance to grant funding for such institutions, especially if the applicants do not have sufficient guarantees to cover the loan.

Algeria is one of the countries that have paid attention to the development of the private sector especially in the last decade, and the Bank of Agriculture and Rural Development – Khemis Maliana - is one of the most important structures aimed at granting loans to private sector institutions and encouraging growth and economic development of the region.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	-
الإهداء	-
الملخص	I.
فهرس المحتويات	II.
قائمة الأشكال والجداول والملاحق	III.
قائمة المختصرات	IV.
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل البنكي والقطاع الخاص	
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل **البنكي** والقطاع الخاص	03
المطلب الأول: ماهية التمويل البنكي	03
الفرع الأول: مفهوم التمويل البنكي	03
الفرع الثاني: اهمية التمويل البنكي ووظائفه	04
الفرع الثالث: صيغ التمويل البنكي	05
المطلب الثاني:ماهية القطاع الخاص	09
الفرع الاول: مفهوم القطاع الخاص	09
الفرع الثاني: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الجزائر.	11
الفرع الثالث:المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر	13
الفرع الرابع:هياكل الدعم المرافقة لمؤسسات القطاع الخاص	15
المطلب الثالث: دور التمويل البنكي في دعم القطاع الخاص	17
الفرع الأول:اثر التمويل البنكي على المؤشرات الاقتصادية	17
الفرع الثاني: تحليل تطور حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص ونموها في الجزائر 1990-2016	18
الفرع الثالث، مؤسسات القطاع الخاص كقطاع استراتيجي بالنسبة للقروض التجارية	20
المبحث الثاني: مناقشة وتحليل الدراسات السابقة.	21
المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية	21
المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية والاجنبية	22
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف	24
خلاصة الفصل الأول	26

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة	
تمهيد الفصل الثاني	28
المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	29
المطلب الأول: نشأة، تعريف، إستراتيجية ومهام BADR في الحياة الاقتصادية.	29
الفرع الاول: نشاة البنك وتعريفه	29
الفرع الثاني: استراتيجية واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	29
الفرع الثالث: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	30
المطلب الثاني: التنظيم العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	31
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	32
الفرع الثاني: الهياكل القاعدية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	33
المطلب الثالث: التعريف بالوكالة البنكية رقم 281 خميس مليانة وهيكلها التنظيمي	35
الفرع الأول: نشأة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 281 خميس مليانة	35
الفرع الثاني: هيكل للكوادر البشرية ببنك BADR وكالة رقم 281 بخميس مليانة.	36
المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة خميس مليانة– في تمويل القطاعات الخاصة	40
المطلب الأول: عملية منح الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة 281 خميس مليانة	40
الفرع الأول: معايير منح القروض الاستثمارية.	40
الفرع الثاني: إجراءات منح القروض وتحصيلها	41
الفرع الثالث: مكونات ملف القرض واهم الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية	44
المطلب الثاني: تقييم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة خميس مليانة في تمويل القطاع الخاص للفترة 2013–2017.	45
الفرع الأول: أنواع القروض الممولة من طرف الوكالة رقم 281 خميس مليانة.	45
الفرع الثاني: تطور حصيلة تمويل وكالة بدر للقطاع الخاص بين الفترة 2013–2017.	47
المطلب الثالث: دراسة وتحليل ملف طلب القرض الإستثماري	50
الفرع الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	50
الفرع الثاني: دراسة المشروع التمويلي	50
الفرع الثالث: تقييم مشروع المؤسسة بإستخدام مختلف المؤشرات	60
الفرع الرابع: تفسير ومناقشة النتائج	65
خلاصة الفصل الثاني	67

خاتمة	69
قائمة المراجع	72
الملاحق	76

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور نمو القروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر	**18**
2-1	اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	**24**
1-2	توزيع القروض المصرفية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى مؤسسات القطاع الخاص خلال الفترة(2013-2017)	**47**
2-2	يمثل توزيع المؤسسات الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط للفترة 2013-2017	**48**
3-2	خطة عمل المشروع	**50**
4-2	الهيكل الاستثماري للمشروع	**51**
5-2	الهيكل المالي للمشروع	**51**
6-2	جدول اهتلاك القرض البنكي	**52**
7-2	الميزانية الافتتاحية للمشروع	**53**
8-2	الميزانية المالية التقديرية المفصلة جانب الاصول للسنوات الخمسة	**54**
9-2	ميزانية الأصول المختصرة للسنوات الخمس	**54**
10-2	تطور الميزانية المالية التقديرية المفصلة جانب الخصوم للسنوات الخمسة الأولى	**55**
11-2	ميزانية الخصوم المختصرة للسنوات الخمسة الأولى	**56**
12-2	حسابات النتائج التقديرية للسنوات الخمسة الأولى	**57**
13-2	حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة للسنوات الخمسة الأولى	**58**
14-2	حساب احتياجات رأس المال العامل للسنوات الخمسة الأولى	**59**
15-2	حساب الخزينة الصافية للسنوات الخمسة الأولى	**59**
16-2	حساب نسبة السيولة العامة للسنوات الخمسة الأولى	**60**
17-2	حساب نسبة المرد ودية المالية للسنوات الخمسة الأولى	**61**
18-2	حساب نسبة المرد ودية الاقتصادية للسنوات الخمسة الأولى	**62**
19-2	نسب تمويل المشروع للسنوات الخمسة الأولى	**63**

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	مخطط للهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**31**
2-2	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 281 خميس مليانة	**37**
3-2	إجراءات منح القرض وتحصيله من طرف الوكالة	**42**
4-2	عملية منح الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة	**43**
5-2	التمثيل البياني توزيع نسب القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمؤسسات القطاع الخاص خلال الفترة(2013-2017)	**48**
6-2	توزيع نسب المؤسسات الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط للفترة(2013-2017)	**49**
7-2	نسبة السيولة العامة	**60**
8-2	نسب المرد ودية المالية للسنوات الخمس	**61**
9-2	نسبة المرودية الاقتصادية	**62**
10-2	المنحنى البياني لنسب تمويل المشروع للسنوات الخمسة الاولى	**63**

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	فاتورة شكلية	**77**
02	تقديم المؤسسة محل الدراسة.	**78**
03	جدول اهتلاك القرض.	**79**
04	جدول حسابات النتائج	**80**
05	الميزانية التقديرية.	**82-81**
06	الميزانية الافتتاحية	**83**
07	اتفاقية القرض	**84**
08	رهن حيازي على العتاد الممول	**86-85**
09	السند لأمر.	**87**

قائمة المختصرات

المعنى بالعربية	المختصرات
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR
البنك الوطني الجزائري	BNA
الرئيس المدير العام	PDG
مديرية الاتصال	DC
مديرية الشؤون القانونية	DAJ
مديرية الشؤون الدولية	DAI
مديرية التمويل ألفلاحي	DFA
مديرية تمويل النشاطات الخاص	DFAE
مديرية تمويل المؤسسات العمومية	DFEP
مديرية الشؤون الدولية	DAI
مديرية تمويل الاستثمارات	DFI
مديرية التفتيش العام والمراجعة	DIGA
مديرية التنظيم والإعلام الآلي	DEDI
مديرية التسويق والتنمية	DMD
مديرية الشؤون القانونية	DAJ
مديرية المستخدمين والتكوين	DPF
مديرية الوسائل العامة	DMG
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI
جدول حسابات النتائج	TCR
الإعانات الشرعية	BOAL
قرض استثماري قصير الأجل	INVEST- VAN

الرمز	الدلائل باللغة الأجنبية	الدلائل باللغة العربية
PME	Petit moyen entreprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANGEM	Agence national de gestion du microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	Caisse national d'assurance chômage	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة
ANSEJ	Agence de national soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

مقدمة

توطئة:

تؤدي المنظومة البنكية مكانة بالغة الأهمية في أي بلد من البلدان، سواء تلك النامية أو المتقدمة باعتبارها الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لقيام ونمو مختلف القطاعات، أو هي بمثابة المحرك الرئيسي لمختلف النشاطات الإنتاجية أو التجارية وذلك من خلال تزويدها بالموارد اللازمة لقيامها.

يربط التمويل البنكي المؤسسة المقترضة من البنك، فحاجة المؤسسة الخاصة إلى موارد إضافية زيادة على مواردها الخاصة التي تكون غالبا محدودة يجعلها تلجأ إلى البنك لتغطية حاجاتها المالية، لذلك فعلاقة البنك وطيدة ومتكاملة مع القطاع الخاص.

أصبح موضوع القطاعات الخاصة وتنميتها من الموضوعات التي تلقى اهتماما كبيرا ومتزايدا على المستوى المحلي والدولي، الجزائر كغيرها من الدول سعت إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي، وحل المشاكل التمويلية للقطاعات الخاصة، وذلك بإنشاء أجهزة حكومية متخصصة لتقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات ومرافقتها في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار والنمو.

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR وكالة خميس مليانة، إلى تعزيز دوره في تمويل مؤسسات القطاع الخاص، بهدف خلق صناعة بنكية تتماشى واحتياجات القطاع الخاص بالمنطقة، وتسهيل وتمكين المؤسسات من الحصول على التمويل اللازم من اجل تحقيق التنمية المنشودة. إذ تعتبر هذه المؤسسات واحدة من اهم القطاعات المعول من أجل دفع عجلة التنمية.

لذلك تتضمن اشكاليتنا التساؤل الرئيسي التالي:

للبحث في هذا الموضوع قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

–ما مدى مساهمة التمويل البنكي في تمويل القطاع الخاص وضمان استمراره؟

الأسئلة الفرعية: انطلاقا من السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية الاتية:

– ما هي المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص في الجزائر؟

– ما هو أثر التمويل البنكي على تطور مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر؟

– ما هي الإجراءات التي يعتمدها البنك لتمويل القطاع الخاص؟

فرضيات البحث

من أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

– يعاني القطاع الخاص من مشاكل عديدة أهمها مشكل التمويل.

– يساهم التمويل البنكي في تزايد تعداد مؤسسات القطاع الخاص الذي يدعمها من اجل النمو والاستمرار.

–يعتمد البنك عند اتخاذه لقرار منح القروض على معايير علمية ودراسات مالية وقبول ضمانات تضمن له استرجاع القرض.

مبررات اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لدوافع موضوعية وأخرى شخصية:

-**الدافع شخصي:** هو التعرف على مختلف القروض التي يمنحها البنك واهم الضمانات التي يطلبها.

- التعرف أكثر على واقع القطاع الخاص وآليات تمويله في الجزائر.
- معرفة الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل القطاع الخاص باعتبار ان التمويل هو اهم عائق يواجه هذا القطاع.

-**الدافع موضوعي:** يتمثل في تماشي موضوع البحث مع تخصصنا العلمي

- الوقوف على مدى مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل اللازم لهذا القطاع.

إبراز تزايد الاهتمام الحكومي بالقطاع الخاص من خلال المنظومة المؤسسية المتخصصة في تنمية هذا القطاع، مع وجود إستراتيجية وطنية شاملة لتنميته.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة أهم صيغ التمويل البنكي المعتمدة لتمويل مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر.
-إبراز المكانة التي يحظى بها القطاع الخاص من قبل الحكومة الجزائرية.
-الوقوف على أهم المشاكل والعوائق التي تحد من تحقيق مؤسسات القطاع الخاص المستوى المطلوب من التنمية.
- معرفة الشروط والمتطلبات اللازمة للحصول على التمويل.
- معرفة الأهمية الإستراتيجية للقطاع الخاص ودوره في الاقتصاد الوطني.
- تقييم مساهمة البنوك في تمويل القطاع الخاص وجعله من ضمن عملائها الإستراتيجيين.

أهمية البحث

تبرز أهمية الدراسة من خلال تناولنا لمؤسسات القطاع الخاص الذي عرف إصلاحات اقتصادية واسعة في الجزائر بهدف تطويره وتحسينه وذلك من خلال إنشاء العديد من الهياكل والمؤسسات الداعمة لهذا القطاع والوقوف على مدى مساهمة البنوك في تمويله.

حدود **الدراسة:**

الحدود المكانية: قمنا بإجراء تربص على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة.

الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2017.

منهج البحث

لمعالجة موضوع دراستنا والإلمام بمختلف جوانبه اعتمدنا على منهجين هما:

-المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري لمفهوم القطاع الخاص والتمويل البنكي.

- المنهج الاستقرائي،الذي من خلاله قمنا بمعالجة الإشكالية ووضع الفرضيات ومن ثمة دراسة حالة في الجانب التطبيقي بهدف الوقوف على واقع آليات تمويل هذه المؤسسات والإجابة على الأسئلة المطروحة سالفا.

أدوات البحث

لتحقيق أدوات البحث واختبار فرضياته اعتمدنا على جمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة على الأدوات التالية:

- المراجع المشكلة من الكتب والرسائل الجامعية، المجلات، الدوريات والمقالات، الملتقيات الدولية والمحلية التي تعرضت للموضوع محل الدراسة، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات ووثائق الرسمية التي تتعلق بالموضوع

صعوبات البحث

ككل المواضيع والدراسات الأكاديمية واجهتنا العديد من الصعوبات نذكر منها:

1-عدم توفر الكتب اللازمة لذلك وان توفرت تطرقت إلى دول عربية ماعدا الجزائر بالإضافة إلى قدمها وهذا ما أجبرنا إلى الاستعانة برسائل الماجستير، ومذكرات الماستر.

2-صعوبة الحصول وجمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد أسرار المهنة.

هيكل البحث

لمعالجة الموضوع محل الدراسة والإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة به، قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين:

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى **الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل البنكي للقطاع الخاص** والذي تضمن مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار ألمفاهيمي للتمويل البنكي والقطاع الخاص. أما المبحث الثاني فقد ضم مختلف الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

أما الفصل الثاني فهو دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR-وكالة رقم 281 -خميس مليانة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول بطاقة فنية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمبحث الثاني دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الخاص. وانتهت دراستنا بخاتمة عامة استعرضت أهم النتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل البنكي والقطاع الخاص

تمهيد الفصل الأول

يحظى القطاع الخاص في وقتنا الراهن بأهمية كبيرة واهتمام متزايد من قِبل الاقتصاديين وذلك لما يلعبه من إسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر من جهة، وزيادة الإنتاجية من جهة ثانية.

ولعلّ أبرز مشكل يعاني منه القطاع الخاص هو مشكل التمويل، حيث تعتبر البنوك الشريان الأساسي الذي يمد مؤسسات هذا القطاع بالأموال اللازمة.

حاولنا في هذا الفصل التعرّف على التمويل البنكي ودوره في تمويل القطاعات الخاصة من خلال التطرّق للنقاط التالية، بحيث نسلط الضوء في المبحث الأول على الإطار ألمفاهيمي للتمويل البنكي والقطاع الخاص بتناول جوانبهما المختلفة. أما المبحث الثاني فسنحاول من خلاله عرض لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والتعليق عليها ولهذا سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول الإطار ألمفاهيمي للتمويل البنكي والقطاع الخاص.

المبحث الثاني:عرض الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للتمويل البنكي والقطاع الخاص.

ان قرار منح التمويل في حقيقة الأمر هو وضع البنكي لثقته بزبونه مع التزام هذا الأخير بالتسديد في الآجال المحددة لكن هذا العمل يعد محفوفا بالمخاطر، مما يستوجب على البنك ان يحرص على توظيف أمواله توظيفا امثلا، من خلال منحه للتمويل، سنتطرّق في هذا المبحث إلى التمويل البنكي، أهميته والقطاع الخاص والعلاقة بينهما.

المطلب الأول: ماهية التمويل البنكي

يعتبر التمويل البنكي بالنسبة للقطاعات الخاصة قلبها النابض وعامل نجاحها، وتعدّ مهمة التمويل البنكي في المشروعات الاقتصادية من المهمات الماسة بما تحمله من تعقيد، وفي هذا المطلب سنحاول تحديد مفهوم التمويل البنكي، وكذا أهميته وخصائصه وصيغ تمويله.

الفرع الأول: مفهوم التمويل البنكي

تنوعت وتعددت التعاريف حول التمويل البنكي شانه شان الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، وعلى العموم فهو يرتكز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين، والتي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

أولا: تعريف التمويل البنكي:

للتمويل البنكي عدة تعاريف نذكر منها مايلي:

التعريف الأول: إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض. واصطلاحا هو التزام جهة لجهة اخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث إن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية تعتمدها المصادف بأنواعها[1].

التعريف الثاني: يعني توفير الأموال المطلوبة في صورة نقدية،أو صورة تمويلية أخرى،لإشباع احتياجات المشروعات الاقتصادية، بسبب قصور الموارد المالية المتاحة لديها عن تلبية متطلبات نشاطها وتحقيق أهدافها.[2]

التعريف الثالث: يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام وبعبارة أخرى هو عملية تجميع المبالغ المالية ووضعها تحت تصرّف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن اعطاء تعريف: يعرف الائتمان المصرفي انه عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ان يمنح عميلا(فرض، أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين في صورة أموال نقدية أو اي صورة نقدية اخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد

---

[1] – عبد العزيز الدغم ماهر الامين، إيمان نجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،العدد3، سنة 2003،ص194.

[2] – بورقيبة شوقي، **التمويل في البنوك التقليدية الإسلامية**، عالم الكتب الحديثة، ط 1، ص 113.

[3] – صالح عبد الفتّاح صالح رشدي، **التمويل المصرفي للمشروعات**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 94.

أو اقتراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.[1]

ثانيا: خصائص التمويل البنكي:

يمنح الائتمان المصرفي للمؤسسات الكبيرة والصغيرة، وهذه المؤسسات تلجا إلى التمويل البنكي لتمويل مشاريعها، وباعتباره النشاط الأكثر شيوعا فهو يتمتع بهذه الخصائص:

1- الثقة بين الطرفين: وهي من أهم خصائص الائتمان فلابد من البنك ان تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم بالتسديد في الوقت المحدد.

2- تحديد مدة الاستحقاق: يجب ان تكون فجوة زمنية بين منح الأموال وتاريخ استحقاقها.

3- التعهد أو المبادرة: يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعد موافقة هذا الخير على شروط العقد.

4- الربح أو الفائدة: يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المتمثلة في الفائدة.[2]

الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي ووظائفه

اولا/ أهمية التمويل البنكي

- يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي، كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي المختلفة.

- تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته.

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء، وكيف ان هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.

- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأسمال من شخص لآخر، وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الاموال في الانتاج والتوزيع.

- يعتبر الائتمان المصرفي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ يمثل الجانب الكبير من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية الائتمان المصرفي عناية خاصة.

- تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشا عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات، التي تعتبر كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

- يلعب الائتمان دورا هاما في تمويل حاجات القطاع الخاص، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء مواد أولية ورفع أجور العمال.[1]

---

[1]- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد حودة، **ادارة الائتمان**، بدون طبعة، عمان، سنة 1999، ص32.

[2]- فلاح حسين الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **ادارة البنوك**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع،2003،ص124.

ثانيا/ وظائف التمويل البنكي:

1- وظيفة الإنتاج:

أصبح اللجوء إلى البنوك أمرا ضروريا وذلك لتزايد احتياجات الاستثمار الإنتاجي لتمويل العمليات الاستثمارية مما تستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال، كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين والمستثمرين لتسهيل وزيادة الاستثمار.

2- وظيفة تمويل الاستهلاك:

يمكن الحصول على السلع الاستهلاكية عن طريق الائتمان الذي يقدمه البنك وهذا عند عجز الفرد عن توفيره عن طريق الدخل، اي المقصود بهذه الوظيفة حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية حاليا مقابل دفع مستقبلي حسب مدة الائتمان.

3- وظيفة تسوية المبادلات:

يستخدم الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين مختلف الأطراف، وهذه التسوية تتم بشركات كوسيلة للتبادل مع اعتماد اقل للبنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة.

هذه الوظائف الأساسية للائتمان تنعكس آثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي وعلى بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خصوصا، وفي مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي والاستثمار والادخار.[2]

الفرع الثالث: صيغ التمويل البنكي

أولا: صيغ التمويل التقليدية:

1- قروض قصيرة الأجل: تلجا المؤسسات إلى طلبها غالبا من اجل تمويل العمليات الجارية خلال نشاطها وتضم التشكيلة التالية:

1-1-قروض عامة: وهي القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة للمؤسسة بصفة عامة، وليست موجهة لتمويل أصل معين وتسمى أيضا بقروض الخزينة، وتلجا المؤسسة عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي،

1-1-1-تسهيلات الصندوق: وهي عبارة عن قروض ممنوحة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي تواجهها المؤسسة والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، وهي تهدف إلى تغطية الرصيد المدين في حدود مبلغ معين ولمدة زمنية معينة لاتتجاوز 15 يوم إلى اقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح المؤسسة [3] ويتم اللجوء إلى

---

[1] محمد زميت، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 35.

[2]- مقشيش سالم، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية- حاسي مسعود-** مذكرة ماستر في العلوم التجارية-جامعة ورقلة- دفعة 2013 ص22.

[3]-دحاوي عربية سعاد، **دور القروض في تفعيل الاستثمارات**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية-جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان،2014، ص135.

مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر نتيجة دفع رواتب العمال، أو تسديد فواتير حان اجلها(فواتير الكهرباء والغاز...) ولا يكفي مالديها بالخزينة من سيولة لتغطية كل هذه النفقات، فتلجا حينها للبنك من اجل التمويل.[1]

1-1-2-السحب على المكشوف: هو قرض بنكي يمنح لفائدة المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة الناجم عن عدم كفاية رأسمال العامل،ويتجسد ماديا في إمكانية جعل حساب المؤسسة مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة قد تصل إلى سنة كاملة، يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي تتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة،وذلك بشراء كميات كبيرة منها مادامت متوفرة حاليا وغيرها من النشاطات.

1-1-3-القروض الموسمية:تمنح للمؤسسات التي تتسم نشاطاتها بالموسمية، حيث ان هذه النشاطات في اغلب الأحيان غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال، تلجا المؤسسات إلى هذا النوع من القروض لمواجهة تكاليف المواد الأولية والتخزين والنقل، وعند بيع الإنتاج أو المحصول يتم التسديد للبنك.

1-1-4-قروض الربط: تمنح هذه القروض للمؤسسة لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل لأسباب خارجية، والهدف من قروض الربط هو تحقيق الفرصة المتاحة أمام المؤسسة في انتظار تحقق العملية المالية.[2]

1-2-قروض خاصة: وهي قروض موجهة لتمويل أصل معين من الاصول المتداولة وتأخذ الأشكال التالية[3]:

1-2-1- تسبيقات على البضائع: هي قروض بنكية لتمويل مخزون معين للزبون مقابل الحصول على البضائع كضمان للمقترض، وينبغي على البنك التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذالك من الخصائص المرتبطة بها.

1-2-2- **تسبيقات على الصفقات العمومية:** تعبر الصفقات العمومية عن اتفاقات الشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة اخرى، ونتيجة لأهمية هذه المشاريع وحجمها فان المقاولين المكلفين بالانجاز كثيرا مايجدون أنفسهم بحاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لذلك يضطرون إلى اللجوء للبنك، للحصول على الاموال اللازمة من اجل انجاز هذه المشاريع اللازمة.[4]

1-3- قروض الالتزام: هي قروض لا تتجسد في منح أموال حقيقية من طرف البنك للزبون، وإنما تتمثل في الضمان الذي يقدمه لها لتمكينها من الحصول على الأموال من جهة أخرى، أي إن البنك يمنح ثقته فقط، لكن

---

[1]- قروض استغلال قصيرة الاجل، نقلا عن الموقع الاكتروني WWW.startimes.com، 2018/03/20 سا12:30

[2]- كريمو دراجي، **دور صندوق ضمان القروض في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-2005 ص60.

[3]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، **ديوان المطبوعات الجامعية**-الجزائر-ص62-65

[4]- ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة جامعية 2005/2004، ص 10.

تتجسد هذه القروض في صورتها الحقيقية في حالة عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بمستحقات الغير،في هذا النوع من القروض نجد[1]:

1-3-1 الكفالة: هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.

1-3-2الضمان الاحتياطي: وهو عبارة عن التزام يمنحه البنك، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها احد مديني الأوراق التجارية، وعليه فان الضمان الاحتياطي هو تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الاوراق التجارية وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان شروطا معينة لتنفيذ الالتزام وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد اي شرط لتنفيذ الالتزام.[2]

1-3-3 القبول: في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه.

2- قروض متوسطة الأجل: *تمنح البنوك* هذا النوع من التمويل لمدة تتراوح بين سنة إلى 5 سنوات وتلجا إلى التمويل متوسط الأجل بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في رأسمال العامل المتداول، ومن ميزة التمويل متوسط الأجل، يمكن ان يتحول إلى تمويل طويل الأجل، وفي هذا النوع من القروض نجد،

2-2-1 قروض المدة: تتراوح مدة هذه القروض من 3 إلى 5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان والتقليل من مخاطر إعادة التمويل، أو تجديد القروض قصيرة الأجل، لان درجة المخاطرة في التمويل قصير الأجل تكون عالية بالنسبة للمشاريع المقترضة، لأنه إذا وصل تاريخ استحقاق القرض فانه من المحتمل ان لا يوافق البنك على تجديد القرض.

2-2-2 قروض التجهيزات: تمنح هذه القروض للمؤسسات التي تكون بصدد شراء آلات أو تجهيزات، وتمنح مثل هذه القروض إلى جانب البنك وكلاء بيع التجهيزات، شركات التامين، صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وتمول الجهة المقرضة مابين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات.[3]

3- قروض طويلة الأجل: هي القروض التي تزيد أجالها عن 5 سنوات وقد تصل إلى عشرين سنة، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، أو بناء المصانع، وإقامة مشاريع جديدة، تقدم مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرون سنة، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي الزراعية وإقامة مشروعات الري والصرف، ونتيجة لارتفاع المخاطرة في مثل هذه القروض، فان البنوك بمختلف أنواعها تتشدد وتتخذ إجراءات وقائية، كان تشترط تعهد طالب القرض بعدم ممارسة اي نشاط أخر قد يؤثر على قدرته على السداد، أو طلب ضمانات ذات قيمة مرتفعة كالعقارات والأراضي.[4]

---

[1]- طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.

[2]- طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3]-محمد أيمن عزت المداني، **الإدارة التمويلية**،مكتبة العديكان، ط 2، 1999، ص 502.

[4]-سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي ومداخله المالية والمحاسبة**، مكتبة ومطبعة الإشعار الفني، الاسكندرية، ط1، 2000، ص ص80-81.

ثانيا: صيغ التمويل المستحدثة:

إن الائتمان الايجاري هو فكرة حديثة في طرق التمويل، بحيث أدخلت تغيير جوهري ومعتبر في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة، بحيث تعددت وتنوعت المفاهيم التي أعطيت لهذه التقنية ولكنها تصب في معنى واحد.

3-1- القرض الايجاري: هو أسلوب تمويلي يقوم بمقتضاه المؤجر (الممول) بشراء أصل معين بطلب من المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على ان يقوم بأداء قيمة ايجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة، مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل وفي ظل العلاقة التعاقدية بين الطرفين يحتفظ المؤجر بحق ملكية الأصل المؤجر، ويمكن للمستأجر في نهاية مدة العقد ان يختار بين احد البدائل التالية:

- شراء الأصل المستأجر مقابل ثمن متفق عليه، يراعي في تحديده ما سبق سداده من قبل المستأجر.
- تجديد عقد الإيجار بالشروط التي يتفق عليها الطرفان مع الأخذ في الاعتبار تقادم الأصل المؤجر.
- إرجاع الأصل إلى المؤجر.

3-2-أنواع القرض الايجاري: يقسم القرض الايجاري إلى عدة انواع، وفي هذا الصدد نذكر ما يلي:

3-2-1-القرض الايجاري التشغيلي Bail d'exploitation: بموجب هذا النوع يتم تأجير الأصل مدة تقل عادة عن مدة حياة الأصل يقوم خلالها المستأجر بالاستفادة من الأصل والانتفاع باستخدامه، ولا يكون مسؤولا عن إجراء أية عمليات صيانة أو إصلاح للأصل، إلا أن المؤجر (البنك) يستمر في القيام بخدمة وصيانة الأصل أثناء استخدام المستأجر له.[1]

3-2-2-القرض الايجاري التمويلي Bail location: ويعرف كذلك بالاستئجار الرأسمالي، يتميز بأنه يغطي كل مدة حياة الأصل حيث يتكفل المستأجر بدفع نفقات الصيانة والإصلاح بالكامل، وكذا تكاليف التامين والضرائب العقارية خلال مدة التعاقد.

ثالثا: التمويل عن طريق الصيغ الاسلامية:

يقوم التمويل وفق هذه الصيغ على أسس ثابتة، اهمها ان البنك الإسلامي يسير وفق النظام الاقتصادي الإسلامي، ويلتزم بالضوابط الشرعية التي يضعها الإسلام لاستثمار المال كتحريم الربا والغرر، وتحقيق العدالة لأطراف العلاقة التمويلية، ومن اهم الصيغ المتاحة أمام (القطاع الخاص) من قبل هذه البنوك ما يلي:

1-التمويل بصيغة المشاركة: هو اشتراك البنك وصاحب المؤسسة في راس المال أو العمل على ان يتم الاتفاق على كيفية تقييم الربح، اما الخسارة فيجب ان تكون حسب نسب المشاركة في راس المال.[2]

2-التمويل بصيغة المضاربة[4]: تعتبر المضاربة نوع من انواع الشراكة، حيث يقوم البنك بتقديم راس المال ويسمى صاحب رأس المال، ويقوم صاحب المؤسسة بتقديم العمل ويسمى مضارب والربح يقتسم بين الطرفين بنسب معلومة ومتفق عليها، أما الخسارة فيتحملها صاحب رأس المال، ما لم يثبت ان المضارب قد قصر أو اهمل عمله أو اخل

[1]-محسن احمد الخضيري،**التمويل بدون نقود**،مجموعة النيل العربية،القاهرة،ط2001،1، ص109.

[2]الغالي ابن ابراهيم، **ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية**،دار النفائس للنشر، الاردن،2012،ص 50.

باحد شروط المضاربة الواردة في العقد، ويمكن الاستفادة من هذه الصيغة بشكل كبير في تمويل القطاع الخاص خاصة في ظل شح الموارد المالية وعدم امتلاك اصحاب هذه المؤسسات للراسمال الكافي خاصة في بداية المشروع.[1]

3-التمويل بصيغة المزارعة: هي مشاركة بين البنك وصاحب المؤسسة احدهما يقوم بتوفير الارض والاخر يزرعها والناتج مناصفة بين صاحب الارض ومن زرعها، ولذلك فهي نوع من انواع المشاركة الاسلامية، وتعد صيغة التمويل عن طريق المزارعة من اهم الصيغ التي يمكن استخدامها لتمويل المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

4-التمويل بصيغة المرابحة: يتضمن هذا النوع من التمويل قيام البنك ببيع سلعة ما لصاحب المؤسسة مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتراها به من السوق،وبعد ان يتسلم المشتري السلعة يمكن ان يسدد ما هو مستحق عليه فورا أو على فترة محددة يتفق عليها الطرفين.[2]

5-التمويل بصيغة الاستصناع: يقصد به قيام البنك بتصنيع مايرغبه العميل من وحدات انتاجية أو عقارية (عن طريق المصنعين) ثم تقسيط المبلغ على دفعات مع الحصول على ربحية،وتناسب صيغة التمويل عن طريق البيع بالاستصناع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة،والتي تريد التوسع في حجم اعمالها عن طريق زيادة خطوط الانتاج الحالية إلى غير ذلك من اساليب التوسع في هذه المؤسسات.في عالم يتميز بتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي والانفتاح،تواجه الوحدات الاقتصادية مايعرف باختلال التوازن المالي بين مصادر التمويل الذاتية والمصادر الخارجية،وبمان التوسع هدف استراتيجي تزايد اعتماد الوحدة الاقتصادية على مصادر التمويل الخارجية ومن هنا تزايدت الحاجة للتمويل البنكي.

المطلب الثاني: ماهية القطاع الخاص.

يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية كما تعتبر كوسيلة لخلق فرص العمل ورفع معدلات النمو والحد من الفقر، وعلى هذا الأساس فإن تطوير مكانة القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على النشاط الإقتصادي، إذ أنه رغم تزايد معاناة وأهمية القطاع العام فإن القطاع الخاص يبقى ذو تواجد محوري رئيسي لايجوز الحد منه أو التقليص من تأثيره في فعليات النشاط الإقتصادي.[3]

الفرع الأول: مفهوم القطاع الخاص:

لقد إختلفت الآراء حول تحديد تعريف القطاع الخاص وتختلف هذه التعاريف حسب الإختلافات الفكرية والإيديولوجية للإقتصادين والإجتماعيين والسياسيين.

---

[1]- محمد محمود المكاوي، **أسس التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة والسيطرة**، المكتبة العصرية،مصر،ط1،2009 ص20.

[2]- عقون فتيحة، **صيغ التمويل في البنوك الاسلامية ودورها في تمويل الاستثمار**، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،السنة الجامعية2009، ص90.

[3]- إكرام مياسي، "**الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكساته على القطاع الخاص في الجزائر**"، بدون طبعة، دارهومة، الجزائر، 2012، ص18.

أولا : تعريف القطاع الخاص:

يمكن تعريف القطاع الخاص على أنه قطاع في "الإقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة".[1]

كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه الأمور بالنسبة للأنشطة الإقتصادية الخاصة وهي تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.[2]

وينقسم القطاع الخاص إلى قسمين:

قطاع خاص منظم: وهو القطاع الذي يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية ويتحكم في عمله

قطاع خاص غير منظم: وهو القطاع الذي لا يتحكم في عمله وغير منظم يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة وغالبا ما تختلط الملكية بالإدارة للعمل.

ثانيا: أهداف مؤسسات القطاع الخاص:

تتمثل أهداف المؤسسات القطاع الخاص:

إستحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق إستخدام أشخاص آخرين ومن خلال الإستحداث لفرص العمل يمكن أن تحقق الإستجابة السريعة للمطالب الإجتماعية في مجال الشغل.

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية بإستحداث أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم نتيجة إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو نتيجة تقليص العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو مايدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة الصغيرة.
- تشجيع الإستثمار الخاص، وتوسيع دائرة القطاع الخاص بصفة عامة.
- إعطاء الأولوية للفعاليات والمنافسة على مستوى الإقتصاد الكلي والقطاعي لزيادة تحسين الإنتاج
- تشكل أحد وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.
- يمكن أن تكون أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية وبالتالي تعتبر أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الإدماج والتكامل الإقتصادي بين المناطق.
- تعتبر حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها والمتفاعلة والتي تشترك في إستخدام ذات المدخلات.

---

[1]– مزود صباح، "**قيم العمل في القطاع العام والقطاع الخاص**، دار الجامعية بسكرة، الطبعة الثانية، 2012، ص 23.

[2]– عبده محمد فضل الربيعي، **الخصخصة وآثرها على التمية بالدول النامية**، الطبعة الأولى، القاهرة مكتبة المدبولي، 2004، ص49.

- تشجيع المنافسة عن طريق القضاء على الإحتكار.
- تنشيط مرونة الإقتصاد وتقليص الجهد.

ثالثا : تقسيمات استثمارات القطاع الخاص:[1]

وبالنظر إلى الجهة التي تمتلك الأصول يمكن التسيير بين نوعين من الإستثمار الخاص وهما:

الإستثمار المحلي: هو الإستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر المحلي لجزء أو كل الإستثمارات في مشروع معين.

الإستثمار الأجنبي: يقصد به قيام طرف أجنبي بالإستثمار في دول أخرى ويكون له دورا فعالا في إدارة موجوداته.

الفرع الثاني: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الجزائر:

من أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص نذكر مايلي:[2]

أ- معدل نمو الناتج: هناك علاقة مزدوجة بين الإستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج كزيادة الإستثمار سواء في تنمية الموارد أوفي البحث والتطوير، ومن خلال تأثيرها على الإنتاجية تساهم في زيادة معدل الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنه أن يعطي للمستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الآداء الإقتصادي، مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع إستثمارية جديدة.

ب- القروض المصرفية: يتركز الإنفاق الإستثماري في السنوات الأول عمر المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية ة الأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة.

ج- سعر الفائدة: هناك إختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، فعلى المستوى النظري هناك علاقة عكسية، أما على المستوى التجريبي فإن التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد أسفر عن وجود إختلاف بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الإستثمار، بمعنى أنه ليس هناك إتفاق عام لهذا الأثر على الإستثمار.

د- سعر الصرف: يتأثر الإستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية من تقلبات، فتخفيض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الإنفاق ومن المتوقع أن يؤدي إلى تراجع في الإنفاق وبالتالي نقص في الإستثمار الخاص إستجابة للنقص في الطلب الكلي.

و- الضرائب: تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على الإستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الإدخار والحد من الإستثمار، وتفسير ذلك يمكن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الإدخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي

---

[1] سمير سعداوي، نفس المرجع السابق، ص 30.

[2] بونوة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية**، دراسة حالة الجزائر،بدون طبعة، دون سنة، ص ص80 – 86.

المرتفع للإدخار، ومن ثم فإن إنخفاض دخولهم سوف يؤدي إلى إنخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من إستثماراتهم.

هـ- الإنفاق الحكومي أو الإستثمار العام:

يؤثر الإنفاق الحكومي على الإستثمار الخاص من خلال عدة قنوات.

- يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة للتضخم أو الحجم المتنامي في الموازنة العامة من شأنه يؤثر سلبيا على الطلب الكلي في الإقتصاد، وبالتالي يؤثر كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه الإستثمارات الجديدة.

- يكون للإنفاق الحكومي على البنية التحتية (الطرق والسدود، الكهرباء، والمواصلات.....الخ) أثر تكاملي موجب على الإستثمار الخاص فيها، إذا كان على المستثمرين تعمل لتكابيف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها لتنفيذ مشاريعهم الجديدة، ولكن عندما تهم بالإنفاق على تلك البنى التحتية يصبح الإستثمار في تلك المشاريع جديا يقبل القطاع الخاص على تنفيذها وهذاما أكدته دراسة كل من دستور فنارلبمانو 1991.[1]

ز- الديون الخارجية: برز كذلك في العجز في الحساب الجاري كأحد أهم محددات الإستثمار الخاص.

ط- الإستقرار السياسي: يعتبر الإستقرار السياسي كعنصر أولي محفز للإستثمار، ففي دراسة عن عناصر المناخ الإستثماري أظهر"R.S.BASI" أن الإستقرار السياسي يؤثر في إتخاذ القرار الإستثماري بنسبة 23 %.

ي: البنية التحتية المادية والإجتماعية: إن تعزيز البنية التحتية المادية والإجتماعية وضمان إستمرار ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبكلفة معقولة، هو أساس مهم لتنمية القطاع الخاص.

وهناك عوامل غير إقتصادية مهمة للرفع من حجم إستثمارات القطاع الخاص، وتشمل هذه العوامل الأداء الجيد للمؤسسات ونوعيتها، مهارات تنظيم المشاريع في القطاع الخاص لإتخاذ القرارات الإستثمارية الكبيرة على أساس التقييم العقلاني للمخاطر المحتملة والدوافع العرضية.[2]

الفرع الثالث: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر:

سوف نتناول في هذا الفرع إبراز أهم ما يمكن أن يعيق القطاع الخاص في الجزائر وهذه المعوقات هي كالتالي:

أولا: العقبات عند إنشاء المؤسسة:

إن إنجاز مشروع إستثماري في الجزائر مرتبط بإحترام عدد من الإجراءات التي تجعل من أجال المشروع غير محددة ويستحيل التحكم فيها مما يناقض مبدأ مهم والذي يجعل إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة فرصة قبل كل

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، 2010، ص ص139-140.

[2] دحماني محمد إدريوش، ناصور عبد القادر، **دراسة لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، الملتقى الدولي حول تقييم أثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 2013، ص ص 07-08.

شيء، حيث عند إنشاء المشروع المستثمر يحمل عبىء الإدارة أين تعكس الأنظمة التسييرية في هذا الجهاز مميزات محيط غير مرن لذلك فإنه في العادة تطول إجراءات التأسيس بسبب تعقد الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق وكثرة الوثائق المطلوبة.[1]

وتتمثل الإجراءات التي يقوم بها المستثمر عند إقباله على إنشاء المشروع في مايلي:

1. يجب على المستثمر أن يكون الملف الذي يحتوي على الوثائق التالية:

– طلب موجه لرئيس لجنة الإستثمار.

– دراسة تقنية إقتصادية للمشروع.

– دراسة جدوى المشروع. وهذه الوثائق يجب أن يعدها محاسب معتمد أومقاول معتمد متخصص في إنجاز المشاريع وتكون لديه التأشيرة.

– يجب على المستثمر ملأ إستمارة أو بطاقة تسلم له من طرف المديرية، ويجب أن تملأ من طرف المستثمر مع المستثمر مع المحاسب أو المقاول المعتمد الذي أعد الدراسة التقنية للمشروع.

– يجب أن يتوفر القانون الأساسي بالنسبة للشركة، أما إذا كان المشروع خاصا أي شخصيا لايتوجب هذا القانون الأساسي.

– يجب توفر شهادة السوابق العدلية للمستثمر+ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للمستثمر.

– يجب على المستثمر إثبات القدرات المالية للمستثمر ومساهمته في المشروع، وهنا يجب أن تثبت القدرات المالية من خلال النقود الموجودة في حساب المستثمر وتكون القدرات المالية ثلث المبلغ الصافي الوارد والصادر، أو تكون القدرات المالية تتمثل في العتاد أي الآلات والمعدات المسخرة للمشروع تكون قيمتها تساوي ثلث المبلغ المسخر للمشروع.

– يكون سبعة نسخ من هذا الملف وتكون عبارة عن نسخ ورقية ونسخة في قرص مضغوط.[2]

وبعد تكوين الملف يدفع المستثمر ملفه لدى المديرية وفي مصلحة الإستثمار حيث تجمع الملفات وتدرس وتراجع لدى المصلحة ويكون هذا تحت إشراف لجنة متخصصة في هذا المجال وبعد الدراسة والفحص للملفات تصنف وترتب ويعلم الوالي بهذه المشاريع ويشرف عليها وتكون مدة الفحص والدراسة للملفات ما بين أربعة وخمسة أشهر وبعد قبول ملف المشروع وتمنح للمستثمر الموافقة الفلية ليبدأ بالفعل في المشروع وتكون الموافقة الفعلية بعد مدة خمسة أو ستة أشهر ثم يبدأ المشروع وحتى بعد حصول المستثمر على الموافقة فإنه يلزمه إستخراج مجموعة من الوثائق الإدارية الخاصة به.و تجدر الإشارة هنا أن الموافقة الفعلية للمشروع تتعلق بنوعية المشروع وحجمه ومكانه فقد تطول المدة إلى سنة ونصف أو أكثر.[3]

[1] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص131.

[2] إكرام مياسي ، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3] إكرام مياسي ، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ثانيا: عقبات متعلقة بالتمويل:

تعتبر من أهم الصعوبات نظرا للنقص الكبير في التمويل البنكي لمثل هذه المؤسسات إضافة إلى غياب الأسواق المالية في الدول النامية، حيث نجد أن هذه المشاريع تعتمد أساسا على التمويل الذاتي في شراء الأصول الثابتة وتسيير دورة الإستغلال، وهذا النوع من التمويل غير كافي وبالتالي يؤثر على توسع المشروع..

أما فيما يخص دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع القطاع الخاص في البلدان النامية فقد بينت دراسات عديدة عدم قبول أو قدرة البنوك على تمويل هذه المشاريع سواء عند إنشاءها أو توسعها مبرزا فيها مايلي :[1]

– إفتقار الثقة في القائمين على المشاريع القطاع الخاص

– ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية ما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الإئتمانية للمشروع من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى وملفات تقويم المؤسسات الخاصة أو توسعها غير كاملة في بعض الأحيان ولا تعطي توضيحات مفيدة للتحكم اللازم في آفاق تطور المؤسسات في ظل سوق تنافسية مفتوحة .

– ضعف الضمانات المتوفرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل .

– نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية.

ثالثا: مشكل العقار الصناعي:

يعد مشكل العقار الصناعي عاملا أساسيا للمؤسسة من أجل إقامة نشاطاتها أو التوسع فيها، وفي هذا الصدد تعاني المؤسسات الجزائرية من صعوبة الحصول على عقار صناعي سواء من حيث تعقد الإجراءات الإدارية للحصول عليه وغياب سوق عقاري حر شفاف وديناميكي، وبالنسبة للأراضي الموجهة للنشاطات الصناعية يواجه المستثمر عدة صعوبات للحصول على أرض صناعية، حيث تشكل القيود البيوقراطية التي لازالت تفرض نفسها على مستوى الجاماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير أهم حاجز تتحطم عليه إدارة المستثمر وطول مدة منح الأراضي مما جعل عددا كبيرا من المستثمرين لا يحصلون على أراي لإقامة مشاريعهم[2].

رابعا: المعوقات الإدارية وإرتفاع تكلفة الخدمات المقدمة للمؤسسات الخاصة:

إن مختلف المعطيات الجديدة التي أفرزتها مختلف التغيرات الإقتصادية خصوصا فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات لم يلحقها تغيرات على المستوى الإدارة الجزائرية. هذه الأخيرة لازلت تمثل السبب الرئيسي لمعظم العوائق التي تقف في وجه التنمية الإقتصادية من خلال روح الروتين الرسمي للعمل.

ففي الواقع كثيرا ما يشتكي المتعامل المحلي أو الأجنبي من العراقيل الإدارية فالإجراءات التي يسطها القانون تعقدت ميدانيا أي أن سرعة حركة إنتاج النصوص لم تواكبها حركة على المستوى التنفيذ، فالسياسة الحكومية لم تترجم بعد بتغيير في ممارسة الإدارة العمومية بتخفيف الحواجز الإدارية لسير العمال، ويبقى المستثمرين يواجهون بيروقراطية لا تساعد على السير قدما ولا تشجع على العمل كما أن تحرير الخدمات الأساسية

[1] فريدة لقرط، **دور م ص م في الإقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25 –28 ماي2003 حول تمويل مصارف ودورها في الإقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار، سطيف، 2004، ص ص122– 123.

[2] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

للبنى التحتية وترقية مساهمة القطاع الخاص فيها يساعد على خفض التكلفة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمستثمرين والمؤسسات الخاصة

خامسا: صعوبات تسويقية والتي تتمثل فيما يلي:

– صعوبات تسويقية والتي تتمثل فيما يلي :

– عدم وجود بنك معلومات لهذه المؤسسات عن أسواقها، فضلا عن عدم قيامها بالبحوث التسويقية.

– ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب اعتماد شبه كلي لهذه المؤسسات على التموين بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج من الخارج.

–الإفتقار إلى التصاميم والمواصفات والمعايير المعمول بيها عالميا .

– عدم وجود حماية للمنتجات المحلية تجاه المنتجات الأجنبية التي تتمتع بمناعة قوية.

–ظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة أقل.[1]

سادسا: المشاكل المتعلقة بالعمالة :

ويمكن حصر أهمها:

– قلة المسييرين ذوي الكفاءات والتقنيين المؤهلين في ميادين التسويق وتقنيات البيع .

– صعوبات متعلقة بتسيير العمال فيما يخص العقود، إجراءات وتكاليف الفصل.

– النقص في التكوين وعدم ملائمته للتقنيات الحديثة للتسيير في ظل اقتصاد السوق خصوصا بما يتعلق بتسيير الإنتاج، تسيير الجودة، مفاهيم التسويق، تقنيات التصدير.[2]

سابعا: مشكل السوق الموازية:

تبقى السوق الموازية الطابع الذي يميز محيط المؤسسات حتى ولو أن حجمها الحقيقي غير مقدر بالتدقيق حيث تتجلى مظاهر هذا السوق من خلال مايلي:

– عدم التصريح بالموارد البشرية والمالية وحتى التقنية والتكنولوجية وبالتالي بالإنتاج والبيع.

– عدم إستعمال الفواتير أو عدم الفوترة .

–الغش الضريبي.

– المنافسة غير الشرعية للمستوردين الذين يستطعون تفادي الحواجز الجمركية.

الفرع الرابع : هياكل الدعم المرافق لمؤسسات القطاع الخاص:

هذه البرامج تمكن مؤسسات القطاع الخاص من الإستفادة من سياسة الحكومة اتجاه إنشاء وتطوير هذه المؤسسات وزيادة فرص حصولها على التمويل، ويشارك في هذه العملية العديد من المؤسسات والهيئات وتتمثل فيما يلي :

[1] نورة محمدي، مرجع سبق ذكره، ص114.

[2]Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanant," DES assises nasionales de la PME, p45.

أ-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم96-296 بتاريخ 8 سبتمبر 1996 وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إقامة مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع والخدمات ونشر الفكر المقاولاتي، تضطلع بالمهام التالية:

- تدعيم وتقديم الإستشارة للشباب في إطار تطبيقهم لمشاريعهم الإستثمارية
- متابعة الإستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على إحترام بنود دفتر الشروط.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي، التقني التشريعي، والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطها.[1]

ب- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

يعتبر الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة من الهياكل التي صخرتها الدولة من أجل السعي إلى توفير مناصب الشغل.[2]

ج- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:. ANGEM: وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ولها فروع محلية مكلفة بعدة مهام منها:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق للتشريع والتنظيم المعمول بها.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم .
- منح قروض بدون فوائد.
- تقييم علاقة متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها .

د-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:. ANDI: أنشئت الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر العاصمة ولها هياكل لامركزية على المستوى المحلي، يمكنها من إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج ومن أهم مهامها:[3]

تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة ألامركزية.

تسير صندوق دعم الاستثمار.

ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

---

[1] فرحاني حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، سنة 2012، ص115.

[2] الطاهر هارون، **فطيمة حفيظ، متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة ة المتوسطة في الدول العربية،** الملتقى الدولي تحت عنوان، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة في التمويل والأساليب المتبعة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 18/17 أفريل سنة 2006، ص376.

[3]Ministre de la PME, **actes assise nationales de la PME?** ALGER, 14-15 janvier2004,p419.

المطلب الثالث: دور التمويل البنكي في دعم القطاع الخاص:

للبنوك دور كبير على المؤسسات القطاع الخاص وذلك من خلال صيغ تمويلها وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أثر التمويل البنكي على المؤشرات الإقتصادية:

تلعب البنوك دورا رئيسيا في التنمية الإقتصادية لأي دولة من خلال توفيرالتمويل الكافي للإقتصاد وخاصة في القطاعات في بداية مراحلها، وذلك لتحقيق معدلات نمو عالية والوصول إلى إقتصاديات ذاتية الحركة قادرة على التقدم والتطور، فإن توفير الإئتمان يأتي ضمن أولويات الجهاز البنكي، الذي يعد حجر الأساس في إحداث التغير والتنمية للقطاع العام والخاص، ومدى تسيير آليات الحصول على التمويل الآزم، بما يمكنها من مواجهة الطلب المتزايد على الموارد المالية من قبل المؤسسات، ويمكن أن يوثر النظام البنكي على هذه المؤسسات من خلال قياس عدة مؤشرات وهي كتالي:

1- التشغيل: تساهم البنوك بشكل واضح في تمويل مؤسسات القطاع الخاص، وقد إتخذت الدولة الجزائرية عدة إجراءات لتسهيل إستفادة هذه المؤسسات من التمويل لاسيما أجهزة دعم التشغيل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر)، كما تم بذل جهود معتبرة لترقية نشاط إقتصادي شامل من خلال تسهيل التمويل لفائدة المؤسسات القطاع الخاص، فالتمويل البنكي يلعب دور أساسي من خلال:[1]

- تحسين الأداء وتشجيع التنافسية لدى (م ص م) وولوج الأسواق العالمية؛
- تشجيع التجديد والإبتكار، وتأهيل اليد العاملة بمختلف مستوياتها، وتحديث وسائل الإنتاج، وتحسين النوعية.
- تطوير الحرف والمهارات اليدوية وتدعيمها من أجل تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من نسبة البطالة.

2- الناتج المحلي الخام: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه يدل على دور الكبيرللبنوك في عملية التنمية.

3- حجم الوساطة المالية (PIB/M2): ويطلق عليها مؤشر والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية لودائع الأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة إلى الناتج الداخلي الخام، ويرى ماكينون أن إرتفاع هذه النسبة يعبر عن كبير في الوساطة المالية.

3- معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام (QM/PIB): يقيس هذا المؤشر قدرة النظام البنكي على جذب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطو النظام البنكي.

4- القيمة المضافة: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك في التنمية من الجانب الإقتصادي والإجتماعي والتي يمكن قياسها من خلال مناصب الشغل التي توفرها، وبالإضافة إلى الدور الذي تؤديه في مجال ترقية الصادرات ومساهمتها في التمية المحلية.

---

[1] عليان نبيلة، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** – دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، سنة 2015، ص107.

الفرع الثاني: تحليل تطور حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص ونموه في الجزائر1990-2016:

يعد القطاع المالي والمصرفي من أهم القطاعات الإقتصادية، وأكثرها تأثرا وإستجابة للتطورات الإقتصادية العالمية التي أفرزتها العولمة، والتي تمثلت أهم معاملها في موجة التطورات والتحولات الجذرية، التي كان في صدارتها الإتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية، والسماح للمؤسسات المالية والمصرفية بالعمل في ظل إقتصاد السوق الذي تحكمه المنافسة والتنافسية.

وبإعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تشهد مرحلة إنتقالية من الإقتصاد الذي تحكمه آليات السوق، فقد باشرت في إجراء التحرير الإقتصادي الذي أدى إلى خوصصة القطاع العام وتحرر القطاع الخاص، الذي وجب أن يصاحبه تحرر مالي ومصرفي، يؤدي إلى زيادة حرية البنوك والمؤسسات المالية في توجيه مواردها للمؤسسات الإقتصادية، وترك المجال للبنوك الخاصة لممارسة العمليات البنكية بمختلف أنواعها من خلال صدور قوانين تشريعية تنظم عملها، وقد شهد التمويل البنكي للمؤسسات الإقتصادية تطورات هامة، حيث بعد الإستقلال إنتهجت الجزائر النموذج المخطط القائم على التخطيط المالي خاصة، لذلك بادرت السلطات إلى وضع جهاز مصرفي ومالي وطني يتلائم مع متطلبات ونموذج التنمية من خلال مركزية قرار تمويل المؤسسات الذي أنجز عنه عدة مساوىء ومع دخول الجزائر مرحلة الإصلاحات الإقتصادية، تعزز إصلاح القطاع المصرفي بصفته الركيزة الأساسية للإقتصاد بصدور قانون النقد والقرض، الذي جاء إيذانا بالإنتقال إلى إقتصاد السوق ليعطي للجهاز المصرفي إستقلالية في القرار، وحرية في التعامل وفي تقديم القروض وإستغلال موارده وتصحيح العلاقة بين البنك والمؤسسة الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة، ومن خلال الجدول سنقوم بتحليل النشاط الإقراضي للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1990- 2016:

الجدول رقم(1-1): تطور نمو القروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة(1990-2017).

الوحدة: مليار دج

السنوات	مبالغ القروض الممنوحة	معدل نمو الإئتمان %
1990	246980	-
1991	325850	31.93
1992	176050	-45.97
1993	77160	-56.17
1994	96790	25.44
1995	103500	6.93
1996	137880	33.22
1997	108630	-21.21
1998	129180	18.92
1999	174480	35.06
2000	245990	40.98

2001	289800	17.81
2002	560120	93.28
2003	587250	4.84
2004	673500	14.69
2005	882450	31.02
2006	1046999	18.65
2007	1260710	20.41
2008	1457655	15.62
2009	1622835	11.33
2010	1861700	14.72
2011	2000952	7.48
2012	2273446	13.61
2013	2746556	20.81
2014	3161789	15.11
2015	3628614	17.76
2016	4006614	10.42

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا لبنك الجزائر للسنوات(1990-2016).

إن تتبع الجدول رقم(1-1) أعلاه يظهر لنا أن إتجاه القروض في مراحل متذبذبة في معدل السنوي للإئتمان المقدم للقطاع الخاص في الفترة (1990-2016)، محققة بذلك معدل نمو يقارب31.93% في سنة 1991، وأمافي سنتي1992 و1993 عرفت تراجعا كبيرا في حجم الإئتمان بمعدل سالب قدره -45.97% إلى -56.17% على التوالي وسبب ذلك يرجع إلى تبني سياسة إئتمانية تقييدية في مجال منح القروض، حيث عمد بنك الجزائر إلى رفع سعر إعادة الخصم، وتقييد أسعار القائدة وهي فترة تنفيذ البرنامج الإستعداد الإئتماني الثاني، بعد ذلك واصل الإئتمان البنكي إرتفاعه بداية من سنة1994وإلى غاية1996حيث بدأت الإصلاحات المالية والمصرفية تظهر حيث نلاحظ أنه بداية من سنة 1996 إرتفاع مشاركة النظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص إذ بلغت معدل 33.22% عام1996 لتصل 40.98% عام 2000 من حجم الإئتمان.

وعرفت الألفية الثالثة تطر إيجابي وسريع في تمويل القطاع الخاص من قبل البنوك إذ بلغت 93.28% من حجم الإئتمان سنة 2002 مقارنة ب 40.98% عام 2000 في أعقاب فرض حظر على الإئتمان للأسر ويرجع تطور مساهمة البنوك والنظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص إلى القاعدة القانونية التي عملت على تشجيع القطاع الخاص وتحرير التجارة والنظام المصرفي كذلك قانون النقد والقرض الذي فتح المجال أمام المستثمر الخاص الأجنبي والخاص.[1]

[1] قانون النقد والقرض 90-10، المواد 183-184-185-186-189-230.

وتوفر الموارد المالية للبنوك نتيجة نمو المعروض النقدي نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية بسبب إرتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى زيادة إحتياطات الودائع لدى البنوك الجزائرية مما أدى إلى زيادة القدرة التمويلية للبنوك، كذلك تشجيع نأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد عرفت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحولات نوعية سببها صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 والذي يعتبر نقطة إنعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقتها ودعمها.

حيث كما نلاحظ من الجدول كان حجم تمويل القطاع الخاص خلال الفترة (2006-2016)كبير مقارنة مع فترة التسعينات، هذا يمكن أن يكون مؤشر هاما عن تطور النظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص مع دعم جهات إقتصادية أخرى داعمة للمؤسسات الخاصة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها كالوكالة الوطنية لتشغيل ودعم الشباب ANSEJ.

وقد سمح التحسن في الأوضاع المالية للحكومة، قيام الجهاز المصرفي خلال السنوات الأخيرة بتوجيه القدر الأكبر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، وذلك إنسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسع مشاركة القطاع الخاص في النشاك الإقتصادي وتعزيز دوره كل من البنوك العامو والخاصة في المساهمة في النمو الإقتصادي.

الفرع الثالث: مؤسسات القطاع الخاص كقطاع إستراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية:

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات القطاع الخاص إلا أنها لازالت تعاني من المشاكل أهمها التمويل، وكما أن البنوك تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولي إهتماما أكثر بالمؤسسات الكبيرة وذلك للأسباب التالية:

- إرتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية منح القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات القطاع الخاص دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكنها من الحصول على مبالغ محدودة القيمة.
- عدم قدرة المؤسسات القطاع الخاص على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية وعدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية آفاقها مما يبقيها في ضيق مالي.
- تكلفة الإجراءات الإدارية الداخلية عند لجوء المؤسسات القطاع الخاص إلى البنوك التجارية لمنحها قرض.
- إرتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات القطاع الخاص إليها، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات القطاع الخاص عبئا على البنوك التجارية.[1]

[1] – صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، **الدعم المالي للمؤسسات القطاع الخاص ودورها في القضاء على البطالة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات القطاع الخاص في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17و 18، سنة 2006، ص 356.

المبحث الثاني: مناقشة وتحليل الدراسات السابقة.

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة وجد ان الدراسات المتعلقة بمضوعنا قليلة جدا، اي لا يوجد موضوع مشابه لموضوعنا مباشرة، بل وجدت مواضيع لها علاقة بها إلى حد ما. وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة. تم تقسيمها إلى دراسات محلية وعربية وأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية

سنتناول في هذا المطلب بعض الدراسات المحلية المشابهة لموضوعنا.

1-عمران عبد الحكيم: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة ماجستير.

بحثت هذه الدراسة في استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ركزت على دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة وذلك لسنة 2007.

حيث حاولت هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية الرئيسية المتمثلة في: هل هناك توجه استراتيجي من قبل البنوك التجارية نحو الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟. حيث قامت هذه الدراسة بربط اشكالية التمويل باستراتيجية واهتمام البنوك بتمويل هذه المؤسسات.

قامت هذه الدراسة بحصر مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأهمية الإستراتيجية لهذه المؤسسات، ودور البنوك في تمويلها في الجانب النظري، اما في الجانب التطبيقي تضمن واقع البنوك العمومية في تمويل المؤسسات ص وم.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأهمية الإستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى إسهامها في التنمية، حيث تساهم هذه المؤسسات في الرفع من الناتج المحلي والاجمالي وكذا توفير الشغل. وهدفت ايضا هذه الدراسة إلى ابراز مدى اهتمام البنوك التجارية بالمؤسسات ص وم، حيث تمثل هذه الاخيرة توجه استراتيجي ومجال خصب امام البنوك للرفع من تنافسيتها، وهدفت كذلك إلى محاولة تقييم دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات ص وم.

ولتحقيق كل هذه الاهداف اعتمد الباحث على منهجين، حيث اعتمد في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، اما في الجانب التطبيقي اعتمد على منهج دراسة الحالة وذلك عبر استخدامه لادوات جمع المعلومات المتمثلة في الاستمارة والتقارير الخاصة بالبنوك.

وفي الاخير توصل الباحث في هذا البحث إلى عدة نتائج تتلخص في ابراز الاهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما جعلها تحظى باهتمامات البنوك لاجل تمويلها، حيث يشكل تمويل هذه البنوك من اهم مصادر التمويل لهذه المؤسسات، وان هذه البنوك تفضل بدرجة كبيرة ربط علاقات مع المؤسسات القائمة اكثر من المؤسسات الجديدة، لكن رغم مجهودات البنوك لاتزال تنقصها الوسائل المادية والبشرية اللازمة.

2- برقوق فاطمة، دكيس إيمان: دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة بنك الفلاحة خميس مليانة.مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة خميس مليانة.

الهدف من هذه الدراسة: إبراز الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك التجارية في تقديم القروض الاستثمارية.

وتمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

- اتخاذ قرار التمويل لا يكون إلا بعد دراسة البنك للعملية الاستثمارية دراسة فنية واقتصادية ومالية.
- من أجل الوقاية من المخاطر يلجأ البنك إلى إتباع سياسات احتياطية تتمثل في تحليل ما يسبق عملية اتخاذ القرار وكذا الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية المخاطر.

تركيز البنك على منح القروض المتوسطة لأجل الزبائن العاديين باعتبارها ذات ربحية للبنك ومورد مستمر للأموال من جراء الفائدة المطبقة على هذا النوع من القروض

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية والاجنبية.

سنتناول في هذا المطلب بعض الدراسات العربية والأجنبية التي هي محل موضوع دراستنا.

1-عبد المنعم محمد الطيب، تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الآليات الجديدة لتحرير التجارة الخارجية"التجربة السودانية" من إعداد عبد المنعم محمد الطيب.

مداخلة في إطار الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر. 25-28 ماي 2003.

في هذه الدراسة حاول الباحث تبيان اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان وتجربة المصارف في العملية التمويلية، من خلال التوقف عند الإطار الجزئي للتمويل البنكي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان،والوقوف على اهم العوائق والمشاكل التي تواجهها.وكذا إبراز السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي ودورها في تمويل هذه المشروعات،وذلك من خلال التطرق لمجموعة من البنوك التي لها تجربة واسعة في تمويل هذه المشروعات.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستنتاجي،من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في السودان، كما اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة والذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات والتحليل الدقيق للموضوع محل الدراسة،وذلك من خلال دراسة حالة مجموعة من البنوك مثل البنك الزراعي السوداني، بنك النيلين للتنمية الصناعية، بنك العمال الوطني والبنك الاسلامي السوداني، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات التي توضح رصيد التمويل الممنوح من المصارف التجارية وفقا للانشطة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من(1991-2003)و تحليل النتائج المتوصل اليها.

ان النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة ان الدولة السودانية تسعى جاهدة إلى تطوير وترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال السياسات التمويلية المبرمجة في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة. كما انها عملت على تخصيص مصاريف لتمويل فئات معينة من المجتمع مثل مصرف الادخار للتنمية الاجتماعية، والذي هو

مخصص لتمويل الفقراء وكذا بنك البركة فرع الزهراء والذي يهدف إلى مساعدة العنصر النسوي على كيفية التعامل مع المصارف.

كما تم التوصل إلى ان التمويل المصرفي في السودان يتميز بتطبيقه لعدد من صيغ التمويل، كالمرابحة والمضاربة والمشاركة والسلم بصفة كبيرة مقارنة بباقي الصيغ، كما انه يتم وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية.

2- **علي بركات بركات:** تحديات التمويل المصرفي في سورية في ضوء تطورات الاقتصاد العالمي، مذكرة ماجستير سنة 2010.

تتمحور الإشكالية في التساؤل التالي: ما هي التحديات التي تواجهها عمليات التمويل المصرفي في سورية على خلفية التطورات التي يشهدها الاقتصاد المحلي والعالمي؟

الهدف من الرسالة: بيان التحديات التي تواجه عملية التمويل المصرفي في سورية في ظل ظاهرة العولمة المالية، وتحليلها على خلفية التطورات التي يشهدها الاقتصاد السوري من جهة، وتطورات الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

واهم نتائج الدراسة هي:

- يمارس الجهاز المصرفي دورا بارزا في الحياة الاقتصادية، فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها لكون عاملا هاما في تمويل المشاريع الإنتاجية والمساهمة في ترقية المبادلات الاقتصادية.

يعتبر التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية من المصادر الأساسية لمواردها المالية التي تضمن لها استمرارية النشاط في محيط اقتصادي يعرف العديد من الصعوبات والتحديات.

-الدراسات الاجنبية:

1-Ludovic vigneran

Relations de clienteles boncaire et couditions de finnancement des PME: « une etude empirique grande bonque froncaise.univ-lille 2-2005.

وتعرضت فيها الى النظريات المالية الحديثة،وتاثير علاقة البنك بالعملاء في مجال التمويل في الاجل البعيد، والصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم في مراحل محددة من نشاطها،ولايمكنها متابعة انشطتها خاصة في حالة عدم تماثل المعلومات، واظهرت الدراسة الحديثة ان البنك يعتمد على استراتيجيات ادراة المخاطر لتكون متباينة نسبة الى نوع العملاء، ويمكنها ان تكون متمركزة في الارصدة الدائنة والمدينة للميزانية بدلا عن وضعية المدين الاقتصادية،وشمل التحليل الاقتصادي عينة مكونة من 5401 مؤسسة لاثبات العلاقات طويلة التي تكتنف قرار التمويل.

2-Bezanson keith.the future of development financing:Challenges scenarios qnd strategic choices.development centre OECD.04.february.2005.paris.28p.

درس الباحث في بحثه التوجيهات المستقبلية لعمليات تمويل التنمية والتطور الاقتصادي حتى العام2015 في كل من المملكة المتحدة الامريكية واليابان في اول تقسيم، ثم البرازيل وروسيا والهند والصين في التقسيم الثاني، وماهي

الخطوات التي اتبعتها كل من هذه الدول في سباقها نحو الافضل على مستوى الاقتصاد العالمي،ودرس الباحث المصادر التي تعتمد عليها هذه الدول لتمويل عمليات الاصلاح والتطوير بالاضافة الى اعطاء اهمية كبيرة لعوامل الإنتاج الأخرى، وحاول الباحث في اطار بحثه تحديد الخطوات الاساسية الازمة للخروج من حالة الركود التي تمر بها هذه الدول وذلك بالتاكيد على ضرورات الاصلاح والتحولات التي تنسجم مع متطلبات الحالة الظرفية التي يمر بها الاقتصاد العالمي من جهة، وبما يعود بالفائدة على البلد المعني من جهة اخرى،سواء اكانت هذه التحولات تحولات محدودة ام تحولات اساسية ، ويرى الباحث ان الازمات في الماضي قد ادت الى احداث تغيرات هيكلية في الاقتصادات التي ضربتها.معتبرا ان الازمات الاقتصادية هي التي تحث على التطور والابداع في جميع المجالات الاقتصادية.وبالتالي ليس من الضروري انتظار وقوع الازمات والمشكلات الاقتصادية حتى نضع سياسات جادة وصارمة للخروج منها واعادة النشاط الاقتصادي الى مساره الصحيح ولذلك توصل الباحث الى نتيجة مفادها ن اجراء تغيرات مستمرة مر مفيد وضروري لتجنب وقوع الازمات.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

بعد تناولنا في المطلبين السابقين لبعض الدراسات السابقة، سنقوم بمقارنتها مع دراستنا الحالية ومن ثم نستخلص أوجه التشابه والاختلاف والقيمة المضافة التي جاءت بها هذه الدراسة.

الجدول (1-2) أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة عمران عبد الحكيم	تشبه الدراسة دراستنا من حيث الهدف وهو منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	اختلفت الدراسة عن دراستنا من حيث العينة المختارة، حيث اعتمد الباحث على مجموعة من البنوك التجارية في ولاية المسيلة، في حين تناولت دراستنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية منطقة خميس مليانة.
برقوق فاطمة، دكيس ايمان	تشبه هذه الدراسة دراستنا من حيث الهدف من حيث الهدف والمضمون والعينة المختارة.	-اختلاف في النتائج. -طريقة معالجة دراسة التطبيقية.
عبد المنعم محمد الطيب	تشبه هذه الدراسة دراستنا من حيث الهدف المتمثل في الصيغ المصرفية الموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. -اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات وعلى منهج دراسة الحالة في المنهج التطبيقي، وهو نفسه المتبع في دراستنا.	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا حيث العينة المختارة، حيث اعتمدت على مجموعة من البنوك، ودراستنا كانت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر.

علي بركات بركات	تشابه دراستنا من حيث هدف الموضوع، والتحديات التي تواجه التمويل البنكي.	تختلف الدراسة عن دراستنا من حيث المكان والزمان، حيث تناول الباحث التحديات التي تواجه التمويل البنكي في سوريا، في حين تناولنا التمويل البنكي في القطاع الخاص في الجزائر.
Ludovic vigneran	تشبه الدراسة دراستنا من حيث المنهج المتبع والمتمثل في المنهج الوصفي التحليلي، اضافة إلى منهج دراسة الحالة.	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا حيث ركز الباحث على تمويل المؤسسات ص وم، اما دراستنا كانت حول تمويل القطاع الخاص في الجزائر.
Bezanson keith	تشبه الدراسة دراستنا من حيث المضمون والأهداف	تختلف الدراسة عن دراستنا من حيث زمان ومكان وبنك محل الدراسة، والنتائج المراد الحصول عليها.

خلاصة الفصل الأول.

من خلال دراستنا للفصل الأول تم عرض أهم التعاريف والمفاهيم التي كان يجب عرضها في الدراسة المتعلقة بمفهوم التمويل المصرفي، والقطاع الخاص،وهياكل الدعم المرافقة له،وكذا أهم طرق تمويله، وبما أن التمويل هو الرابط بين البنوك والقطاع الخاص قمنا بذكر العلاقة التي تربط بينهما.

كما تم عرض أهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة،التي تؤكد على أهمية التمويل لإنشاء وتطوير هذه القطاعات.

في حين استخلصت الدراسات السابقة إلى نتائج أغلبها كان اهتمامهم بمجال التمويل وتشجيع التمويلات المدعمة مع وكالات الدعم والاهتمام بإنشاء مؤسسات القطاع الخاص باعتبارها أصبحت تعد المورد الأساسي في إمكانية خلق مناصب شغل والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية،ولتدعيم دراستنا التطبيقية اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة.

الفصل الثاني
دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة

تمهيد الفصل الثاني:

يعتمد النشاط البنكي أساسا على إعادة توزيع رؤوس الأموال بصفته وسيط ماليا، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي وكنتيجة حتمية لانتقال الاقتصاد الوطني من الموجه والمخطط إلى اقتصاد مفتوح متميز بالاستقلالية، أصبحت البنوك الجزائرية معينة أكثر من ذي قبل بمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي، حتى يتسنى لها ممارسة دورها الأساسي في تمويل عمليات الاستثمار من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية لكافة القطاعات.

وتجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول قمنا بتربص في أحد البنوك الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية –الوكالة 281–، وذلك حتى يتسنى لنا معرفة إجراءات وآليات منح القروض المصرفية من طرف البنك للقطاع الخاص،من أجل بلورة رؤية موضوعية حول التسهيلات التي تقدمها الوكالة لتشجيع القطاع الخاص.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة رقم 281

المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة 281 –في تمويل القطاع الخاص.

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من أهم البنوك التي تنشط في مجال التمويل (النشاطات الفلاحية وكذا التنمية الريفية)، وسنتعرض في هذا المبحث لمحة تاريخية عن هذا البنك مع التعرض لدراسة الوكالة التابعة لها المتواجدة بخميس مليانة.

المطلب الأول: نشأة، تعريف، إستراتيجية ومهام BADR في الحياة الاقتصادية.

في هذا المطلب سنتطرق الى إعطاء نبذة عن نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتسليط الضوء عن اهم اهدافه .

الفرع الأول: نشأة البنك وتعريفه.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR " هو مؤسسة مصرفية وطنية، وهو جزء من النظام المصرفي. أنشئ في بداية نشاطه للتكفل بمهمة تمويل الحاجيات الخاصة بالقطاع الفلاحي بموجب مرسوم رئاسي رقم 82-106 المؤرخ في 17 جمادى الأول عام1402هـ الموافق ل 13 مارس 1982م، حيث انفصلت عن المؤسسة الأم أي البنك الوطني الجزائري "**BNA**".و في ماي 1988 تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة بالأسهم فصار مؤسسة عمومية في شركة تجارية بالأسهم، رأس ماله مقدر ب2.200.000.000 دج مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم وبموجب قانون 90-10 ل 14 أفريل 1990 الذي يقدم أكبر استقلالية للجانب البنكي بعد إلغاء التخصص سنة 1986 فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك عمد إلى توسيع مجال نشاطاته وتدخلاته في المجال المالي وهو الآن بصدد شق طريق سوق يتميز بالمنافسة القوية ب 274 وكالة عبر التراب الوطني.

الفرع الثاني: إستراتيجية وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية «BADR ».

من أجل التأقلم مع المحيط الاقتصادي والذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" كغيره من البنوك في الجزائر إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول إلى إستراتيجية متمثلة في جعل البنك مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى بالاحترام من قبل المتعاملين الاقتصاديين والأفراد على حد سواء، فكانت الأهداف الرئيسية المسطرة تتمثل أساسا في:

- تحسين نوعية الخدمات والعلاقات مع الزبائن.
- بقاءه أكبر بنك في الفلاحة.
-تحقيق مردودية أكبر.

وحتى يصل إلى هذه الأهداف استعان بتنظيمات وهياكل داخلية،وكذا وسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزته من الإعلام الآلي، ترقية الاتصال داخل وخارج البنك وكذلك تكوين الموظفين، وللتقرب أكثر من الزبائن فإن البنك قام بفتح وكالات في مدن تحمل وتأتي بالموارد التي هو في حاجة إليها لأداء نشاطه.

و طبعا تتحقق هذه الأهداف بفضل:

-رفع حجم الموارد بأقل التكاليف.

-توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

-تسيير صارم للخزينة بالدينار والعملة الصعبة.[1]

الفرع الثالث: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول بها في مجال النشاط المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بتنفيذ مخططات وبرامج موضوعة لتحقيق نشاطه فإن المصرفية بالنسبة للسياسة تطوير الموارد فإن "**بدر**" أدمج ضمن مهامه عمليات فتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود، إنشاء خدمات جديدة، تطوير شبكاته وتطوير تعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض وزيادة عن ذلك فإنه يطور كل الموارد وذلك بتحسينها ورفع تكاليفها.

- يتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يركز ويتقرب أكثر من المؤسسات الكبيرة التي تحتوي على سيولة نقدية معتبرة.
- يقوم باستعمال كل الاحتمالات الممنوحة من طرف السوق المالي في إطاره القانوني.
- يسير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة وبطرق ملائمة.
- يبقى في اتصال مع التطور العالمي للتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.
- ومن إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات مرد ودية، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القروض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

وبتحسين نوعية خدماته تزيد علاقاته مع الزبائن متانة وارتباطا وهو الآن مكلف بالبحث عن النوعية في كافة نشاطاته والسرعة في معاملاته مع الزبائن ويستعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة اتصال لها علاقة وطيدة مع الأهداف المسطرة باعتماده على وسائل إعلامية متنوعة السمعية البصرية، المكتوبة، الإشهار وكذا المشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية والدولية ولما كان العنصر البشري هو أساس نجاح أي سياسة أو تنظيم إستراتيجي وهو المكلف بتأدية وظائف ومهام عمل البنك على منحه الثقة والقدرة في آن واحد وذلك بتكوينه في مجال تخصص.

[1] الجريدة الرسمية الخبر، عدد: 11 لـ 16-03-1982.

المطلب الثاني: التنظيم العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (2-1): مخطط للهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:[1]

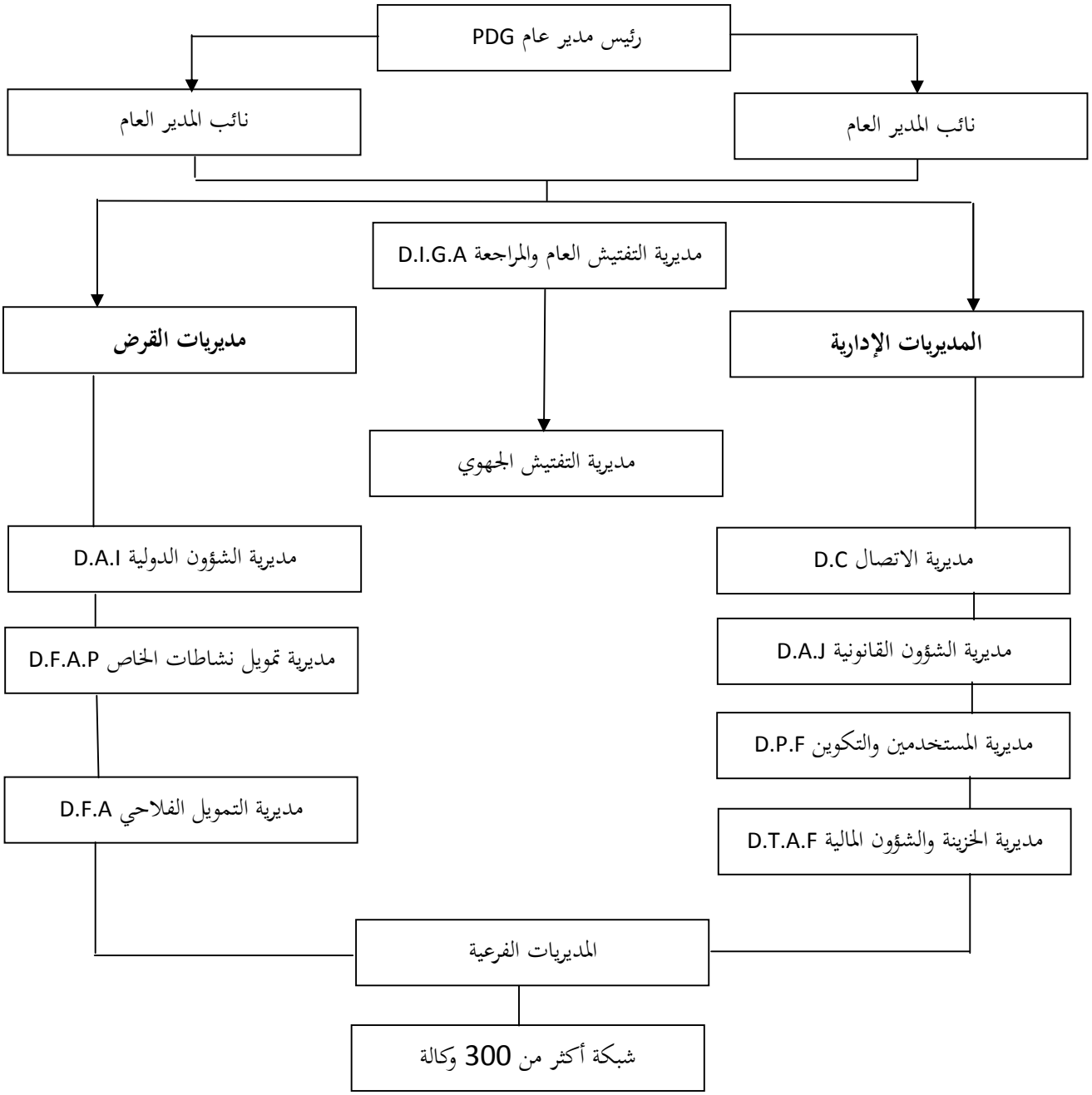

المصدر، وثائق بنكية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة "281"

[1]– المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 281

يرتكز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من زبائنها، حيث يبلغ عددها **300** وكالة ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم الفروع التي تتولى مهمة تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها وهي غالبا ولائية ويبلغ عدد الفروع ويشرف على البنك في قمة الهرم رئيس مدير عام * PDG * يساعده نائبان يشكل الثلاثة الهيئة العليا في البنك.

إن عمل الوكالات والفروع محدودة بالنسبة لقرارات منح القروض، يخول للوكالات منح القروض إذا كانت قيمتها لا تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة، وإذا فاقت قيمة طلب القرض صلاحيات الوكالة يحول الملف للفرع المشرف الذي له قيمة أعلى محددة كذلك، وكل طلب تفوق قيمته هذا الحد يحول إلى الإدارة العامة وبالضبط إلى المديرية المتخصصة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية نلاحظ نوعين من التنظيم،

أولا: التنظيم اللامركزي يضم:

- الفرع.
- الوكالة البنكية.
- مكتب دائم.
- مكتب مؤقت.

ثانيا: التنظيم المركزي: يضم:

- مديريات القرض:
- مديرية التمويل الفلاحي « D.F.A »
- مديرية تمويل نشاطات الخاص « D.F.A.P »
- مديرية تمويل المؤسسات العمومية »« D.F.E.P
- مديرية الشؤون الدولية « D.A.I »
- مديرية تمويل الاستثمارات « D.F.I »
- **مديريات إدارية:**
- مديرية التفتيش العام والمراجعة « D.I.G.A »
- مديرية الخزينة والشؤون المالية «D.T.A.F »
- مديرية التنظيم والإعلام الآلي « D.E.D.I »
- مديرية التسويق والتنمية « D.M.D»
- مديرية الشؤون القانونية«D.A.J»
- مديرية المستخدمين والتكوين«D.P.F»
- مديرية الوسائل العامة «D.M.G»
- مديرية الاتصال «D.C»

الفرع الثاني: الهياكل القاعدية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يرتكز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على ثلاث هياكل قاعدية أساسية:

أولا: المديرية العامة:

هي هيئة إدارية مركزية مقرها بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش والتي تتفرع منها مديريات جهوية موزعة على التراب الوطني.

إن الدارة العامة لهذا البنك متكونة من مجلس الإدارة الذي يقوم بتسيير الوكالات والمديريات الجهوية ومن مهامها:

- مراقبة عمل مدراء الوكالات والمديريات الجهوية.
- الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي.
- مراقبة استعمال القروض وتحليل تقارير الوكالات.
- التكوين والتأطير لفائدة العمال[1].

من أقسام البنك:

1-1 **قسم الاستغلال والنشاط التجاري:** يقوم بتقديم المعلومات المناسبة للزبائن وتقديم الإحصائيات ومراقبة العمليات المالية.

2-1 **قسم القروض (قروض عامة وخاصة):** وهو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام والخاص، وإعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض.

3-1 **قسم المديونية القانونية:** يتكفل بالقضايا التي يواجهها البنك ويراقب ملفات النزاعات.

4-1 **قسم المفتشية العامة:** يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك ومراقبة العمال والقيام بأعمال الإدارة العامة.

ثانيا: المديرية الجهوية:

هي هيئة متفرعة عن المديرية العامة، فتقوم بمراقبة سير وعمل الوكالات التابعة لها، إذ تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والوكالة المحلية، كما تقوم بمساعدة الوكالات ومراقبتها وهي تتكون من:

2-1 **المدير:** من أهم وظائفه:

- عرض البنك باعتباره منشأة مالية مهمة أمام السلطات المحلية.
- اقتراح كل ما هو مفيد وفي مصلحة الزبائن وإعطاء النصائح المفيدة كونه المفوض من طرف السلطات التي عينته في إطار السلطات المخولة له.
- تكون له سلطة على مستوى تعبئة المداخيل.
- باختصار مهمة المدير الأساسية هي تنسيق كل نشاطات الشبكة والأمر بجميع القرارات التي تمس تسيير الفرع.

[1] - www.badr-bank.dz

2-2 السكرتاريات.

2-**3 خلية المراقبة:** تعتبر من الخلايا الأساسية لمراقبة نشاط الوكالات الدورية حيث تقوم بـ:

- مراقبة الأرصدة والمراسلات والحسابات.
- تتابع الشكاوي المقدمة من طرف الزبائن.
- مراقبة تطبيق النصائح في ميدان الأمن.
- المراقبة الميدانية على مستوى الوكالات.

2-4 **خلية التكوين:** تهتم بـ:

- تطوير معلومات العمال وتكوين خاص بهم.
- توجيه الأعمال من أجل التكوين.
- إعادة التكوين بالنسبة للعمال الدائمين.
- تنظيم الملتقيات.
- مسك بطاقة التوين لكل عامل.

2-**5 خلية النزاعات:** تقوم بتسوية النزاعات إلى جانب:

- متابعة القضايا التي فيها نزاع على مستوى مصالح الفرع.
- فحص الطلبات لتحويل القرض إلى فصل المنازعات واقتراح الأعمال التي يجب القيام بها لاسترجاع الدين.
- اقتراح المساعدات لخدمات المحامي عند الضرورة.
- التسيير الجيد لمكتب الفرع.

2-**6 نيابة مديرية الشؤون الإدارية:** تتكون من:

- **مصلحة المحاسبة:** التي تقوم بمراقبة يومية محاسبية، تدوين ومراجعة عمليات الإيداع والسحب، مراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء.

- **مصلحة الوسائل العامة:** تقوم بتوفير شروط العمل عن طريق تمويل المكاتب بالأدوات الضرورية كما تتكفل بالنظافة والأمن، حيث لا توجد لجنة محلية تقوم بمتابعة توفير الشروط الأمنية والنظافة لكل الوكالات التابعة لها.

- **مصلحة المستخدمين:** تهتم بتحضير الأجر الشهري للعمال، تدرس الملفات الخاصة بهم والترقية والشؤون الاجتماعية

2-**7 نيابة مديرية القروض والاستغلال:** تتكون من:

أ- **مصلحة القروض:** تقوم بتقديم القروض للزبائن وهي تستلم ملفات القروض التي تأتي من الوكالات لتقديمها إلى لجان القروض التابعة للفرع المكونة من مدير الفرع وثلاثة من نوابه.

ب- مصلحة الاستغلال: مهمتها إحصائية بحيث تقوم بتقديم حوصلة حول نشاط الوكالات من جانب:

- تنشيط الوكالات في الميدان وتوزيع المداخيل واستغلال القروض.

- تجسيد الأهداف التجارية المسطرة من طرف المديرية العامة وتساهم مع السلطات المحلية في تسيير النشاط المالي.

ثالثا: الوكالة: هي هيئة تابعة للمديرية الجهوية، وهي الخلية القاعدية للبنك، حيث بواسطتها يتم الاتصال بالزبائن، ولكل وكالة رمز أو رقم خاص بها يميزها عن غيرها، إذن فالرقم الخاص بوكالة عين الدفلى هو 265 أما بالنسبة للوكالة التي نحن بصدد الحديث عنها (وكالة BADR بخميس مليانة) فرمزها هو 281، والتي سوف نتطرق إليه بالتفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: التعريف بالوكالة البنكية رقم 281 وهيكلها التنظيمي

سوف نتعرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر المتواجدة بخميس مليانة بالإضافة إلى هيكلها وتنظيمها الداخلي.

الفرع الأول: نشأة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 281

أنشأت هذه الوكالة كغيرها من الوكالات المنتشرة عبر التراب الوطني بعد ولادة البنك الأم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وقد تم إنشاء هذه الوكالة سنة 1995 وذلك نظرا للطبيعة الفلاحية للمنطقة المحيطة ببلدية خميس مليانة رغم وجود وكالات أخرى في نفس هذا المكان وهو مابين الحاجة لهذه الوكالة في هذه المنطقة وتقع هذه الوكالة في وسط المدينة لخميس مليانة بالضبط في شارع العقيد بوقرة وهو شارع رئيسي في هذه المدينة ويعتبر مكانا استراتيجيا وذلك بهدف الضغط على الوكالة الحاملة رقم 267 التابعة إلى المديرية الجهوية عين الدفلى 050 وهي وحدة إدارية تسهر على التنشيط، الإشراف، التنسيق، وتعتبر وكالة بدر رقم 281 ضمن الصنف (ب) حيث تقوم بكل النشاطات والعمليات في حالة تقديم القروض إذا يستوجب عليها استشارة المديرية الجهوية التابعة لها للقيام بالإقراض ويقع تحت اختصاص الوكالة للمدن التالية:خميسمليانة – سيدي لخضر – طارق بن زياد – بئر ولد خليفة – عين السلطان – برج الأمير خالد

كما تعتمد الوكالة في القيام بعملياتها على شبكة من أجهزة الإعلام الآلي، يتمثل دورها في تسهيل العمليات البنكية وربح الوقت وذلك بالاعتماد على النظام البنكي العالمي "سيبي"، والذي يستعمل في كل وكالات بدر ويكون من خلال شبكة بنكية تربط الوكالات مع بعضها البعض، ونستطيع حصر مهام الوكالة بشكل دقيق في النقاط التالية:

- السهر على التطبيق الحسن لإستراتيجية البنك.
- العمل على تقديم القدر العالي من الخدمات من خلال الخبرة المتوفرة في الموظفين والسرية في العمل البنكي والتواجد المستمر لخدمة الزبائن.
- القيام بكل العمليات البنكية المطلوبة من قبل الزبون.
- تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الزبون.
- تقديم القروض للمستثمر ومراقبة كيفية استعمالها.
- استغلال التقارير والمعلومات المقدمة من طرف المفتشية العامة.

- الأخذ بعين الاعتبار احتجاجات الزبون وإنشاء مكاتب مؤقتة ودائمة.
- إرسال جدول الأعمال ونتيجة نهاية السنة للمديرية الفرعية.
- تقديم اقتراحات وحلول للمديرية الفرعية وكل هذا يؤدي إلى رفع مرد ودية البنك.

الفرع الثاني: هيكل للكوادر البشرية ببنك BADR وكالة رقم 281 بخميس مليانة.

تتقدم المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية باقتراح الهيكل التنظيمي لكل الوكالات الموجودة على المستوى الوطني، وتناقش هذه الاقتراحات مسبقا في المكتب النقابي للمديرية العامة الفرعية من أجل الاستشارة في بعض الحالات، وتتعامل الوكالة رقم 281 مع عدد كبير من الزبائن يتكفل بهم موظفو الوكالة حيث تضم 8 موظفين موزعين كما يلي: مدير البنك، رئيس مصلحة، ستة موظفين، إضافة إلى السكرتيرة ويشرف على هؤلاء مدير الوكالة بمساعدة رئيس مصلحة. كما تتراوح اقدمية الموظفين بالوكالة ما بين 10 و20 سنة ويتراوح المستوى الوظيفي للوكالة ما بين المستوى الجامعي وشهادات الأهلية في البنوك،إضافة إلى الدورات التكوينية لتحسين المستوى العام لهم للاطلاع على مهام وإستراتيجية البنك،مما يزيد من طابع الثقة والقدرة على الأداء الجيد لهؤلاء الموظفين.

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 281خميس مليانة

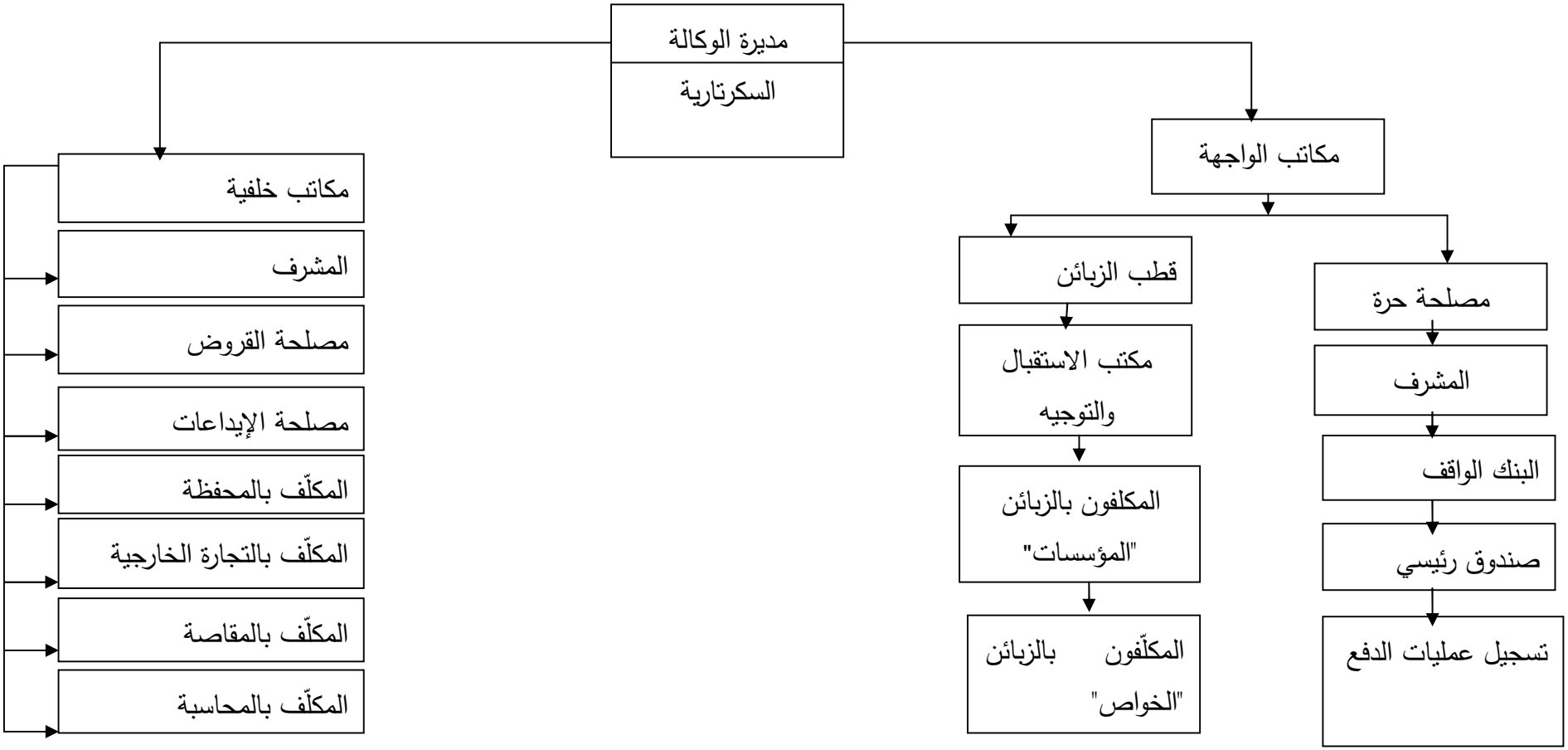

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على معلومات مقدمة من طرف الوكالة رقم 281.

حسب الهيكل التنظيمي للوكالة نلاحظ أن بنية هذه الأخيرة مقسمة إلى مديرية وثلاث مصالح:

-**الوكالة:** مهمتها إدارة ومراقبة ومساعدة الموظفين في إتمام مختلف مهامهم داخل الوكالة.

-**مصالح البنك:** المصلحة الإدارية، مصلحة القروض والاستخدام والاستغلال، مصلحة الزبائن.

أولا: مدير الوكالة، وهو المسؤول على مستوى الوكالة ويسهر على حسن سير المصالح والوظائف كما يمارس الرقابة على عمال الوكالة وعمله قائم على أربعة نقاط رئيسية تتمثل فيما يلي:

1- **الاستغلال:** يعمل على خدمة الزبون بصفة جيدة وسريعة.
2- **التخزين:** يسهر على حفظ الخزينة.
3- **التزامات القروض:** يعمل على مراقبة كل عمليات القروض.
4- **الأمن:** هو قائم على مراقبة كل المصالح لمواجهة الظروف الطارئة.

ثانيا: مصالح البنك:

2-**1 المصلحة الإدارية:** إلى جانب المدير هناك الأمانة العامة التي تسهر على حسن سير وظائف البنك وتتولى تنظيم المديرية واستقبال البريد وإرساله.

2-**2 مصلحة القروض والاستخدام والاستغلال:** وتتمثل أهم مهامها في النقاط التالية،

- جمع الإيداعات من المتعاملين الاقتصاديين
- عرض مختلف القروض المتنوعة للزبائن مع تطوير العلاقات التجارية معهم.
- المتابعة الميدانية والمالية للاستثمارات المواطنة في الوكالة
- السهر على مراقبة حسابات الزبائن
- تقوم بمختلف مصاريف مصالح الوكالة مع احترام الميزانية المخصصة لها
- تمويل المشاريع والقيام بدراسات وتحاليل وتندرج تحت هذه المصلحة ثلاث فروع:

أ) مصلحة القرض: يقوم هذا الفرع باستقبال الزبائن المهتمين بالقروض من خلال إعطاء المعلومات الكافية حول الشروط اللازمة لمنح القرض ومعالجة الملفات بإبداء الرأي وكذالك متابعة ملفات الزبائن المقترضين والعمليات المرتبطة بتشغيل الشباب إضافة إلى مساعدة الزبائن على اختيار المشروع المناسب.

ب) فرع المنازعات: يختص هذا الفرع بالتكليف بكل ما يخص ملف فتح الحسابات ومتابعة كل ما يتعلق بالإيداعات الطويلة المدى وإصدار الأمر بحجز ما للمدين لدى الغير (البنك).

ج) فرع الحسابات والموارد: يهتم هذا الفرع بمتابعة مختلف العمليات التي يقوم بها الزبون إضافة إلى التكلف بمتابعة الودائع الثابتة وشبه الثابتة وتحرير الحالات الشهرية الثلاثية الخاصة

2-**3 مصلحة الزبائن:** هي مصلحة اتصال مباشر مع الزبائن ومكلفة بفتح الحسابات بأنواعها للتجار والفلاحين والصناعيين والمدخرين وتتولى أيضا تسليم الودائع والادخار وتمويل واستقبال أموال الزبائن وتتفرع هذه المصلحة إلى عدة فروع:

أ) فرع الصندوق: يقوم هذا الفرع بمختلف العمليات التجارية مع الزبائن وهي سحب، دفع، تسيير الشيكات والتأشير على الشيكات وإجراء الأمر المطلوب من قبل الزبائن والقيام بدفتر اليومية للفرع.

ب) فرع الشباك: الشباك يستقبل الشيكات المخولة من طرف الزبائن ويقوم بتمريرها عبر الحاسوب للتأكد من الاسم وقيمة المبلغ،

- سواء كان بأمر من صاحب الحساب نفسه.
- أو سواء لصالح شخص غير صاحب الحساب.

ج) فرع المحفظة: يسير هذا الفرع على الأوراق التجارية والشيكات المودعة من الزبائن من أجل الخصم أو التحصيل وكذلك يسير الأوراق التي لم يتم دفعها من البنوك الأخرى كما يقيم هذا الفرع قوائم لمختلف الزبائن التي تكون معهم معاملات بالمخاطرة ومراقبة التحصيل على الحسابات التي يتم التعامل بها في هدا الفرع مثل الشيكات والأوراق التجارية كالسفتجة والسند لأمر.

المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة خميس مليانة– في تمويل القطاعات الخاصة

بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة خميس مليانة من خلال التعرف عليه ومعرفة أهم وظائفه وهياكله، سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم إجراءات عملية منح الائتمان، واهم القروض الممنوحة من طرف البنك وفي الأخير دراسة مشروع استثماري.

المطلب الأول: عملية منح الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة 281 خميس مليانة

تعتمد عملية منح الائتمان الاستثماري على العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة منح القرض لتحقيق الغرض المنوط بها من تحقيق أكبر ربحية للمصرف مقدم القرض من جهة وتقديم تسهيلات مالي لطالب القرض من جهة أخرى.

إذ يجب أن تراعى جملة من المعايير والإجراءات يمكن للمصرف من دراستها، للتواصل إلى قرار ائتماني سليم.

الفرع الأول: معايير منح القروض الاستثمارية.

يمكن ذكر هذه المعايير (5C)[1] من خلال ما يلي:

1- **شخصية العميل:** أبرز صفة من الصفات الخلقية هي الأمانة وهي المؤشر الذي يعين درجة رغبة العميل طالب التمويل عزمه على الوفاء بالتزاماته عند حلول أجل استحقاقها ومن أهم المؤشرات التي يعتد بها في تقدير سمعة العميل هو حرصه على سداد لالتزاماته بصورة منتظمة ويمكن للبنك الحصول على بيان انتظام العميل في سداد هذه الالتزامات من عدة مظاهر[2]:

- معاملاته السابقة مع البنك والبنوك الأخرى التي يتعامل معها.
- الموردين الذين تتعامل معهم العميل.
- نشرة الغرفة التجارة الشهرية.

2- قدرة العميل على الدفع:[3]

يقصد بقدرة العميل مدى إمكانية سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة ويجب تحليل العوامل التالية للتعرف على قدرة العميل على الدفع من خلال:

- أهلية العميل على الاقتراض.
- القدرة على السداد.
- المقدرة على توليد الدخل.

[1] – (5C): يعتبر نموذج المعايير الإئتمانية المعروفة بـ5c المعمول بها في البنوك في عمليات منح الإئتمان.

[2] – رحيم حسين، سليم حمود،**استخدام الاساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الاول، جامعة سطيف، يومي 23 –24 نوفمبر 2015، ص 05.

[3] – عبد الغفار حنفي، ادارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 248.

3- رأسمال: يقصد برأسمال جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المقترض ومنها المطويات التي بذمته، وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه إلى قيمته رأسمال الذي يملكه.[1]

4- الظروف المحيطة بالعميل: يقصد بهذه الظروف تلك المؤشرات الخارجية عن إدارة طالب التمويل تتعلق بالاتجاهات الاقتصادية والسياسة العامة والتي يمكن لها أن تؤثر على سير المشرع ودرجة الإقبال على منتجاته، ومدى استقرار أسعاره.[2]

يجب أن يدرس البنك وبدقة العوامل الخارجية عن إدارة العميل والتي تتمثل غالبا فيما يلي:

- السوق الذي تعمل فيه المنشأة.
- مشاكل التسويق والتصريف.

5- **الضمانات:**[3] تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من المخاطر التوقف عن السداد فهي تعتبر ضمانات تكميلية، استعمالا لعنصر الثقة المتوفرة أصلا، لذلك يولي البنك أهمية كبيرة لاختيار نوع الضمانات وقيمتها ومستواها بما يناسب نوع القرض الممنوح وعموما نجد نوعين من الضمانات: ضمانات شخصية وضمانات حقيقية.

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض وتحصيلها

يمر منح القروض بعدة مراحل يمكن انجازها في الخطوات التالية:

1- **الفحص الأولي لطلب القرض:** يقوم بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحياته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك وخاصة من حيث غرض القرض أجل الاستحقاق وأسلوب السداد،ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسخر عنها زيادة المؤسسة وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها.

2- **التحليل الائتماني للقرض:** ويتضمن تجمع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية،من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المؤسسة.

3- التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية، المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها، والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي يستخدم من أجله، وطريقة سدادة وسعر الفائدة.

4- اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التقاعد أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التقاعد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المؤسسة

[1] – محمد خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشاة المعارف، الاسكندرية، سنة 1997، ص 159.

[2] عبد الغفار حنفي، عبدالسلام ابوقحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 165.

[3] – منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، ط3، الاسكندرية، 1997، ص 222.

طالبة الإقراض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي، وصف القرض، القرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقة وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخير والتعليق عليها.

5- صرف القرض: لبدء استخدام القرض يشترط توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة وتطبيقه للتعهدات والالتزامات التي ينص عليها الاتفاق.

6- **متابعة القرض والمقترض:** إن الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال متابعة أيضا لبعض التصرفات عن المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها، والحفاظ على حقوق البنك.

7- **تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك لم يتغير تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تأجيل القرض مرة أخرى بالإضافة إلى الحصول على معلومات عن طالب القرض، وهذا كله سنوضحه في الشكلين التالي:

الشكل رقم (2-3): إجراءات منح القرض وتحصيله من طرف الوكالة

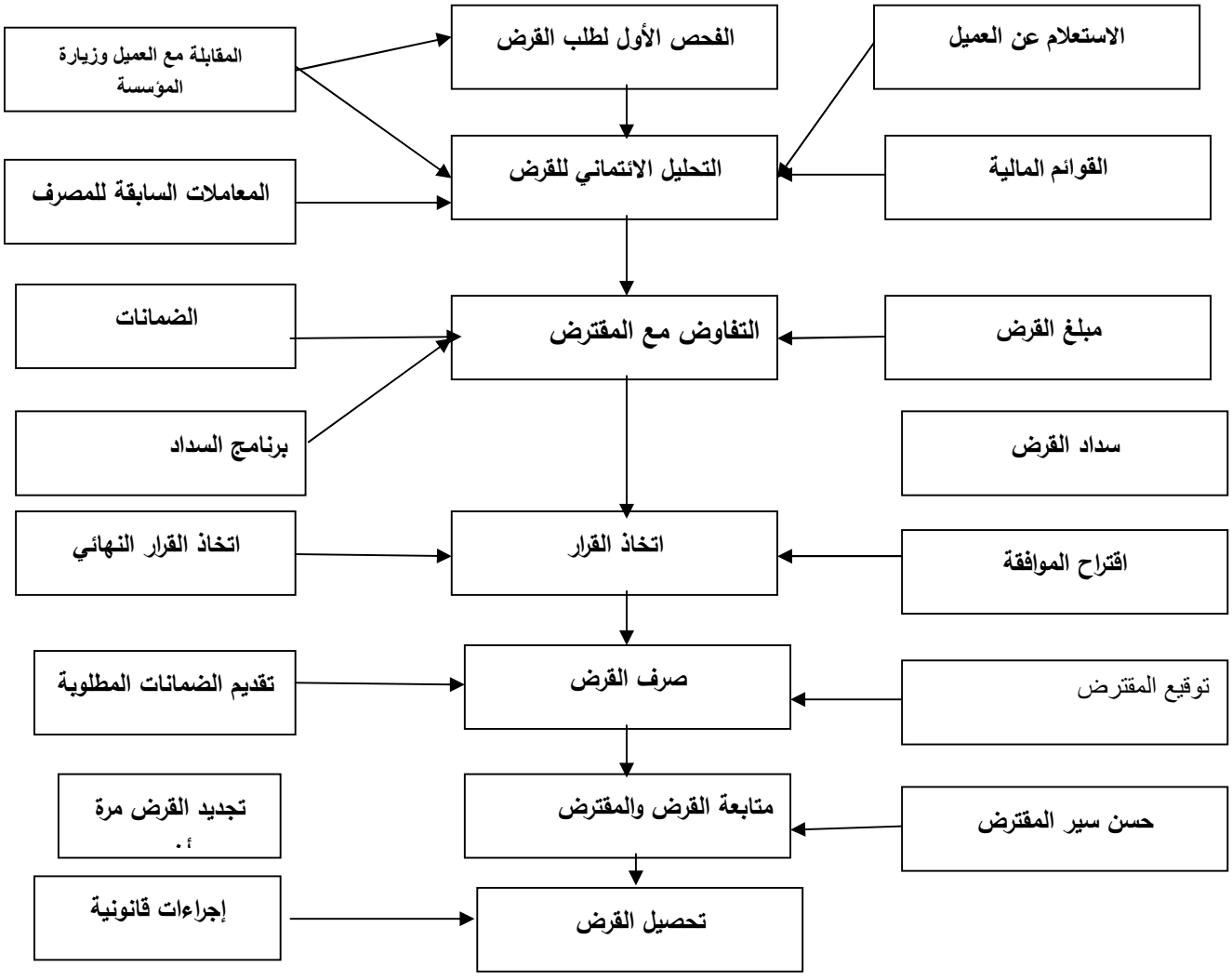

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض.

الشكل رقم (2-4) عملية منح الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة.

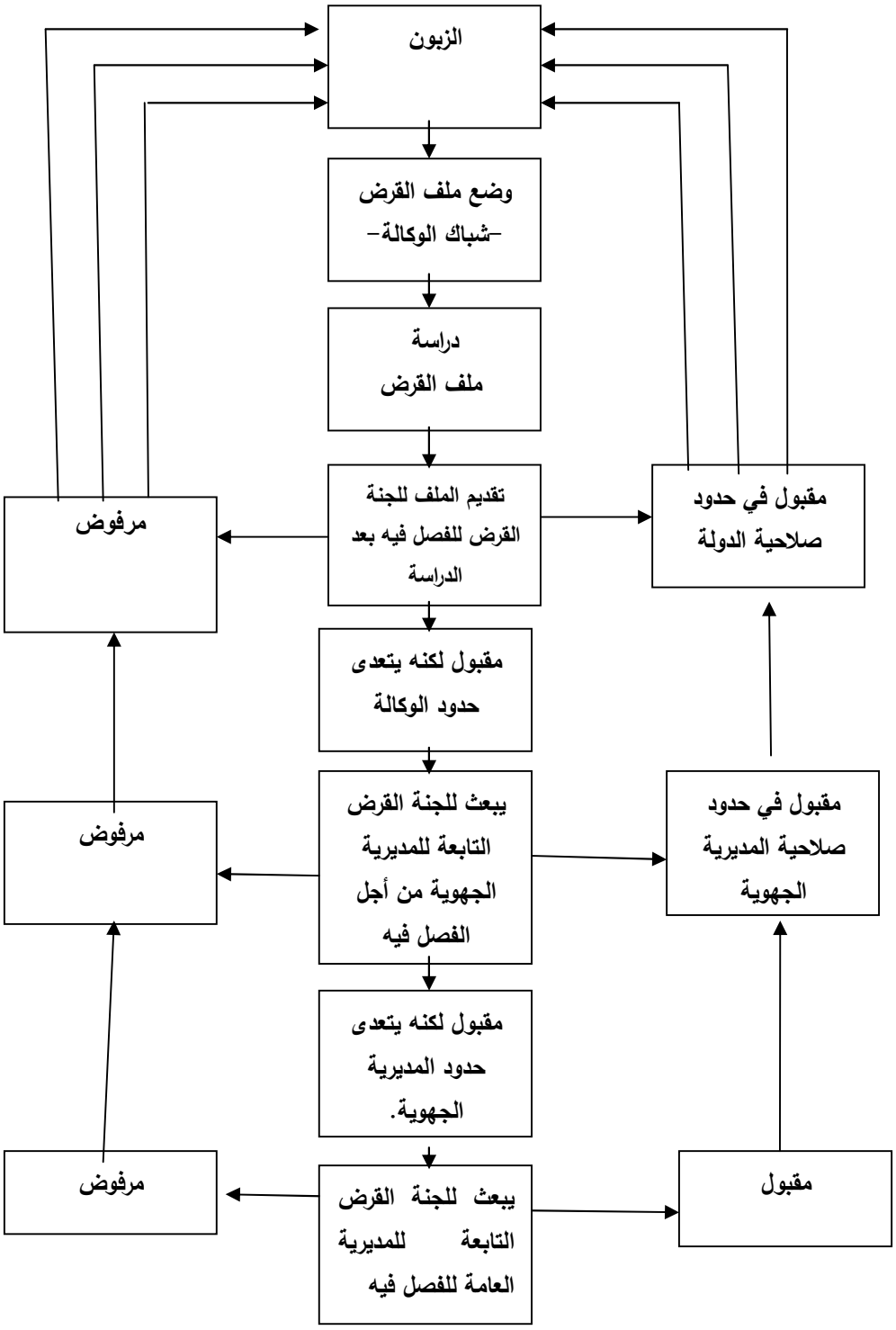

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مصلحة متابعة القروض.

الفرع الثالث: مكونات ملف القرض وأهم الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إن البنك يشترط على طالب القرض تكوين ملف حسب نوعية القرض، غن كان قرض استغلال أو استثمار فلكل منها وثائق خاصة به والتي سنجيزها فيما يلي:

أولا: الوثائق المطلوبة لملف القرض:

- طلب خطي من طرف الزبون.
- أن يكون لديه حساب لدى البنك.
- نسخة من السجل التجاري.
- بطاقة فلاح أو مربي مسلمة من الغرفة الفلاحية.
- البطاقة الفنية للمشروع مع مبلغ القرض.
- الدراسة التقنية والإقتصادية للمشروع.
- شهادة جبائية وشبه جبائية وكشف مصفى من سجل الضرائب.
- الضمانات المقترحة.
- عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للمحلات المهنية.
- الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة، أما بالنسبة للمؤسسات الجديدة تقدم ميزانية تقديرية.
- الفاتورة الشكلية.

ثانيا: أنواع الضمانات التي يشترطها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR رقم 281 خميس مليانة:

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أجل الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم، وتختلف هذه الضمانات بإختلاف المشروع وذلك حسب مجاله سواء كان زراعي، أو صناعي، أو الصيد البحري. وبصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي:

– إمضاء السند لأمر (أنظر الملحق رقم 09) والذي من خلاله يضمن البنك عملية تسديد القرض وفي حالة عدم تسديد الزبون يمكنه إجراء عملية الحجز على الرهن المقدم. (أنظر الملحق رقم8).[1]

– التأمين الشامل للمشروع (مثل تأمين العتاد).

وعموما تنقسم الضمانات التي يشترطها البنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة خميس– إلى:

1– الضمانات الشخصية:

في هذه الصيغة يتدخل طرف ثالث في العلاقة التي تجمع بين البنك والمؤسسة، وهذا الشخص هو الكافل أو الضامن حيث يتعهد هذا الأخير بتسديد قيمة القرض في حالة عدم قدرة العميل على السداد في تاريخ الإستحقاق،

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم281 للملحق رقم9، ص87–88

ويشترط في هذا الطرف (الطرف الثالث) أن يكون شخصا معروفا ذو سمعة معروفة فيما يتعلق بمركزه المالي وتنقسم الضمانات الشخصية إلى: الكفالة والضمان الإحتياطي

2- الضمانات الحقيقية: وتتمثل في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والأراضي تعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان إسترداد القرض ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء وتنقسم :

الرهن الحيازي للعتاد[1]، الرهن الحيازي للمحل التجاري، الرهن العقاري.

المطلب الثاني: تقييم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة خميس مليانة في تمويل القطاع الخاص للفترة 2013-2017.

يعتمد البنك على سياسة اقتراضية تضمن قيامه بالدور الفعال منع ضمان تقدمه ونموه، ومع تحقيق الأرباح باعتباره بنكا تجاريا، ويمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة، وعليه يمكن تصنيف القروض إلى نوعين قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال، قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار.

الفرع الاول: أنواع القروض الممولة من طرف الوكالة رقم 281 خميس مليانة.

أولا: قروض الاستغلال: وهي قروض قصيرة الأجل تلجأ المؤسسات إلى طلبها غالب من أجل تمويل العمليات الجارية خلالها نشاطاها ونذكر على سبيل المثال:

قرض الرفيق: من اجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي قررت الحكومة بعث منتوج جديد تحت اسم القرض الرفيق.

1- هو من افضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي وقد جاء تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر في 02 اوت 2008 وذلك بعد ابرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة من جهة اخرى، ويعتبر قرض الرفيق موسمي من خلال السنة الواحدة[2].

2- القرض الرفيق هو احد القروض المهمة للفلاحة وكذا لتطوير الفلاحة وهو احد القروض الموسمية خصص لفائدة الفلاحين والمربين على ان تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض[3].

مميزاته

- الفوائد0% تتحملها كليا وزارة الفلاحة
- مدة القرض سنة واحدة.

[1]- أنظر الملحق رقم 8، ص87-88.

[2]-عبدو فاطمة، كروبي ام الخير، **اليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة، سنة 2017، ص49.

[3]-بن حركات عائشة، **القرض الرفيق وافاق تطويره في الجزائر**، مذكرة تخرج ماستر تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2005، ص 06.

- كل مستفيد من القرض الرفيق لايسدد مستحقاته في اجل سنة واحدة وممتدة بستة أشهر في حالة القوة القاهرة يفقد الحق في ان تدفع له وزارة الفلاحة الفوائد المترتبة عن هذا القرض وإمكانية الاستفادة من القروض الجديدة، علما أن الوزارة الوصية قد اخذت على عاتقها مهمة الفوائد المترتبة عن هذا القرض وكذا الحصول على قرض أخر بنفس الصبغة للسنة الموالية، في حالة تسديد كل مستفيد مستحقاته في اجل قدره سنة كاملة.

استعمالات قرض الرفيق:

1-وفقا للمرسوم رقم 02/08 المؤرخ بتاريخ 07/24 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008 فان المجالات التي يمكن استخدام قرض الرفيق هي كالتالي:

-اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، اسمدة، شتائل، مواد الصحة النباتية).

-عوامل وسائل الانتاج.

-تحسين نظام السقي(التجمع والاستعمال المقتصر للمياه).

-اقتناء اغذية الحيوانات (كل الاصناف) والادوية البيطرية.

-بناء وتجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء واقامة البيوت البلاستيكية المتعددة القبب[1].

ثانيا: قروض الاستثمار:

هي كل القروض التي تمنح من اجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة ما تكون ذات أجل قصير ومتوسط أو طويل الأجل وتهدف للحصول على وسائل الإنتاج ومعداتها وإما على عقارات أو مباني صناعية والتجارية ومن اهمها:

ا-قرص التحدي: ان قرض التحدي هو قرض استثماري مدعم يمنح لانشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة، تربية المواشي، سواء تلك المستثمرات الفلاحية المملوكة للخواص أو تلك التابعة لاملاك الدولة يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في اطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة، لاسيما الديوان الوطني للاراضي الفلاحية وهو قرض مدعم مدته سبع سنوات لاتتجاوز قيمته مليون دينار جزائري.

ب- قروض الخاصة بمؤسسات دعم وتشغيل الشباب (انساج، كناك، انجام)، قد يحتاج المقترض إلى شراء معدات ضخمة يتطلب الحصول عليها أموال طائلة تفوق طاقتها، كما أن استرجاع إيراداتها قد يتطلب وقتا طويلا، ونظرا لخطورة هذا النوع من القروض قد يلجأ البنك إلى طلب ضمانات حقيقية ذات قيم مالية، ومن أمثلة هذه القروض هي القروض الموجهة للشباب المنخرط في مؤسسات تشغيل الشباب حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع، أما الباقي في حالة خمسة مليون دينار يقوم الزبون بمساهمة بـ 1% و29% خاصة بمؤسسات تشغيل الشباب، أما في حال يكون المبلغ أكبر من خمسة مليون دينار فنسبة الزبون 2% ومؤسسات الشباب 28% والبنك 70%.

[1] - www.badr-bank.dz تاريخ الدخول: 2018/04/05 على الساعة 10:00.

ج-قروض متعلقة بوكالة بدر:

CMT equip: هي قروض متوسطة الأجل تعتمد على ضمانات عينية متمثلة في العقار والعتاد وضمانات شخصية متمثلة في الكفالة والضمان الاحتياطي من قبل البنك.

Invest-van: هي قروض متوسطة الأجل تمنح للحصول على شاحنات وسيارات يقوم البنك بشرائها للزبون بكافة المميزات المطلوبة من قبل العميل.

FNDIA: هي قروض متوسطة الأجل تمنح من اجل الحصول على جرارات (آلات الحصاد) حيث يساهم البنك فيها بنسبة 40% من قيمة المشروع و30%من العميل اما الباقي المتمثل في 30%من الصندوق.

Leasing: قروض متوسطة الراجل تمنح من اجل كراء آلة للزبون يقوم البنك بشرائها فعند انتهاء عقد الكراء اما تحديد عقد الكراء أو يتم شرائها من قبل الزبون بسعر منخفض باحتساب كافة مبالغ الكراء أو التخلي عنها أو الانسحاب.

الفرع الثاني:تطور حصيلة تمويل وكالة بدر للقطاع الخاص بين الفترة 2013-2017.

الجدول رقم (2-1)، توزيع القروض المصرفية الممنوحة من طرف البنك الفلاحة والتمية الريفية إلى مؤسسات القطاع الخاص خلال الفترة(2013-2017).

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الملفات الممنوحة لتمويل دورة الاستغلال	37	39	43	42	45
عدد الملفات الممنوحة لتمويل دورة الإستثمار	123	130	90	88	92

المصدر: من إعداد لطالبين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف إطار مكلف بالدراسات بالبنك.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة قد قدم قروض كبيرة على شكل قروض لتمويل دورة الاستثمار وبما فيها القروض الخاصة لمؤسسات دعم وتشغيل الشباب، في حين نلاحظ ان حجم القروض الموجهة لتمويل دورة الاستغلال قليلة بالمقارنة مع القروض الموجهة لتمويل دورة الاستثمار ذلك خلال الفترة(2013-2017)، وهذا ما يعني ان البنك خلال هذه الفترة قد مول المؤسسات الناشئة خصوصا تلك المدعمة من طرف الدولة التي تطلب قروض لتمويل دورة الاستثمار لتكوين رأسمال ثابت اكثر من تمويله للمؤسسات القائمة التي تطلب قروض التمويل دورة الاستغلال لمواصلة نشاطها.[1]

[1] – إحصائيات مقدمة من المفتشية الجهوية للإستغلال بعين الدفلى.

الشكل رقم (2-5): يمثل التمثيل البياني توزيع نسب القروض الممنوحة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية لمؤسسات القطاع الخاص خلال الفترة (2013-2017).

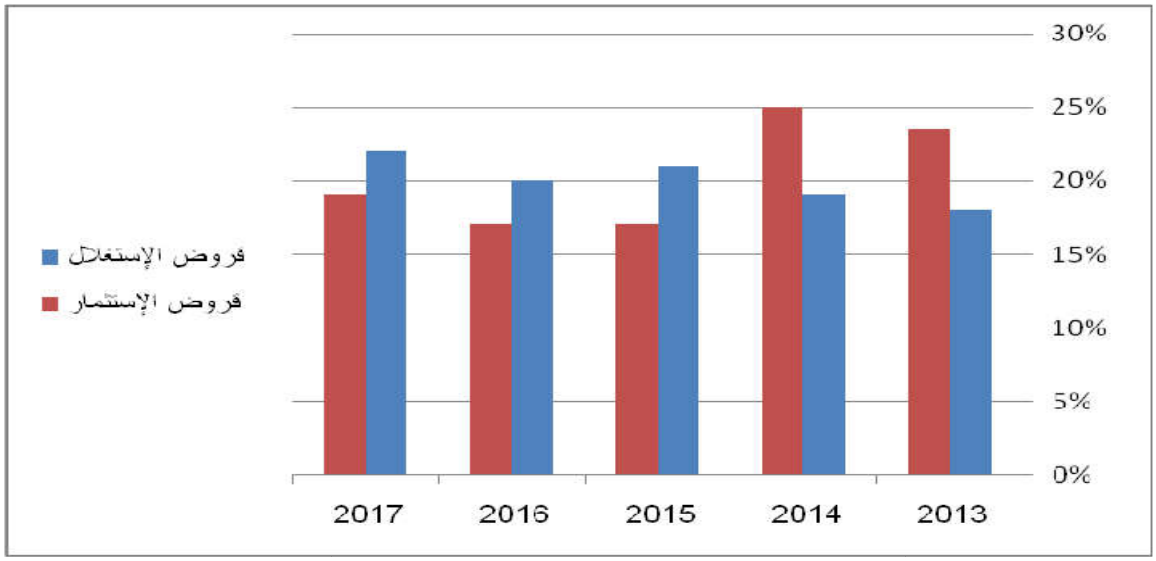

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف إطار مكلف بالدراسات بالبنك.

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان عدد القروض الممنوحة لتمويل دورة الاستثمار شهدت عدم الاستقرار حيث بلغت النسبة 24% سنة 2013، اما سنة 2014 قدرت بنسبة 25%، اما في السنوات 2015، 2016، 2017 نلاحظ انها شهدت انخفاضا مستمرا بنسبة 17% و18% على التوالي، وهذا راجع إلى الشروط المعقدة التي يطلبها البنك من من طالبي القرض للحصول على هذه القروض، بالإضافة إلى عدم توفر الضمانات الكافية لتغطية قيمة القرض.

في حين ان القروض الموجهة لتمويل دورة الاستغلال شهدت ارتفاعا تدريجيا، حيث بلغت سنة 2013 نسبة 18%، اما في سنة 2014 بلغت النسبة 19%، اما في سنة 2017 بلغت 22%، والسبب في ذلك يرجع إلى أن البنك تعامل بكثرة مع المؤسسات القائمة التي هي في طور النمو والتطور لأنها تتوفر على عناصر الثقة أكثر من المؤسسات الجديدة.

الجدول رقم (2-2) يمثل، توزيع المؤسسات الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط للفترة 2013-2017

القطاع	المؤسسات الممولة	مبلغ التمويل
الفلاحة	352	285322953.17
الخدمات	207	196008001.86
الصناعة	140	4645320.00
مجالات أخرى	30	195000.00.00

المصدر من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة.

من خلال الجدول رقم (2-2): نلاحظ أن عدد مؤسسات القطاع الخاص الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع النشاط الفلاحي تحتل صدارة الترتيب بما يعادل 352 مؤسسة خاصة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك بحكم أن الولاية تتسم بالطابع الفلاحي لذلك نجد أن المستثمرين يفضلون القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى، ثم يأتي بعد ذلك قطاع الخدمات بتعداد 207 مؤسسة خاصة، يليه قطاع الصناعة بتعداد 140 مؤسسة خاصة، بالإضافة إلى نشاطات أخرى كقطاع التجارة الخارجية والصيد البحري التي يقل فيها عدد المؤسسات الممولة نظرا لإنعدام ظروف تطويرها.

الشكل رقم (2-6):يمثل، توزيع نسب المؤسسات الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط للفترة 2013-2017

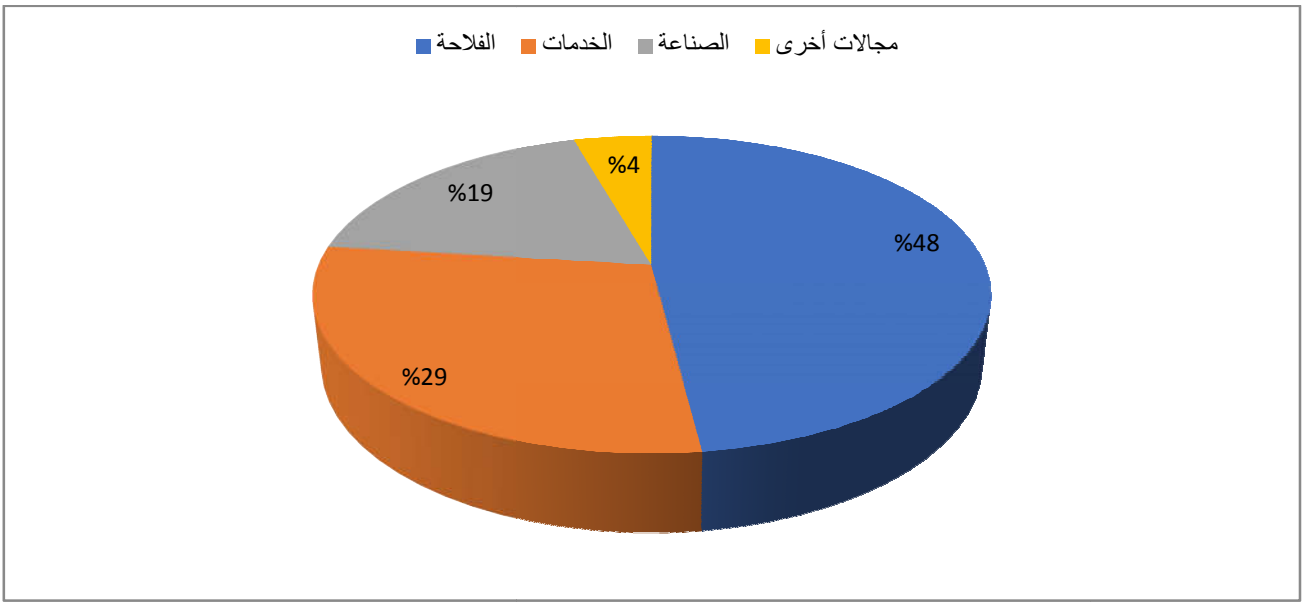

المصدر من إعداد الطالبين إستنادا على المعلومات المقدمة من طرف وكالة بدر رقم 281 خ م.

نلاحظ من خلال الشكل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة يتميز بتعدد الأنشطة الاقتصادية الممارسة مع عدم تكافئها من حيث النسب، حيث نلاحظ أن نشاط قطاع الفلاحة هو القطاع الرائد من حيث نسب المؤسسات المنخرطة فيه، حيث بلغت النسبة خلال الفترة من 2013 إلى 2017 نسبة 48%، وهذا يعني أن بنك البدر مول عدد معتبر من القطاعات الخاصة خاصة قطاع الفلاحة، كما بلغ قطاع الخدمات نسبة 29%، أما قطاع الصناعة فبلغت نسبته 19%، وبالنسبة لقطاع النشاطات الأخرى عرف نسبة ضئيلة قدرت نسبتها 04%.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل ملف قرض استثماري:

من خلال دراستنا وتعليلنا للوثائق التي تضمنها ملف القرض البنكي تمكنا من الحصول على معلومات وافية عن المؤسسة طالبة القرض للمشروع الإستثماري المراد تمويله، ويحدد فيما يلي:

الفرع الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة.

هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة وذات الشخص الوحيد أي يديرها شخص واحد مع ثلاثة شركاء، وهو السيد يونس تسمى هذه المؤسسة (مؤسسة لتخزين وتبريد المواد الإستهلاكية)، موضوعها هو مستودع للتبريد مقرها الرئيسي ببلدية سيدي لخضر ولاية عين الدفلى، وبما أن الحي الذي يقطن فيه المستفيد لا توجد فيه مخزن للتبريد مما يضطر سكانه للانتقال إلى الأحياء المجاورة من أجل موادهم المستهلكة، مما يضمن تحقيق الإيرادات المالية للمشروع، وعليه قرر البنك قبول طلب المستفيد بمنح قرض بنكي طويل الأجل المقدر بـ 602359272 دج بنسبة 70% لمدة 8 سنوات، أين شرع الإطار المكلف بالدراسات في دراسة الوضعية المالية للمشروع.

الجدول رقم(2-3): خطة عمل المشروع.

تاريخ تأسيس المشروع	**10/04/2017**	**تاريخ إيداع الملف**		**03/04/2017**	
المكان	عين الدفلى	الملحق		خميس مليانة	
رقم الملف	44020031532	التسمية	CNRC	الموقع	بلدية سيدي لخضر ولاية عين الدفلى
عنوان المشروع	تخزين وتبريد المواد الاستهلاكية				
الشكل القانوني	شخص طبيعي	اسم المؤسسة		x	
قطاع النشاط	الخدمات غير السوقية المقدمة للمجتمع				
قطاع الأولوية	لا	نوع التمويل		تمويل ثلاثي	

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الجدول رقم (2-3) يوضح أهم المعلومات المتعلقة بالمؤسسة من تاريخ تأسيس المشروع إلى تاريخ إيداع الملف ورقم السجل التجاري الخاص بالمؤسسة والمكان الذي تم فيه إجراء خطة العمل ودراسة المشروع ونوع التمويل المقدم من طرف وكالة لونساج وهو تمويل ثلاثي[1].

الفرع الثاني: دراسة المشروع التمويلي

من خلال دراستنا للمشروع لاحظنا أن المشروع يحتوي على على قوائم مالية تقديرية لدراسة الجدوى الاقتصادية، فهي تمثل نقطة البداية في عملية تقدير التكاليف الاستثمارية والتشغيلية، ولهذا سنوضح العمليات

[1] – أنظر الملحق رقم 02 ص80

التقنية التي يمر بها هذا الأخير استنادا من الوثائق المتمثلة في ميزانية الأصول والميزانية المالية للخصوم وجدول حساب النتائج وذلك إعتمادا على القوائم المالية التالية:

1-1هيكل الاستثمار: وهو الجدول الذي تنحصر فيه كل التكاليف اللازمة لإنشاء المشروع كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-4) : الهيكل الاستثماري للمشروع.

الوحدة : دينار جزائري.

البيان	المبالغ
نفقات أولية	50.000,00
معدات محلية	8283709,00
صندوق ضمان المساهمة	126495,45
عقد التأمين	94928.01
رأس مال العامل	50.000,00
مجموع الهيكل الإستثماري	**8605132.46**

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى الملحق رقم 3 ص81).

نلاحظ من الجدول رقم (2-4) أن القيمة الإجمالية للاستثمار تتجاوز 5000000 دج وهي في حدود 8605132.46 دج، وعليه فإن المساهمة الذاتية للمستفيد تقدر في حدود نسبة 2 % من القيمة الإجمالية للتمويل.

1-2- الهيكل المالي: هو الجدول الذي يبين فيها تمويل المشروع ومقدار كل منها، وقد تم تمويل إجمالي التكاليف الاستثمارية من خلال مصادر مختلفة تتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): الهيكل المالي للمشروع

البيان	النسبة %	المبلغ
المساهمة الذاتية	2	172102.65
ANSEJمساهمة	28	2409437.09
القرض البنكي	70	6023592.72
مجموع الهيكل المالي	100	8605132.46

المصدر من إعداد الطلبة إستنادا إلى الملحق رقم (03)

من خلال الجدول رقم (2-5) يتضح أنه يتم تمويل المشروع بقرض بنكي طويل الأجل بنسبة 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، يتم تسديده على مدة قدرها 8 سنوات بواسطة دفعات سداسية مع منح فترة 3 سنوات مؤجلة الدفع، أما مساهمة ANSEJ فتتمثل هي الأخرى في قرض بدون فائدة تقدر بنسبة 28 % من المبلغ الإجمالي يتم تسديدها بعد تسديد القرض البنكي، أما مساهمة المستفيد فتقدر بنسبة 2 %.

1-3- الضمانات المقدمة:

- سند لأمر (أنظر الملحق رقم 09).
- رهن حيازي عن المعدات والآلات.
- التأمين الشامل للعتاد

1-4- إهتلاك القرض البنكي: حيث يتم تحديد القسط الواجب تسديده من طرف المستفيد وفي تاريخ معين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): جدول إهتلاك القرض البنكي.

مبلغ القرض	4399038
مدة القرض	8
معدل الفائدة البنكية	%5.5
معدل الفائدة المنخفضة	**%100**
فترة تأجيل السداد (سنوات)	3

البيان السنوات	القسط	باقي القرض	الفائدة البنكية	الفائدة المنخفضة	الفائدة المسددة	الإشتراك في FG	الإشتراك المسدد
السنة1	0.00	6023592.72	0.00	0.00	0.00	**21087.57**	**126495.45**
السنة2	0.00	6023592.72	331297.60	331297.60	0.00	**21082.57**	-
السنة3	0.00	6023592.72	331297.60	331297.60	0.00	**21082.57**	-
السنة4	1204718.54	6023592.72	331297.60	331297.60	0.00	**21082.57**	-
السنة5	1204718.54	4818874.18	265038.08	265038.08	0.00	**16866.06**	-
السنة6	1204718.54	3614155.63	198778.56	198778.56	0.00	**12649.54**	-
السنة7	1204218.54	2409437.09	132519.04	132519.04	0.00	**8433.03**	-
السنة8	1204178.54	1204718.54	662259.52	662259.52	0.00	**4216.51**	-

المصدر: من إعداد الطلبة إستنادا إلى الملحق رقم 3.

نلاحظ من الجدول رقم (2-6) نلاحظ أن صاحب المشروع إستفاد من تخفيض في فائدة القروض البنكية بنسبة وقد تم التسديد خلال ثمانية سنوات ابتداء من السنة الرابعة بأقساط متساوية وبمعدل قائدة قدر5.5%.

1-5-الموازنة الافتتاحية: وتظهر الوضع المالي للمشروع عند انطلاقه، وكذلك بيان مصادر الأموال المتاحة (الخصوم) وإستخدمات هذه الأموال (الأصول) وتتلخص فيما يلي:

الجدول رقم(2-7): موازنة تقديرية الافتتاحية للمشروع.

العملة: دينار جزائري

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
2-الإستثمارات		**1-أموال خاصة**	
معدات الإنتاج	8283709.00	الأموال الشخصية	172102.65
مصاريف إعدادية	176495.45	**5-الديون**	
4-الحقوق		قروض بنكية	6023592.72
تأمينات	94928.01	قروض أخرى (ANSEJ)	2409437.09
الصندوق	50000	ديون قصيرة الأجل	00
المجموع	**8605132.46**	**المجموع**	**8605132.46**

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى الملحق رقم 06.

من خلال الجدول رقم(2-7) يتضح لنا أن المستفيد قد اعتمد في نشاطه على التمويل البنكي بشكل كبير حيث بلغت قيمته 8433029.81 دج، إضافة إلى الاستثمارات التي تم اقتناءها المقدرة بقيمة 8460204.45 دج.

1-6-الموازنة المالية التقديرية: بعد إعداد الموازنة التقديرية الإفتتاحية، يتم إعداد الموازنة المالية التقديرية بغرض التعرف على الوضع المالي للمشروع في نهاية كل سنة من السنوات المشروع، وذلك بإظهار إستخدمات المشروع (الأصول) ومقارنتها مع موارده(الخصوم)، وإستخلاص النتائج المتوقع الحصول عليها خلال فترة المشروع، وذلك بالإعتماد على إفتراض أن كل الإيرادات ستكون نقدا أو بشيك، ويمكن تقديم هذه الموازنة للسنوات الخمسة الأولى كما يلي:

أولا: عرض تطور الموازنة المالية التقديرية المفصلة والمختصرة جانب الأصول للسنوات الخمسة الأولى:

تظهر الأصول في الجانب الأيمن من الموازنة، حيث تتكون أصول الميزانية من قسمين هما: الأصول غير الجارية والأصول الجارية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-8): الموازنة المالية التقديرية المفصلة جانب الأصول للسنوات الخمسة.

الأصول	السنة1	السنة2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الأصول غير الجارية	-	-	-		-
التثبيتات المعنوية	-	-	-		-
نفقات أولية	217138.77	162854.07	108569.38	54284.69	0.00
التثبيات المادية	-	-	-	-	-
معدات إنتاج	7455338.10	6626967.20	5798596.30	4970225.40	4141854.50
مجموع الأصول غير الجارية	**7672476.87**	**6789821.27**	**5907165.68**	**5024510.09**	**4141854.50**
الأصول الجارية	-	-	-	-	-
المخزونات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
القيم القابلة للتحقيق	0.00.	0.00	0.00	0.00	0.00
خزينة الأصول	**1079989.41**	**2354577.81**	**3616395.72**	**4852540.23**	**4977306.97**
الصندوق	323996.82	706373.34	1084918.72	1455762.07	1493192.09
البنك	755992.59	1648204.47	2531477.00	3396778.16	3484114.88
مجموع الأصول الجارية	**1079989.41**	**2354577.81**	**3616395.72**	**4852540.23**	**4977306.97**
مجموع الأصول	**8752466.28**	**9144399.08**	**9523561.41**	**9877050.33**	**9119161.47**

المصدر من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق الميزانية التقديرية (أنظر الملحق رقم 05).

ثانيا: عرض الموازنة المالية التقديرية المختصرة جانب الأصول للسنوات الخمسة الأولى:

تنقسم الموازنة المالية المختصرة إلى قسمين وهما: الأصول الثابتة والأصول المتداولة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-9):موازنة الأصول المختصرة للسنوات الخمسة:

الأصول	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
الأصول الثابتة	**7672476.87**	**6789821.27**	**5907165.68**	**5024510.09**	**4141854.50**
الأصول المتداولة	**1079989.41**	**2354577.81**	**3616395.72**	**5024510.09**	**4141854.50**
قيم الإستغلال	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الحقوق	1079989.41	2354577.81	3616395.72	4852540.23	4977306.97
قيم جاهزة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
مجموع الأصول	**8752466.28**	**9144399.08**	**9523561.41**	**9877050.33**	**9119161.47**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق الموازنة التقديرية (أنظر الملحق رقم 05)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذب وإنخفاظ في مجموع الأصول حيث بلغت نسبة التغير لمجموع الأصول 4.48 % في السنة2، أما في السنة3 فبلغت نسبة التغير4.15%، أما السنة4 فبلغت نسبة التغير 3.71 %، وفي السنة5 بلغت نسبة التغير 7.67 %. وهذا ما يدل على فقدان المؤسسة لقدراتها المالية نتيجة إهتلاك معدات الإنتاج، مما يؤثر على مردوديتها وإستثماراتها.

ثالثا: عرض تطور الموازنة المالية التقديرية المفصلة جانب الخصوم للسنوات الخمسة الأولى:

تضم الموازنة المالية التقديرية لجانب الخصوم ثلاثة أصناف وهي: الصف الأول حسابات رووس الأموال، والثاني الخصوم غير الجارية، والثالث الخصوم الجارية حيث سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): تطور الموازنة المالية التقديرية المفصلة جانب الخصوم للسنوات الخمسة الأولى.

الخصوم	–	–	–	–	–
الخصوم غير الجارية	–	–	–	–	–
الأموال الدائمة	–	–	–	–	–
الأموال الخاصة	–	–	–	–	–
رأس المال	172102.65	172102.65	172102.65	172102.65	172102.65
النتيجة الصافية	147333.82	539266.63	918428.95	1271917.87	1718747.55
مجموع رؤوس الأموال	**319436.47**	**711369.28**	**1090531.60**	**1444020.52**	**1890850.20**
الديون طويلة الأجل	8433029.81	8433029.81	8433029.81	8433029.81	7228311.27
مجموع الأموال الدائمة	**8752466.28**	**9144399.08**	**9523561.40**	**9877050.33**	**9119161.47**
مجموع الخصوم غير الجارية	**8752466.28**	**9144399.08**	**9523561.40**	**9877050.33**	**9119161.47**
الخصوم الجارية	–	–	–	–	–
الديون قصيرة الأجل	0.00	0.00	0.00	0.00	**0.00**
خزينة الخصوم	0.00	0.00	0.00	0.00	**0.00**
مجموع الخصوم الجارية	**0.00**	**0.00**	**0.00**	0.00	**0.00**
مجموع الخصوم	**8752466.28**	**9144399.08**	**952356.40**	**9877050.33**	**9119161.47**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق الموازنة التقديرية (أنظر الملحق 05).

رابعا: عرض موازنة الخصوم المختصرة للسنوات الخمسة الأولى:

الجدول رقم(2-11): موازنة الخصوم المختصرة للسنوات الخمسة الأولى.

الخصوم	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
الأموال	**319436.47**	**711369.28**	**1090531.60**	**1444020.52**	**1890850.20**
الديون طويلة	8433029.81	8433029.81	8433029.81	8433029.81	7228311.27
الأموال الدائمة	**8752466.28**	**9144399.08**	**9523561.40**	**9877050.33**	**9119161.47**
الديون قصيرة الأجل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
مجموع الخصوم	**8752466.28**	**9144399.08**	**952356.40**	**9877050.33**	**9119161.47**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق الموازنة التقديرية (أنظر الملحق رقم 05).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي الخصوم في تدهور مستمر حيث بلغت نسبة التغير 4.48 % في السنة الثانية، أما في السنة الثالثة فبلغت نسبة التغير 4.15% ، أما في السنة 4 فبلغت نسبة التغير 3.71 %، وفي السنة 5 بلغت نسبة التغير بينهما إلى 7.67 %، وهذا راجع لكثرة الديون الطويلة الأجل، وهذا يبين بأن المؤسسة محل الدراسة غير مستقلة ماليا ولديها إلتزامات طويلة الأجل لم تسددها بعد.

1-6- حسابات النتائج التقديرية للسنوات الخمسة الأولى:

بعد إعداد الموازنة التقديرية يتم إعداد جدول حسابات النتائج بغرض التعرف على الأعباء والمنتوجات (الإيرادات) المنجزة وتقيم الحجم الإقتصادي وقياس النمو أو التراجع الذي سجلته المؤسسة خلال السنوات الخمسة ويمكن تقديم هذه النتائج كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-12):يمثل حسابات النتائج التقديرية للسنوات الخمسة الأولى.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	السنة1	السنة2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
هامش الربح	-	-	-	-	-
إنتاج مباع	-	-	-	-	-
خدمات مقدمة	4004000	4404400	4844840	5379324	5862256.40
مواد ولوازم مستهلكة	100000	105000	110250	115762.50	1211550.63
خدمات	440000	457600	47590400	494940.16	514737.77
نقل	100000	104000	108160	112486.40	116985.86
الإيجار	240000	249600	259584	269967.36	280766.05
صيانة وإصلاح	500000	52000	54080	56243.20	58492.93
خدمات أخرى	500000	52000	54080	56243.20	58492.93
القيمة المضافة	**3464000**	**3841800**	**4258686**	**4718621.34**	**5225968.01**
مصاريف شخصية	2268000	2313360	2359627.20	2406819.74	2454956.14
مصاريف متنوعة	166010.58	106517.78	97974.26	90285.09	79148.33
تأمينات	94928.01	85435.21	76891.69	69202.52	62282.27
تكاليف أخرى	71082.57	21082.57	21082.57	21082.57	16866.06
الإهتلاكات	882655.59	882655.59	882655.59	882655.59	882655.59
تكاليف الإستغلال	**331666.18**	**3302533.37**	**3340257.05**	**337960.43**	**3416760.06**
نتيجة السنة للإستغلال الإجمالية	**147333.82**	**539266.63**	**918428.95**	**1338680.91**	**1809207.95**
ضرائب على الأرباح	-	-	-	-	-
نتيجة السنة المالية الصافية	**147333.82**	**539266.63**	**918428.95**	**1338680.91**	**1809207.95**

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا إلى الملحق رقم 4.

من خلال الجدول رقم(2-12) والبيانات المقدمة من طرف المقترض والتي تتمثل في جدول حسابات النتائج لخمس سنوات، تبين أن المقترض يحاول إظهار المركز المالي للمؤسسة، وتبين أنه في طريق النمو نتيجة زيادة القيمة المضافة وبين قدرته على تسديد القرض من خلال الإيرادات التي حققها.

الفرع الثالث: تقييم المشروع المؤسسة بإستخدام مختلف المؤشرات:

ستتطرق في هذا الفرع إلى مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل، وإحتياجات **رأس** المال العامل، الخزينة الصافية

أولا: رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا لتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة وكما سبقت الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال الغامل وهي:

1. رأس المال العامل الدائم: وهو ذلك المقدار الفائض من الموارد الدائمة بعد تمويل الإحتياجات المالية الدائمة؛
2. رأس المال العامل الخاص: يتمثل في ذلك المقدار الإضافي من رأس المال العمل الخاص بعد تمويل الإحتياجات المالية الدائمة؛
3. رأس المال العامل الإجمالي: يقصد بهذا المفهوم مجموع الأصول الأقل من سنة وهي تتمثل في الأصول المتداولة؛
4. رأس المال العامل الأجنبي: وهو ذلك الجزء من الموارد الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون؛

وسوف يتم توضيح مختلف رؤوس الأموال العاملة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-13): حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة للسنوات الخمسة الأولى:

البيان/ السنوات	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
الأموال الدائمة	8752466.28	9144399.08	9523561.40	9877050.33	9119161.47
الأصول الثابتة	7672476.87	6789821.27	5907165.68	5024510.09	4141854.50
رأس المال العامل الدائم	**1079989.41**	**2354577.81**	**3616395.72**	**4852540.24**	**4977306.97**
الأموال الخاصة	319436.47	711369.28	1090531.60	1444020.52	1890850.20
الأصول الثابتة	7672476.87	6789821.27	5907165.68	5024510.09	4141854.50
رأس المال العامل الخاص	**-7353040.4**	**-6078451.99**	**-4816634.08**	**-3580489.57**	**-2251004.3**
الأصول المتداولة	1079989.41	2354577.81	3616395.72	5024510.09	4141854.50
رأس المال العامل الإجمالي	1079989.41	2354577.81	3616395.72	5024510.09	4141854.50

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا إلى الوثائق المقدمة من الميزانية التقديرية للمشروع.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل يظهر موجبا خلال كل السنوات المدروسة، وهذا يعني أن قيمة الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وتحقق فائض يعتبر كهامش آمان والمؤسسة قادرة على سداد إلتزاماتها.

- أما بالنسبة لرأس المال العامل الخاص فنلاحظ أنه سالب خلال كل السنوات المدروسة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة، أي أن جزء كبير ممول بالديون الطويلة الأجل وهذا راجع لعدم إستغلال الأصول بشكل جيد، وهذا يعني أن المؤسسة لا تتمتع بالإستقلالية المالية.
- رأس المال العامل الأجنبي موجب ومرتفع خلال سنوات المشروع، وهذا يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا أي هناك أطراف خارجية تتدخل في سياستها، وهذا يعني أيضا صعوبة حصول المؤسسة على قروض إضافية.

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل:

يجب على المؤسسة خلال دورة الإستغلال أن تغطي مخزوناتها ومدينوها (إحتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجبا بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وهو ما يسمى إحتياجات رأس المال العامل.

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة- القيم الجاهزة)- (دق أ – خزينة الخصوم).

الجدول رقم (2-14): يمثل حساب إحتياجات رأس المال العامل للسنوات الخمسة:

البيان/ السنوات	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
الأصول المتداولة – القيم الجاهزة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
د.ق.أ- خزينة الخصوم	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
إحتياجات رأس المال العامل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا إلى الوثائق المقدمة من الميزانية التقديرية للمشروع.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إحتياجات رأس المال معدوم خلال سنوات المشروع معناه أن إحتياجات التمويل الدورية تساوي موارد التمويل الدورية وهي حالة توازن دورة الإستغلال.

ثالثا: الخزينة الصافية:

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الإستغلال، ويمكن حساب خزينة المؤسسة كما يلي:

الخزينة الصافية= رأس المال العامل- إحتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (2-15): يمثل حساب الخزينة الصافية للسنوات الخمسة:

البيان/ السنوات	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
رأس المال العامل	1079989.41	2354577.81	3616395.72	4852540.24	4977306.97
إحتياجات رأس المال العامل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الخزينة الصافية	**1079989.41**	**2354577.81**	**3616395.72**	**4852540.24**	**4977306.97**

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا إلى الوثائق المقدمة من الميزانية التقديرية للمشروع.

نلاحظ من الجدول أن الخزينة الصافية موجبة خلال فترات المشروع، وهذا يعني وجود فائض وعلى المؤسسة أن تحسن إستغلالها إعتمادا على مشاريعها التمويلية المستقبلية وفترات إستحقاق الديون وتحصيل الحقوق، وهذا يعني أنها تجد جزءا من أموالها مجمدة وهذا يطيح مشكلة إتجاه الأرباح وعليه يجب عليها أن تعالج بعض إلتزاماتها.

الفرع الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال النسب المالية للمؤسسة وإتخاذ القرار:

سنتطرق في هذا الفرع إلى حساب نسب التوازن المالي وهي: نسبة السيولة، نسبة المردودية المالية، نسبة المردودية المالية، نسب التمويل المالي.

أولا: نسبة السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة/ الديون طويلة الأجل.

الجدول رقم (2-16): يمثل حساب نسبة السيولة العامة للسنوات الخمسة:

الوحدة: دينار جزائري

البيان/ السنوات	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
الأصول المتداولة	1079989.41	2354577.81	3616395.72	5024510.09	4141854.50
الديون طويلة الأجل	8433029.81	8433029.81	8433029.81	8433029.81	7228311.27
نسبة السيولة العامة	0.12	0.27	0.42	0.60	0.57

المصدر : من إعداد الطالبين إستنادا إلى الوثائق المقدمة من الميزانية التقديرية للمشروع.

الشكل رقم (2-7): يمثل نسب السيولة العامة

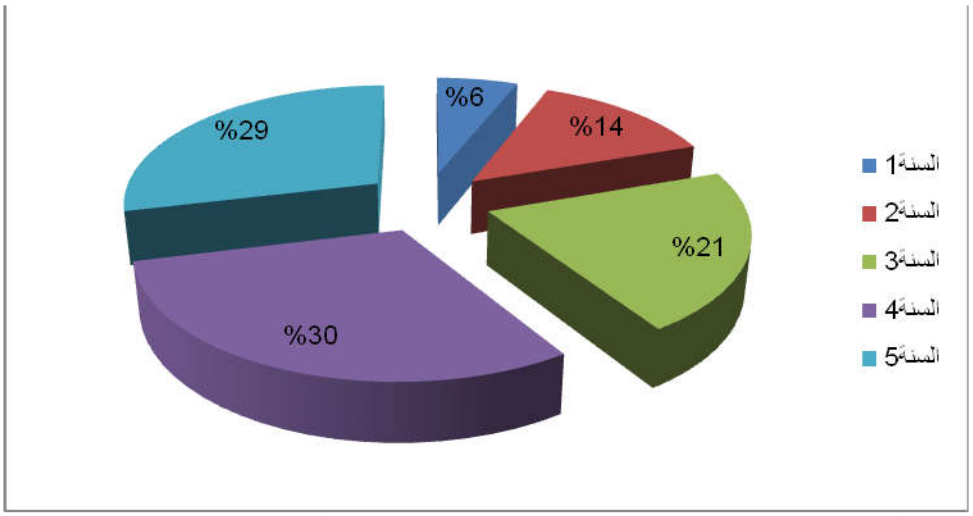

من خلال الجدول أعلاه والتمثيل البياني نلاحظ أن نسبة السيولة العامة كانت أقل من الواحد خلال كل السنوات المدروسة، وهذا يدل على أن المؤسسة ليس بإمكانها تسديد مستحقاتها في الآجال المطلوبة، أي أن

أصولها المتداولة غير قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل وليس لديها إمكانية على الحصول على قروض أخرى مستقبلا.

ثانيا: نسبة المردودية المالية:

نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة.

الجدول رقم(2-17): يمثل حساب نسبة المردودية المالية للسنوات الخمسة الأولى:

البيان/ السنوات	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
النتيجة الصافية	33.82	539266.63	918428.95	1271917.87	1718747.55
الأموال الخاصة	319436.47	711369.28	1090531.60	1444020.52	1890850.20
نسبة المردودية المالية	**0.46**	**0.76**	**0.84**	**0.88**	**0.91**

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا إلى الوثائق المقدمة من الميزانية التقديرية للمشروع.

الشكل رقم (2-8): يبين نسب المردودية المالية للسنوات الخمسة.

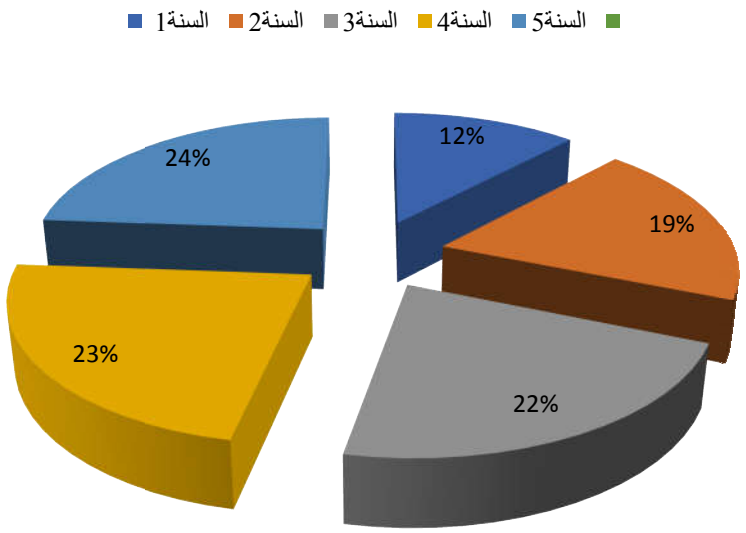

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الإحصائيات المقدمة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة المردودية المالية متزايدة حيث قدرت في السنة1 بحوالي 12%، أما في السنة2 بلغت نسبة التغير 19%،أما في السنة3 بلغت نسبة التغير22%، أما السنة الرابعة بلغت نسبة التغير23%، والسنة5 بلغت نسبة التغير 24%، وهذه النسب تمثل المردودية الحقيقية التي يحققها المشروع في تحقيق الأرباح.

ثالثا: نسبة المردودية الإقتصادية:

نسبة المردودية الإقتصادية= النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول.

الجدول رقم (2-18): حساب نسبة المردودية الإقتصادية للسنوات الخمسة الأولى:

البيان/ السنوات	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
النتيجة الصافية	147333.82	539266.63	918428.95	1271917.87	1718747.55
إجمالي الأصول	8752466.28	9144399.08	9523561.41	9877050.33	9119161.47
نسبة المردودية الإقتصادية	**0.02**	**0.06**	**0.10**	**0.13**	**0.19**

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا إلى الوثائق المقدمة من الميزانية التقديرية للمشروع.

الشكل رقم (2-9): يبين نسبة المردودية الإقتصادية.

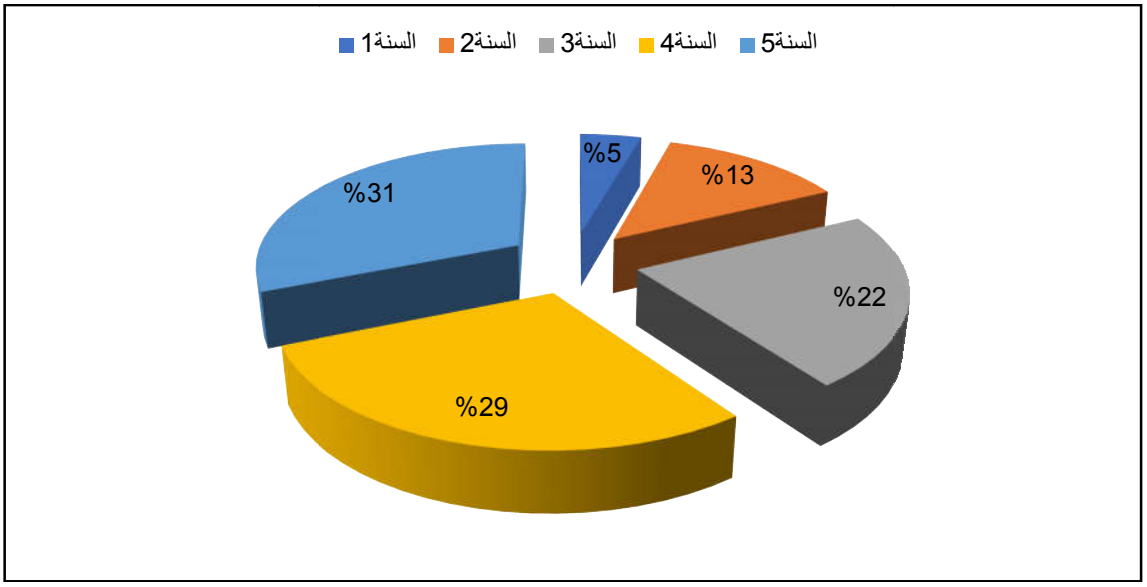

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الإحصائيات المقدمة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية.

كما نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة المردودية الإقتصادية متزايدة والتي هي تعبر عن مقدار إستفادة المؤسسة من أصولها، حيث بلغت النسبة في السنة1حوالي 4 %، أما في السنة 2 بلغت نسبة التغير12 %، أما في السنة3 بلغت نسبة التغير 20 %، أما في السنة 4 بلغت نسبة التغير 26 %، وفي السنة5 بلغت نسبة التغير38%، وهذا ما يدل على أن المؤسسة أحسنت إستغلال أصولها الثابت.

رابعا: نسب التمويل

تنقسم نسب التمويل إلى ثلاثة تقسيمات وهي:

- نسبة التمويل الدائم: هي مدى إعتماد المؤسسة على تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

- نسبة الإستقلالية المالية: هي مدى إعتماد المؤسسة على تغطية الأموال الخاصة لمجموع الديون.
- نسبة القدرة على السداد (الإقراض): هي مدى إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل مجموع أصولها.[1]

الجدول رقم(2-19): يمثل نسب تمويل المشروع للسنوات الخمسة الأولى:

النسبة	البيان	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	1.14	1.35	1.61	1.97	0.22
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	0.04	0.03	0.18	0.29	0.46
نسبة الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الديون	0.04	0.08	0.13	0.17	0.26
نسبة المديونية	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.96	0.92	0.86	0.85	0.79

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا إلى الوثائق المقدمة من الميزانية التقديرية للمشروع.

الشكل رقم(2-10): المنحنى البياني للنسب التمويل المشروع للسنوات الخمسة الأولى.

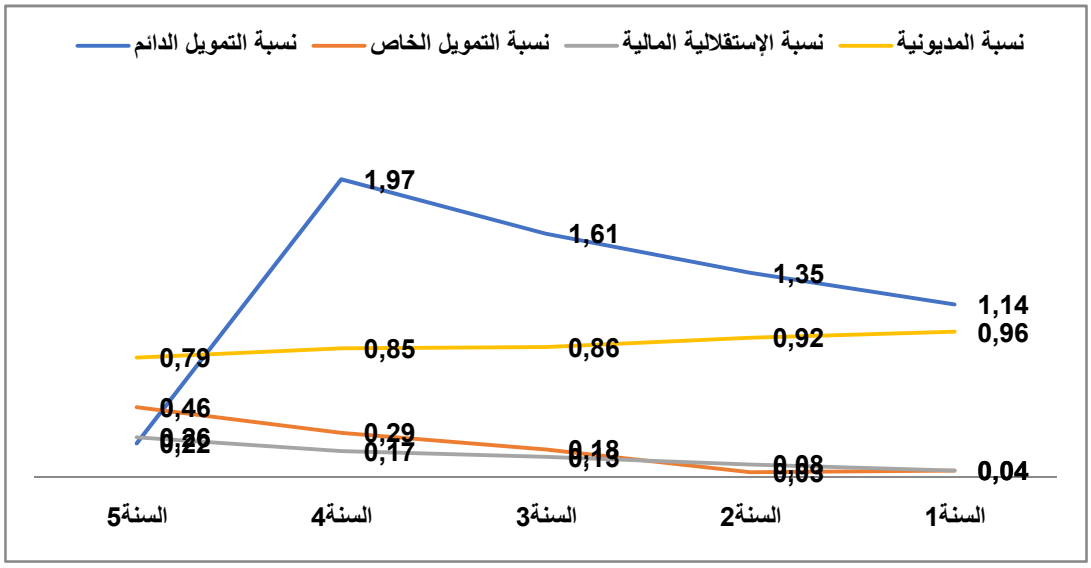

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج EXCEL.

من معطيات الجدول والشكل أعلاه نستنتج مايلي:

– نسبة التمويل الدائم في إرتفاع مستمر خاصة في السنوات الأربعة الأولى وهي أكبر من الواحد، بسبب ضم القروض البنكية وقروض **ANSEJ** للأموال الدائمة من أجل تمويل أصول المشروع، وهذا ما يوضح مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، وفي السنة5 أصبحت أقل من السنوات السابقة بسبب الإنخفاض الملموس في الديون الطويلة الأجل مما أدى إلى إنخاض في نسبة التمويل الدائم.

[1] شيهاب إليمي، شويرب جلول، الملتقى الدولي حول الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية – دراسة حالة وحدة تكرير السكر–، جامعة الجلفة، يومي 13و14 ديسمبر 2016، ص 65.

- نسبة التمويل الخاص متذبذبة وضعيفة وهذا يدل إلى ضعف الإعتماد على الأموال الخاصة في تغطية الإستثمارات في السنوات الخمسة، حيث بلغت 0.04% في السنة1، أما في السنة2 بلغت 0.03 %، أما في السنة3 بلغت 0.18%، أما السنة4 بلغت 0.29%، وفي السنة 5 تحسنت نوعا ما فوصلت النسبة 0.46%، وهذا راجع لعدم توزيع النتيجة وإعادة إستثمارها في المشروع.
- نسبة الإستقلالية المالية ضعيفة وفي هذه الحالة لا تخدم المؤسسة كونها أقل من 0.3 وحدة في السنوات الخمسة، وهذا يدل على ضعف قدرة تغطية الأموال الخاصة لمجموع الديون.
- من المستحسن أن تكون تكون نسبة المديونية أقل من 0.5 وحدة لكن في المؤسسة تفوق 0.5 خلال سنوات الخمسة، هذا مايدل على أن المؤسسة تواجه صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد إستحقاقها، وإرتفاع المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك.

خامسا: القرار النهائي للبنك فيما يخص طلب قرض إستثماري:

أ- **الهيكل المالي:** من خلال التحليل الذي قام به المكلف بدراسة القروض في البنك وتحليله للوضعية المالية للمشروع من أجل منحه القرض الإستثماري توصل إلى أن المشروع يحقق رأس مال عامل موجب يشير إلى وضعية متوازنة إلى أنه يحقق رقم أعمال متزايد كون أن النشاط الذي يقوم به المشروع في حالة إزدهار، ويشهد تطورا مستمرا تطورا مستمرا وهذا ما يبين أن المشروع سيكون في وضعية جيدة مستقبلا، وبالتالي سيساعده في تسديد وإسترجاع القرض بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليه في آجالها.

ب- المخاطر:

- إن المشروع ليس عليه إلتزامات جبائية أو شبه جبائية.
- صاحب النشاط يتمتع بسمعة جيدة وخبرة كافية.
- صاحب النشاط قدم ضمانات كافية يلجأ إليها البنك في حال عدم التسديد.

ج- القرار النهائي:

قرر البنك الموافقة على منح القرض الإستثماري لصاحب المشروع من قبل المدير العام لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب: خميس مليانة.

الفرع الرابع: تفسير ومناقشة النتائج:

من خلال دراستنا للتمويل البنكي للمؤسسات القطاع الخاص من الناحية النظرية، وتطبيقه على البنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة خميس مليانة- (وإتصالنا بمجموعة من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية عين الدفلى) كدراسة حالة،

وتم التوصل الى:

- عدد مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر في إرتفاع مستمر خاصة بعد صدورقانون النقد والقرض، الذي يشجع الإستثمار، ويرتكز نشاط هذه المؤسسات من خلال دراستنا لحالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بخميس مليانة، ويعتبر قطاع الفلاحة والخدمات أهم القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات.

- قلة عدد القروض الموجهة لمؤسسات القطاع الخاص مباشرة، لأن معظم المؤسسات توجهت إلى الوكالات من تخفيض في معدل الفائدة وزيادة في مدة إسترجاع القرض وتخفيض في نسبة المساهمة الشخصية للمشروع.
- عدد القروض الممنوحة للقطاع الخاص لوكالة خميس مليانة ولاية عين الدفلى في إرتفاع مستمربالنسبة لقروض الإستغلال، حيث بلغت نسب تمويل القروض الممنوحة من سنة 2013 إلى سنة 2017 من 18% إلى 22%، وهذا راجع لدعم ومساهمة البنك الفلاحة والتنمية الريفية لمؤسسات القطاع الخاص فيما يخص قروض الإستغلال، وكذلك لخبرة البنك في التعامل مع هذه القروض وإنخفاظ الأخطار والمشاكل التمويل فيها.
- وفيما يخص قروض الإستثمار لوحظ أن هناك إنخفاظ في نسب التمويل هذه القروض حيث بلغت سنة 2013 إلى سنة 2017 من 24% إلى 19%، وهذا راجع إلى الشروط المجحفة والمعقدة التي يضعها البنك مقابل الحصول على هذه القروض، خاصة فيما يتعلق بالضمانات الكبيرة لتغطية قيمة القرض، وهذا سبب عدم الثقة في منح القروض الإستثمار طويلة الأجل خوفا من عدم إسترجاعها.
- وفيما يخص القطاعات الممولة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية، فإن قطاع الفلاحة والخدمات والصناعة ونشاطات أخرى كالتجارة الخارجية تعتبر من أهم القطاعات الممولة من طرف البنك. وهذا راجع للتحفيزات المقدمة من طرف الدولة على الإستثمارفي هذا القطاع لما يلعبه من مساهمة في التنمية، مما يزيد حتما من حصته في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل اليد العاملة والتمويل ....الخ.
- يفضل البنك الفلاحة والتنمية الريفية بربط علاقات تمويلية مع المؤسسات التي هي في مرحلة التوسع والإزدهار، لسهولة البنك الحصول على المعلومات الكافية عنها، وكذا توفر الضمانات المطلوبة فالبنك ينظر للمؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء على أنها على أنها تحمل الكثير من المخاطر، لأن الكثير منها يفشل في بداية نشاطها ولا يستطيع الإستمرار.
- ومن خلال نتائج التقيم المالي للمشروع الإستثماري إستخلصنا ما يلي:
- المشروع يتوفر على رأس مال عامل موجب طوال السنوات الخمسة التقديرية، ويعتبر هذا المؤشر بمثابة هامش أمان يجعل المركز المالي له في تحسن.
- المشروع له قدرة على تغطية الإحتياج في رأس المال العامل، بفضل وجود رأس المال العامل، مما يسمح بتحقيق خزينة موجبة طوال الفترة التقديرية.
- التحليل بالنسب المالية سمح لنا بالكشف عن مستوى أداء المشروع وذلك على النحو التالي:
- إرتفاع نسبة التمويل الدائم مما يدل على وجود رأس مال عامل موجب بنسبة الفائض من الأصول الثابتة.
- نسبة التمويل الخاص في إرتفاع وهذا إشارة إلى وجود رأس مال عامل خاص موجب، ويعبرذلك على قدرة الأموال الخاصة للمشروع على تغطية الأصول الثابتة الصافية.
- المشروع يتمتع بنسبة بسيولة منخفضة، وهذا ما يعبر عنه نسبة السيولة العامة والتي تشير إلى عدم قدرة تغطية المشروع لديونه القصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة.

- المشروع لا يتمتع باستقلالية مالية معتبرة خاصة وأن نسبة الأموال الخاصة إلى الديون منخفضة جدا، مما يدل على إعتماد المشروع على القروض البنكية وقروض ANSEJ بشكل كبيرو تغطية العجز، وهذا ما يقلل من تحفيز البنك على تمويله.
- قدرة السداد لدى المشروع جد ضعيفة في وهي أكثر من 50%، وهذا يدل على عدم قدرته على توليد التدفقات النقدية المناسبة لتغطية إلتزاماته المالية مع البنك.
- نسبة المردودية الإقتصادية تبدو مرتفعة نوعا ما وهذا يدل على مدى إستخدام رؤوس الأموال وتحقيقها لتنيجة صافية مربحة ساهمت بها في المحيط الإجتماعي والإقتصادي.
- نسبة المردودية المالية مرتفعة وهذا ما يدل على قدرة المؤسسة على مواجهة صعوبات في الرفع من الأموال الخاصة.
- عموما يمكن القول أن المشروع من خلال مختلف النسب والمؤشرات المالية قادر على سداد ديونه في المستقبل، رغم تعرضه لدرجة عالية من المخاطر الناتجة على عدم توازن مركزه المالي، الذي يرتكز أساسا على التمويل عن طريق الاقتراض، لكن في المقابل يتوقع أن يحقق المشروع مقدارا من الأرباح والعوائد الجيدة خلال فترة نشاطه تمكنه من تغطية مختلف التكاليف، وهذا ما يعبر على الجدوى المالية للمشروع الاستثماري.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمختلف مديرياته الرئيسية، وكذا أهم القروض التي يمنحها، حيث اطلعنا على الواقع الميداني لمنح القرض والذي تمارسه مصلحة القروض التي تطبق إستراتيجية عامة في تتبع مراحل وإجراءات منح القروض، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يضع سياسات إقراضية من أجل السهر والحرص في تعامله مع عملائه، كما يقوم بدراسة القرض من الناحية التقنية والإقتصادية وفق الشروط والمعايير التي يفرضها.

إن أغلب مؤسسات القطاع الخاص الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي مؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة.

خاتمة

خاتمة

أصبح موضوع تنمية القطاع الخاص في الوقت الراهن محل إهتمام العديد من الباحثين الإقتصاديين، نتيجة لدوره الفعال والإستراتيجي في تحقيق النمو الإقتصادي وإنعاش الإقتصاد الجزائري، من خلال مساهمته في الرفع من نسبة الناتج المحلي الإجمالي وتقديم قيمة مضافة وزيادة القدرة على الإبتكار من جهة، وبإعتباره وسيلة لتوفير مناصب الشغل وخلق الثروة والتقليل من معدلات البطالة من جهة أخرى.

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى التمويل البنكي ودوره في دعم القطاع الخاص محاولين الإجابة على إشكالية البحث والمتمثلة في مدى مساهمة التمويل البنكي في دعم القطاع الخاص وضمان إستمراره.

ومن هنا قمنا بعرض في دراستنا الميدانية إلى أنواع القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذا نسب التمويل من خلال المؤشرات المالية المقدمة من طرف الوكالة وللإطاحة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع، إستطعنا التوصل إلى هذه النتائج والتي تثبت أو تنفي صحة فرضياتنا المطروحة والتي نوجزها فيما يلي:

النتائج واختبار الفرضيات:

- يعتبر البنك حلقة أساسية في تمويل مشاريع القطاع الخاص بإعتباره يحقق تنمية للإقتصاد الوطني.
- تعتبر البنوك من أهم مصادر التمويل لمختلف القطاعات، وذلك لما توفره من سيولة كافية من خلال مساهمتها في تجميع إدخارات الأفراد ومنح القروض بمختلف أنواعها.
- هناك العديد من العوامل والأسباب التي تكبح عملية التمويل البنكي لمستثمري القطاع الخاص بمنطقة خميس مليانة، ويعتبر مشكل نقص الضمانات البنكية الكافية أكثر العوامل لعملية التمويل هذه يليها في الترتيب خطورة الاستثمارات المطلوب تمويلها والإقبال على أنشطة تتميز بالمنافسة الشديدة، ثم في المرتبة الثالثة نقص التكوين والخبرة وغياب الفكر المقاولاتي وثقافة التسير لدى المستثمرين، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.
- معظم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتمي إلى القطاع الخاص.
- نقص مصادر التمويل الموجهة للقطاع الخاص بسبب الشروط المفروضة على منح القروض والضمانات المطلوبة من قبل البنك.
- القطاع الأكثر تمويل والأكثر استقطاب للأموال هو قطاع الفلاحة وقطاع الخدماتي.
- يفضل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة ربط علاقات تمويلية مع المؤسسات التي هي في مرحلة التوسع والإزدهار، لسهولة البنك الحصول على المعلومات الكافية عنها، وكذا توفر الضمانات المطلوبة، فالبنك ينظر للمؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء على أنها تحمل الكثير من المخاطر لأن الكثير منها يفشل في بداية نشاطه ولايستطيع الإستمرار.

– يساهم التمويل البنكي في تزايد تعداد مؤسسات القطاع الخاص كما يدعمها من أجل النمو والإستمرار، حيث قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل حوالي 729 مؤسسة خاصة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

– إتخاذ قرار التمويل لايكون إلا بعد دراسة البنك لملف القرض دراسة فنية وإقتصادية ومالية وتقديم كافة الضمانات المطلوبة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

اقتراحات البحث

تقودنا النتائج السابقة إلى نتيجة أساسية وهي انه رغم الدور الكبير الذي يؤديه التمويل البنكي في تطوير وتحسين أداء القطاع الخاص إلا أنه مازال يراوح مكانته الذي يجب ان يحتله في الاقتصاد، ولتجاوز هذه الوضعية فإننا نقترح بعض النقاط التي قد تكون مناسبة لهذه الحالة، وعموما يمكن إجمالها كالتالي:

1. ضرورة مواصلة المساعي الرامية لتحسين الإطار التشريعي والقانوني للقطاع الخاص وجعله مناسبا لمتطلبات نموه وترقيته.
2. تعزيز موقع ومكانة القطاع الخاص في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعه وتزويده بالخدمات الحديثة بما يبرهن على أهميته موقعه في مجمل الاهتمامات الاقتصادية.
3. حث البنوك وتحفيزها على توسيع الابتكارات المالية باستمرار وتنويع المنتجات المصرفية.
4. ضرورة الاهتمام بالمتربصين باعتبارهم فئة مستقبلية.
5. ضرورة المتابعة والمراقبة المستمرة من طرف البنك لمختلف العمليات التي تجرى على مستوى مصلحة القروض ابتداء من دراسة طلب القرض إلى غاية منحه ثم تحصيله.
6. إن تطوير القطاع الخاص في الجزائر يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادي خاصة في ظل انهيار أسعار البترول والتحول إلى المصادر البديلة، فالجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة لعصرنة هذا القطاع وذلك بدعمه بالتمويل الكافي والإجراءات القانونية والضريبة المحفزة، مما يساعد على أداء دوره في الاقتصاد الوطني وهو ما يشكل ميدانا خصبا للبحث على اعتبار أن التمويل المصرفي هو أهم مصدر تمويلي لهذا القطاع.
7. ضرورة مواصلة المساعي الرامية لتحسين الإطار التشريعي والقانوني للمؤسسات القطاع الخاص وما جعله مناسبا المتطلبات نموها وترقيتها من خلال تحسين وتبسيط الإجراءات الإدارية وجعلها أقل بيروقراطية وأكثر مرونة.
8. تطبيق صيغ تمويل إسلامية كالمشاركة بأنواعها، لأن الكثير من أصحاب مؤسسات القطاع الخاص لا يحبذون التعامل مع البنوك بالصيغ الربوية.

آفاق البحث:

نأمل أن يفتح هذا البحث مجالا واسعا لبحوث تتناول الموضوع من جوانب أخرى، وتثري نقاط لم يسعنا المجال لذكرها، ومن هنا نقترح جملة من المواضيع، لعلى أن تجد لها صدى بين الباحثين:

- واقع وآفاق تمويل القطاع الخاص في الجزائر في ظل الإنفتاح الإقتصادي.
- القطاع الخاص ودوره في تنمية الإقتصاد الوطني.
- تحديات التمويل البنكي في الجزائر في ضوء تطورات الإقتصاد الوطني.
- تقويم تجربة التمويل الإسلامي في الجزائر وآفاق تطويره.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا–باللغة العربية

أ–الكتب:

1. إكرام مياسي، "الإندماج في الإقتصاد العالمي وإ نعكساته على القطاع الخاص في الجزائر"، بدون طبعة، دارهومة، الجزائر، 2012.
2. بورقيبة شوقي، التمويل في البنوك التقليدية الإسلامية، عالم الكتب الحديثة، ط 1.
3. بونوة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول التامية، دراسة حالة الجزائر،بدون طبعة، دون سنة.
4. سمير سعداوي، "دور المؤسسات القطاع الخاص في التمية الإقتصادية"، بدون طبعة, دار الجامعية محمد بوضياف، المسيلة، 2012.
5. سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله المالية والمحاسبة، مكتبة ومطبعة الإشعار الفني، الاسكندرية، ط1، 2000.
6. صالح عبد الفتّاح صالح رشدي، التمويل المصرفي للمشروعات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
7. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية–الجزائر.
8. عبد الغفار حنفي، عبدالسلام ابوقحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
9. عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد حودة، ادارة الائتمان، بدون طبعة، عمان، سنة 1999.
10. عبده محمد فضل الربيعي، الخصخصة وآثرها على التمية بالدول النامية، الطبعة الأولى، القاهرة مكتبة المدبولي، 2004.
11. الغالي ابن ابراهيم، ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية،دار النفائس للنشر، الاردن،2012.
12. فلاح حسين الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، ادارة البنوك، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع،2003.
13. محسن احمد الخضيري،التمويل بدون نقود،مجموعة النيل العربية،القاهرة،ط1،2001.
14. محمد أيمن عزت المداني، الإدارة التمويلية،مكتبة العديكان،ط 2، 1999.
15. محمد خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشاة المعارف، الاسكندرية، سنة 1997.
16. محمد محمود المكاوي، اسس التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية، مصر، ط1،2009.
17. مزود صباح، "قيم العمل في القطاع العام والقطاع الخاص، دارالجامعية بسكرة، الطبعة الثانية، 2012.
18. منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، ط3، الاسكندرية، 1997.

ب-مذكرات التخرج:

1. بن حركات عائشة، القرض الرفيق وافاق تطويره في الجزائر، مذكرة تخرج ماستر تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2005.
2. دحاوي عربية سعاد، دور القروض في تفعيل الاستثمارات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية-جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان،2014.
3. عبدو فاطمة، كروبي ام الخير، اليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة، سنة 2017.
4. عقون فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الاسلامية ودورها في تمويل الاستثمار، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،السنة الجامعية2008-2009.
5. عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، سنة 2015.
6. فرحاني حبيبة، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، سنة 2012.
7. كريمو دراجي، دور صندوق ضمان القروض في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر-2005.
8. ليلى لولا شي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة جامعية 2005.
9. محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، .
10. مقشيش سالم، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية- حاسي مسعود-مذكرة ماستر في العلوم التجارية-جامعة ورقلة- دفعة 2013.

ج-المجلات والجرائد:

1. الجريدة الرسمية الخبر، عدد: 11 لـ 16-03-1982.
2. عبد العزيز الدغيم ماهر الامين، ايمان نجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،العدد3، سنة 2003.

د-الملتقيات والمداخلات:

1. دحماني محمد إدريوش، ناصور عبد القادر، دراسة لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، الملتقى الدولي حول تقييم أثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 2013.
2. رحيم حسين، سليم حمود،استخدام الاساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، ورقة بحث مقدمة للملتقى الاول، جامعة سطيف، يومي 23 -24 نوفمبر 2015.
3. شيهاب إليمي، شويرب جلول، الملتقى الدولي حول الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية – دراسة حالة وحدة تكرير السكر-، جامعة الجلفة، يومي 13و14 ديسمبر 2016.
4. صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، الدعم المالي للمؤسسات القطاع الخاص ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات القطاع الخاص في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17و 18، سنة 2006.
5. الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة ة المتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي تحت عنوان، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة في التمويل والأساليب المتبعة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 18/17 أفريل سنة 2006.
6. فريدة لقرط، دور م ص م في الإقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25 -28 ماي2003 حول تمويل مصارف ودورها في الإقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار، سطيف، 2004.

هـ-القوانين:

1. قانون النقد والقرض 90-10.

ثانيا-مواقع الانترنيت:

1- قروض استغلال قصيرة الاجل WWW.startimes.com.

2- www.badr-banck.dz

ثالثا-باللغة الأجنبية

1- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanant," DES assises nasionales de la PME.

2- Ministre de la PME, actes assise nationales de la PME? ALGER, 14-15 janvier2004.

الملاحق

الملحق رقم (01): فاتورة شكلية

GTFA
Générale Technique Froid Algérie

Installation et Réparation d'Equipements de Réfrigération et de Climatisation

I.F N°001116100463230
R.C.N° 11B 1004632-16/00
Compte Bancaire N° 4000005695-77

ZERALDA LE 20/06/2017

FACRURE PROFORMAT

N°: 17/2017

CLIENT : HACHAMA Younes
ADRESSE : Sidi Lakhdar , Ain Defla

N°	Désignation	QTES	P U H T	Montant HT
Réalisation de chambre froide				
1	Groupe frigorifique de condensation Marque : COPELAND/Typa : S9 3DA 75X	2	1 250 000,00	2 500 000,00
2	Système d'évaporateur cubique à Air Marque : CUBA/ Type : SPA 4S- F42	2	500 000,00	1 000 000,00
3	Kit de régulation ; Détendeur R404, Voyant liquide, filtre deshydrateur, electro-vanne.	2	112 000,00	224 000,00
4	PORTE CHAMBRE FROIDE : 2000X2000	2	240 000,00	480 000,00
5	Armoire Electrique : contacteur+manocontacteur, afficheur de temperature+câblage+voyant défaut+ armoire étanche+marche et arrêt	2	220 000,00	440 000,00
6	FOURNITURE FRIGORIFIQUE: CUIVRE 7/8 15M N22, CUIVRE 1/2 0,76 MM 15M	2	186 000,00	372 000,00
7	ARMAFLEX 13x28 1,1/8 1M 90M/CRT	30	280,00	8 400,00
8	ARMAFLEX 13x22 7/8 1M 100M/CART	30	250,00	7 500,00
9	ISOLATION CHAMBRE FROIDE : Panneaux sandwich 80mmavec accéssoires/4 paroles murales + plafonds	224m²	5 800,00	1 299 200,00
10	POSE ESSAI ET MISE EN SERVICE DES EQUIPEMENTS ET DU PANNEAUX D'ISOLATION	1	630 000,00	630 000,00
			Total H.T	6 961 100,00
			T.V.A 19%	1 322 609,00
			Total T.T.C	8 283 709,00

Délai de garantie : 24 mois
Durée de livraison: 60 jours
Validité de l'offre : 30 jours

Arrêtée la présente facture proforma à la somme de :
HUIT MILLION DEUX CENT QUATRE VINGT TROIS MILLES SEPT CENT NEUF DINARS

EURL GTFA

Cité la gare –routière bt n°03 local A, Zéralda Alger - Tel : 0 23 32 38 52, Fax :023 32 38 22
Mob : 00213 550 611 716, E-mail : contact.gtfa@gmail.com

الملحق رقم (02): تقديم المؤسسة محل الدراسة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

(A) PRESENTATION DU PROJET

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	10/04/2017	DATE DE DEPOT DU DOSSIER		03/04/2017	
ANTENNE DE :	AIN DEFLA	ANNEXE DE:	khemis miliana		
N° DOSSIER (sie)e3)	44020031532	NOMENCLATURE	CNRC	CODE	
INTITULE DU PROJET :	ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE				
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE	HACHAMA YOUNES		
SECTEUR D'ACTIVITE :	SERVICES NON MARCHANDS FOURNIS A LA COLLECTIVITE				
SECTEUR PRIORITAIRE	NON	ZONE PRIORITAIRE	NON	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE

(A.1) PRESENTATION DES PROMOTEURS

I / - LE GERANT

Nom : HACHAMA
Prénom : YOUNES
Fils de: ALI
Nom de jeune fille:
Date et lieu de naissance : 05/12/1990 et de : TASSADIT KARIMA
Situation familiale : à: AIN DEFLA /AIN DEFLA
Adresse: HANDICAPE:
Tel fixe 1° NOVEMRE / SIDI LAKHDAR /AIN DEFLA
Diplôme(s) : Mobile 0779 37 75 26 E-mail : YOUNES1205@YAHOO.FF
Expérience professionnelle :

II / - LES ASSOCIES

Premier associé :

Nom :
Prénom :
Fils de:
Nom de jeune fille:
Date et lieu de naissance : et de :
Situation familiale : à:
Adresse: HANDICAPE:
Tel fixe
Diplôme(s) : Mobile E-mail :
Expérience professionnelle :

Deuxième associé :

Nom :
Prénom :
Fils de:
Nom de jeune fille:
Date et lieu de naissance : et de :
Situation familiale : à:
Adresse: HANDICAPE:
Tel fixe
Diplôme(s) : Mobile E-mail :
Expérience professionnelle :

Troisième associé :

Nom :
Prénom :
Fils de:
Nom de jeune fille:
Date et lieu de naissance : et de :
Situation familiale : à:
Adresse: HANDICAPE:
Tel fixe
Diplôme(s) : Mobile E-mail :
Expérience professionnelle :

الملحق رقم (03): جدول اهتلاك القرض.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

Zone : 1
* Zone 1 : Zone normale
* Zone 2 : Zone à promouvoir

Type de financement: 1
*Triangulaire 1
*Mixte 2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	271 423,46	271 423,46
Cotisation fonds de garantie	126 695,45	
Assurances	94 926,01	
Autres frais	50 000,00	
Equipements de production	8 283 709,00	8 283 709,00
Equipements locaux	8 283 709,00	
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	50 000,00	50 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	8 605 132,46	8 605 132,46

N°Dossier : 44020031532
Raison sociale HACHAMA YOUNES
Gérant : HACHAMA YOUNES
Activité : ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE

Montant des équipements importés en DA	Etat de conversion relevé le			Droit de douanes
	Montant Equip.	Cours Devise en DA	Montant en DA	Taux
	0,00	0,00	0,00	0%

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	2%	172 102,65
Numéraires		172 102,65
Nature		0,00
FNR Classique	28%	2 409 437,09
FNR LD		0,00
FNR VA		0,00
Crédit Bancaire	70%	6 023 592,72
TOTAL	100%	8 605 132,46

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	6 023 592,72
Durée du crédit	8,00
Taux d'intérêt bancaire	5,5%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0,00%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	1 204 718,54	1 204 718,54	1 204 718,54	1 204 718,54	1 204 718,54
Reste à rembourser (encours)	6 023 592,72	6 023 592,72	6 023 592,72	6 023 592,72	4 818 874,18	3 614 155,63	2 409 437,09	1 204 718,54
Intérêts Bancaires bonifiés	0,00	331 297,60	331 297,60	331 297,60	265 038,08	198 778,56	132 519,04	66 259,52
Cotisation au FG	21 082,57	21 082,57	21 082,57	21 082,57	16 866,06	12 649,54	8 433,03	4 216,51
Cotisation à verser	126 495,45							

الملحق رقم (04): جدول حسابات النتائج

N°Dossier :	44020031532
Raison sociale	HACHAMA YOUNES
Nom et Prénom du Gérant :	HACHAMA YOUNES
Activité :	ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE

(D.5) TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations fournies	4 004 000,00	4 404 400,00	4 844 840,00	5 329 324,00	5 862 256,40	6 448 482,04	7 093 330,24	7 802 663,27
Matière et fournitures consom.	100 000,00	105 000,00	110 250,00	115 762,50	121 550,63	127 628,16	134 009,56	140 710,04
Services	440 000,00	457 600,00	475 904,00	494 940,16	514 737,77	535 327,28	556 740,37	579 009,98
Transport	100 000,00	104 000,00	108 160,00	112 486,40	116 985,86	121 665,29	126 531,90	131 593,18
Loyers charges locatives	240 000,00	249 600,00	259 584,00	269 967,36	280 766,05	291 996,70	303 676,56	315 823,63
Entretien et réparation	50 000,00	52 000,00	54 080,00	56 243,20	58 492,93	60 832,65	63 265,95	65 796,59
Autres services	50 000,00	52 000,00	54 080,00	56 243,20	58 492,93	60 832,65	63 265,95	65 796,59
Valeur ajoutée	3 464 000,00	3 841 800,00	4 258 686,00	4 718 621,34	5 225 968,01	5 785 526,61	6 402 580,31	7 062 943,24
Frais de personnel	2 268 000,00	2 313 360,00	2 359 627,20	2 406 819,74	2 454 956,14	2 504 055,26	2 554 136,37	2 605 219,09
Frais divers	166 010,58	106 517,78	97 974,26	90 285,09	79 148,33	68 703,59	58 881,67	49 620,29
Assurances	94 928,01	85 435,21	76 891,69	69 202,52	62 282,27	56 054,04	50 448,64	45 403,77
Autres frais	71 082,57	21 082,57	21 082,57	21 082,57	16 866,06	12 649,54	8 433,03	4 216,51
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Amortissements	882 655,59	882 655,59	882 655,59	882 655,59	882 655,59	882 655,59	882 655,59	882 655,59
Charges d'exploitation	3 316 666,18	3 302 533,37	3 340 257,05	3 379 760,43	3 416 760,06	3 455 414,44	3 495 673,62	3 537 494,97
RBE	147 333,82	539 266,63	918 428,95	1 338 860,91	1 809 207,95	2 330 112,17	2 906 906,69	3 545 448,27
IFU	0,00	0,00	0,00	66 943,05	90 460,40	116 505,61	145 345,33	177 272,41
R.net d'exploitation	147 333,82	539 266,63	918 428,95	1 271 917,87	1 718 747,55	2 213 606,56	2 761 561,35	3 368 175,86
Cash flow net	1 029 989,42	1 421 922,22	1 801 084,54	2 154 573,46	2 601 403,15	3 096 262,15	3 644 216,94	4 250 831,45
Cash flow cumulés	1 029 989,42	2 451 911,63	4 252 996,17	6 407 569,63	9 008 972,77	12 105 234,92	15 749 451,87	20 000 283,31
Cash flow actualisés	962 606,93	1 241 961,93	1 470 221,48	1 643 713,77	1 854 764,49	2 207 592,12	2 598 276,32	3 030 784,07
VAN	6 404 788,67							

الملحق رقم (05): الميزانية التقديرية.

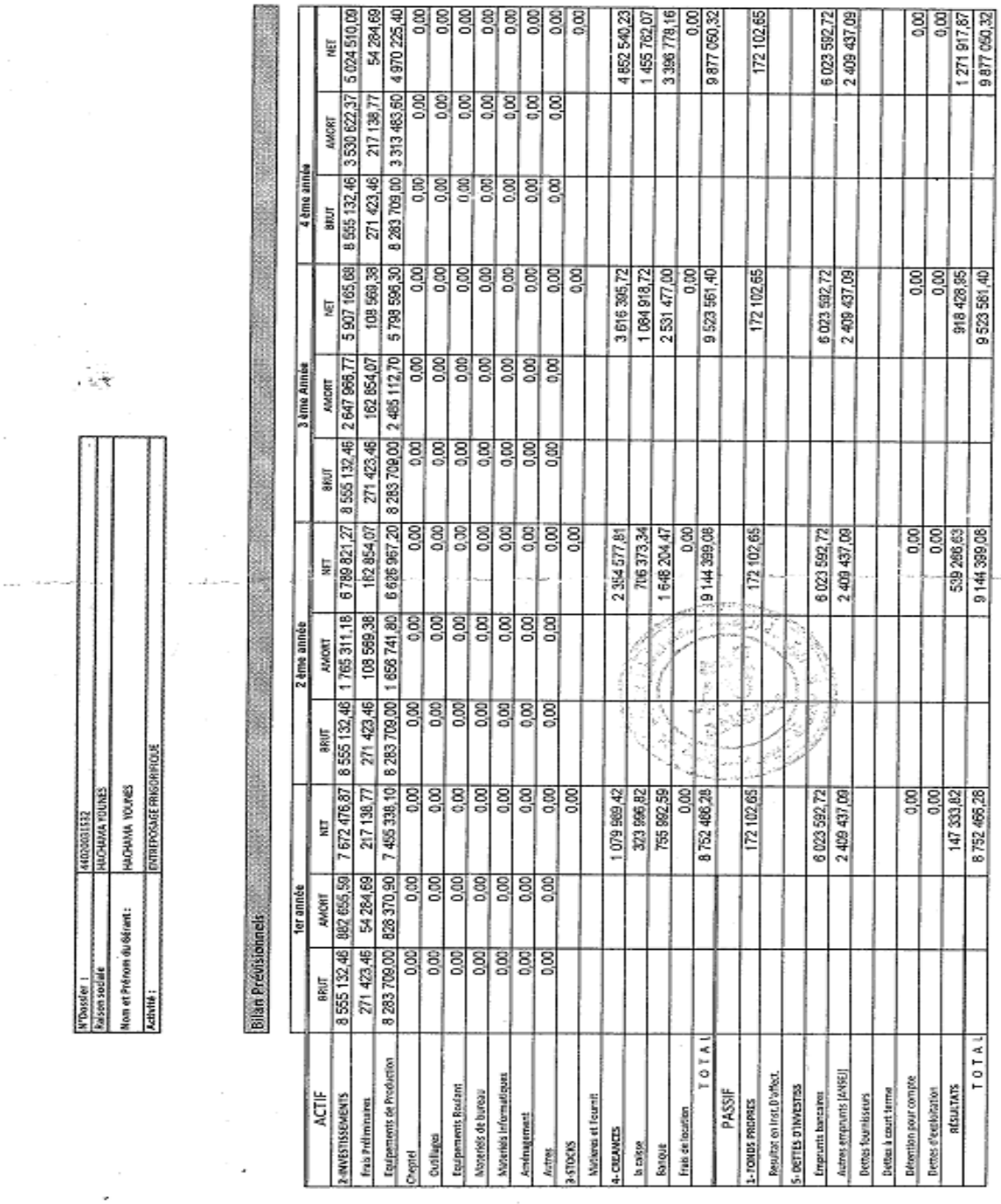

N°Dossier :	44020031532
Raison sociale :	HACHAMA YOUNES
Nom et Prénom du Gérant :	HACHAMA YOUNES
Activité :	ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE

Bilan Prévisionnels

ACTIF	1er année			2 ème année			3 ème Année			4 ème année		
	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS	8 555 132,46	882 656,59	7 672 476,87	8 555 132,46	1 765 311,18	6 789 821,27	8 555 132,46	2 647 966,77	5 907 165,68	8 555 132,46	3 530 622,37	5 024 510,09
Frais Préliminaires	271 423,46	54 284,69	217 138,77	271 423,46	108 569,38	162 854,07	271 423,46	162 854,07	108 569,38	271 423,46	217 138,77	54 284,69
Equipements de Production	8 283 709,00	828 370,90	7 455 338,10	8 283 709,00	1 656 741,80	6 626 967,20	8 283 709,00	2 485 112,70	5 798 596,30	8 283 709,00	3 313 483,60	4 970 225,40
Cheptel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements Roulant	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Mobiliers de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matériels informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3-STOCKS			0,00			0,00			0,00			0,00
Matières et fourrit												
4- CREANCES			1 079 989,42			2 354 577,81			3 616 395,72			4 852 540,23
la caisse			323 996,82			706 373,34			1 084 918,72			1 455 762,07
Banque			755 992,59			1 648 204,47			2 531 477,00			3 396 778,16
Frais de location			0,00			0,00			0,00			0,00
T O T A L			8 752 466,28			9 144 399,08			9 523 561,40			9 877 050,32
PASSIF												
1- FONDS PROPRES			172 102,65			172 102,65			172 102,65			172 102,65
Resultat en Inst.D'Mod.												
5- DETTES D'INVESTIS												
Emprunts bancaires			6 023 592,72			6 023 592,72			6 023 592,72			6 023 592,72
Autres emprunts (ANSEJ)			2 409 437,09			2 409 437,09			2 409 437,09			2 409 437,09
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Détention pour compte			0,00			0,00			0,00			0,00
Dettes d'exploitation			0,00			0,00			0,00			0,00
RESULTATS			147 333,82			539 266,63			918 428,85			1 271 917,87
T O T A L			8 752 466,28			9 144 399,08			9 523 561,40			9 877 050,32

N°Dossier :	44020031532
Raison sociale	HACHAMA YOUNES
Nom et Prénom du Gérant :	HACHAMA YOUNES
Activité :	ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE

Bilan Prévisionnels

ACTIF	5 ème Année			6 ème Année			7 ème Année			8 ème Année		
	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS	8 555 132,46	4 413 277,96	4 141 854,50	8 283 709,00	4 970 225,40	3 313 483,60	8 283 709,00	5 798 596,30	2 485 112,70	8 283 709,00	6 626 967,20	1 656 741,80
Frais Préliminaires	271 423,46	271 423,46	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements de Production	8 283 709,00	4 141 854,50	4 141 854,50	8 283 709,00	4 970 225,40	3 313 483,60	8 283 709,00	5 798 596,30	2 485 112,70	8 283 709,00	6 626 967,20	1 656 741,80
Cheptel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements Roulant	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3-STOCKS			0,00			0,00			0,00			0,00
Matieres et fournit												
4- CREANCES			4 977 306,97			6 250 387,63			2 505 864,13			2 129 516,48
la caisse			1 493 192,09			1 875 116,29			751 759,24			638 854,94
Banque			3 484 114,88			4 375 271,34			1 754 104,89			1 490 661,54
Frais de location			0,00			0,00			0,00			0,00
TOTAL			9 119 161,47			9 563 871,23			4 990 976,83			3 786 258,28
PASSIF												
1- FONDS PROPRES			172 102,65			172 102,65			172 102,65			172 102,65
Resultat en Inst.D'affect.												
5- DETTES D'INVESTISS												
Emprunts bancaires			4 818 874,18			3 614 155,63			2 409 437,09			1 204 718,54
Autres emprunts (ANSEJ)			2 409 437,09			2 409 437,09			2 409 437,09			2 409 437,09
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Détention pour compte			0,00			0,00			0,00			0,00
Dettes d'exploitation			0,00			0,00			0,00			0,00
RÉSULTATS			1 718 747,55			3 368 175,86			0,00			0,00
TOTAL			9 119 161,47			9 563 871,23			4 990 976,83			3 786 258,28

الملحق رقم (06): الميزانية الإفتتاحية

(B.6) POLITIQUE DES PRIX

(B.7) POLITIQUE DE PROMOTION

(C) ETUDE TECHNIQUE

(C.1) ANALYSE DU PROCESSUS DE FABRICATION

Cycle de production (en Jour)

(C.2)EVALUATION DES INVESTISSEMENTS

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais préliminaires	271 423,46	271 423,46
Cotisation fonds de garantie	126 495,45	0,00
Assurances	94 928,01	0,00
Autres frais	50 000,00	0,00
Equipements de production	8 283 709,00	8 283 709,00
Equipements locaux	8 283 709,00	0,00
Equipements importés	0,00	0,00
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	0,00
Montage et essais	0,00	0,00
Fonds de roulement	50 000,00	50 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	8 605 132,46	8 605 132,46

(C.3)DETERMINATION DU FONDS DE ROULEMENT

Le fonds de roulement doit couvrir les frais d'exploitation pour une période qui varie selon la nature de l'activité.

50 000 DA

- يجب أن تغطي رأس مال العامل مصروفات لشغيل لفترة تختلف باختلاف طبيعة النشاط .

الملحق رقم (07): اتفاقية القرض

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CONVENTION DE PRET

(ANNEXE N° 11 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS / AVRIL 1994)

Entre les soussignés,
la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (B.A.D.R), société par actions au capital de trente trois milliards de dinars (33.000.000.000 DA) ayant son siège social à Alger sis 17, Boulevard Colonel Amirouche, désignée ci-après la Banque, représentée par :

d'une part,

et, ...

(nom, prénom ou raison sociale, adresse ou siège social, nature juridique selon le cas, etc.) désigné (e) ci-après l'emprunteur,

d'autre part,

il a été convenu et arrêté ce qui suit :

OBJET DE LA CONVENTION :
Par la présente convention, la banque accorde à l'emprunteur désigné ci-dessus un prêt aux conditions particulières et générales ci-après définies.

I. CONDITIONS PARTICULIERES DU PRET

II. CONDITIONS GENERALES DU PRET

ARTICLE 1 MONTANT DU PRET
La banque accorde par la présente convention à l'emprunteur un prêt dont le montant figure dans les conditions particulières.

ARTICLE 2 OBJET DU PRET
Conformément à la demande de financement formulée par l'emprunteur, le prêt objet de la présente convention sera destiné au financement du projet indiqué dans les conditions particulières et ce, en application de la structure de financement arrêtée d'un commun accord.

ARTICLE 3 DUREE DU PRET
Le prêt est consenti pour la durée et la période de différé indiquées dans les conditions particulières. Si le prêt, objet de la présente convention, n'a pas enregistré un début de consommation à la date limite indiquée dans les conditions particulières, la présente convention est réputée nulle si la banque n'accepte pas sa prorogation.

ARTICLE 4 TAUX D'INTERET VARIABLE
Le taux d'intérêt applicable aux utilisations du prêt est constitué d'un taux de base révisable périodiquement conformément aux conditions de banque en vigueur majoré de la marge indiquée aux conditions particulières. Le taux de base indiqué aux conditions particulières ci-dessus est soumis, en conséquence, à une révision périodique.
L'emprunteur sera informé de toute modification du taux de base. L'emprunteur déclare accepter sans restriction ni réserve toute modification.

ARTICLE 5 TAXES ET COMMISSIONS
Toutes les taxes et commissions liées à la mise en place et l'utilisation du prêt sont à la charge de l'emprunteur ainsi que toutes autres taxes et commissions qui viendraient s'y ajouter en vertu des textes législatifs et réglementaires.

ARTICLE 6 MODALITES D'UTILISATION DU PRET
Le prêt, objet de la présente convention, sera utilisé par le débit du compte de prêt ouvert par la banque auprès de l'agence domiciliataire de l'emprunteur sous le numéro indiqué dans les conditions particulières.
Les utilisations du prêt seront autorisées en fonction des besoins de financement sur présentation de justificatifs dont la validité relève de l'appréciation de la banque et de la signature concomittante de billets à ordre. La preuve de la réalisation du prêt de même que celle des remboursements résultera des écritures passées par la banque.

ARTICLE 7 MODALITES DE REMBOURSEMENT
A la fin de la période d'utilisation qui ne saurait dépasser celle indiquée dans les conditions particulières, les consommations effectives du prêt seront constatées par la banque et un calendrier d'amortissement en principal et interêts lorsque les conditions particulières prévoient un taux fixe sera établi sur la base de ce constat, matérialisé par des billets à ordre. Ces billets viendront en remplacement de ceux prévus à l'article 6 sus-visé.

Formule N° 355. Impl BADR.

الملحق رقم 08: رهن حيازي على العتاد الممول

المادة 11 : إختيار الموطن

لتنفيذ هذه الإتفاقيات و ما يتبعها، **الأطراف أختاروا موطن كما يلي:**

بالنسبة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية **بوكالتها الواقعة** .....

.....

بالنسبة للمقترض ب.....

المادة 12 : اختصاص القضاء

كل النازعات التي يمكن أن تطرء أثناء تنفيذ هذه الاتفاقيات أو تفسيرها ترفع بالإرادة الصريحة للأطراف على المحكمة

الذي يوجد بدائرة إختصاصها العتاد و **الآلات المرهونة وهي محكمة**.....

المادة 13 : الصلاحيات

تعطى كل الصلاحيات لحامل نسخة **من هذه الاتفاقيات قصد القيام بالإجراءات اللازمة.**

يستخرج بخمسة نسخ

حرر ب ..... **في**.....

مالك العتاد **المقترض (1)** بنك الفلاحة و التنمية الريفية

(1)قبل الإمضاء يكتب باليد العبارة التالية:

"قرأ و صدق عليه و قابل للرهن بالعبارات المذكورة أعلاه"

رقم 091

دفتر الأرومة لعقود الرهون الحيازية الخاصة بأدوات و معدات التجهيز

رقم الإيداع (الورود)	تاريخ الإيداع	رقم العقد	تاريخ العقد
380	25 أكتوبر 2017	/	17.10.22

غرض التسجيل : وحدة حياكة طعام أدوات التجهيز

إسم و لقب الدائن المراهن : بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إسم و لقب المدين الراهن : .....

تحديد الأشياء المرهونة : الأدوات : المذكورة في العقد

معدات تجهيز : /

نوع الوثائق المودعة	عدد الوثائق المودعة
- عقد توثيقي	02
- جدول قيد الامتياز	02

ملاحظة : يحفظ القيد لمدة 10 سنوات إذا كان المدين الراهن تاجرا (المادة 103 من القانون التجاري)، و يحفظ القيد لمدة 5 سنوات إن كان المدين الراهن غير تاجر (المادة 166 من نفس القانون)

المركز الوطني للسجل التجاري :

في 25 أكتوبر 2017

توقيع مأمور المركز .....

رئيس مكتب تسيير السجل التجاري

خيضر أمال

الملحق رقم 09: السند لأمر.

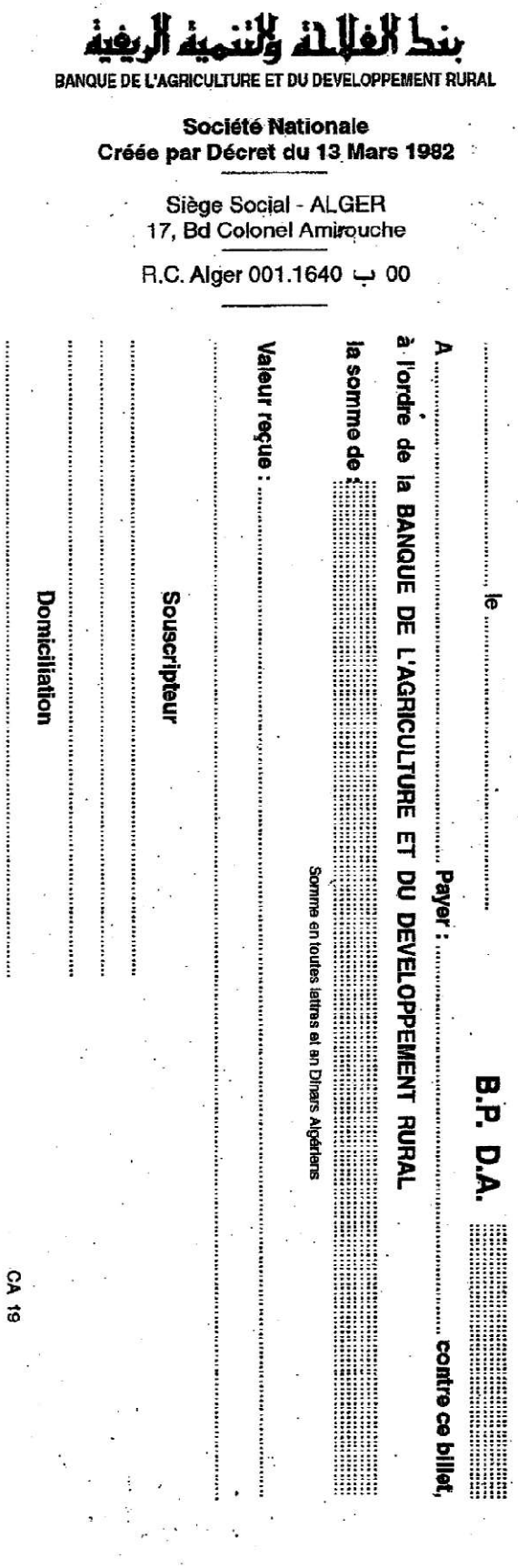

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17, Bd Colonel Amirouche

R.C. Alger 001.1640 ب 00

..... le .....

B.P. D.A. .....

A ..... Payer : ..... contre ce billet,

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de : .....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : .....

Souscripteur .....

.....

Domiciliation .....

CA 19